البرازيل
القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية

مركزالجزيرة للدراسات

الملفات

سلسلة ملفات القوى الصاعدة (3)

2010

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974-4930181
Fax: +974-4831346
jcforstudies@aljazeera.net
www.aljazeera.net/studies

المشاركون:

عاطف معتمد **سوزان غراتيوس**

أنطونيو دا روتشا **أرليني كليميشا**

تييجو كافالاكانتي **جوليانا جيوماريس**

كلوفيس بريجا جاوا **دانييل فليمس**

سارا دا سوزا **سالم ناصر**

أوليفر ستونكيل

إشراف: قسم البحوث والدراسات

تحرير: محمد عبد العاطي

2010

المحتويات

- التعريف بكتاب الملف
- المقدمة

الباب الأول

البرازيل.. الدولة والمجتمع

- مدخل تعريفي: ملامح دولة تصنع المستقبل
- النظام السياسي.. قراءة نقدية
- عرب البرازيل.. التاريخ والدور الاقتصادي والسياسي
- الإسلام في البرازيل.. عبء الماضي وتحديات المستقبل

الباب الثاني

الاقتصاد

التنمية الاقتصادية.. عوامل النهوض وأسباب الصعود

الباب الثالث

الدور الإقليمي والدولي

- معالم السياسة الخارجية البرازيلية
- الخيارات الإقليمية والدولية
- العلاقات البرازيلية العربية
- مهام حفظ السلام

الباب الرابع

المشكلات والتحديات

- العقبات الداخلية
- التهديدات الخارجية

التعريف بكتاب الملف

عاطف معتمد عبد الحميد، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة القاهرة. حصل على درجة الدكتوراه من روسيا، وحاز جائزة الدولة التشجيعية في مصر عام 2009. له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة، كما أن له العديد من الكتب المتعلقة بروسيا وآسيا الوسطى والقوقاز، والشيعة العرب، فضلا عن اهتمامه الخاص بالأقليات المسلمة حول العالم؛ حيث زار العديد من البلدان التي تتواجد فيها هذه الأقليات وكتب عنها، وكان آخر إصداراته في هذا المجال دراسة "الأقلية المسلمة في الهند". ويعرف معتمد أيضا كمترجم؛ حيث نقل إلى العربية العديد من الكتب أهمها ترجمته لكتاب "النظام العالمي القديم والجديد" للمفكر الأميركي نعوم تشومسكي، والصادر عن دار نهضة مصر، القاهرة.

سوزان غراتيوس، باحث أول بالمعهد الأوربي للدراسات الإقليمية والدولية في إسبانيا، خبيرة في شؤون أميركا اللاتينية والكاريبي، متخصصة في الدراسات البرازيلية. تحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هامبورغ في ألمانيا، أصدرت عشرات الدراسات المنشورة في مطبوعات خاصة بمراكز دراسات عالمية مرموقة، كما أن لها العديد من الكتب، وتتقن البرتغالية والألمانية والإسبانية والإنجليزية.

أنطونيو دا روتشا، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برازيليا. حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة ساو باولو عام 2002، عمل مديرا لإدارة التعاون الدولي في وزارة الدفاع البرازيلية، ومسؤولا عن المركز البرازيلي للدراسات في هايبتي، وهو مركز معني بالدراسات الإستراتيجية وشؤون الأمن والدفاع وتابع لرئاسة الجمهورية. مثل روتشا بلاده في العديد من المنتديات والمحافل الدولية، كما حاضر في أكثر من جامعة عالمية، وله العديد من الدراسات والكتب المنشورة.

أرليني كليميشا، مؤرخة وأستاذة جامعية تدرس مادة الثقافة العربية ضمن برنامج اللغة العربية وآدابها في قسم اللغات الشرقية بجامعة ساو باولو، ومديرة مركز الدراسات العربية في الجامعة نفسها. لها العديد من الدراسات والأبحاث والكتب عن الثقافة العربية، والحضارة الإسلامية، والأدب العربي. مشهورة بأعمالها الأكاديمية التي أرخت للأقلية العربية في البرازيل، ووثقت إسهامها الحضاري في هذا البلد.

تيبجو كافالاكانتي، أستاذ مشارك في جامعة بيرنامبوكو في البرازيل، يدرس مادة الاقتصاد منذ عام 2003، ويحاضر منذ 2007 حتى الآن في كلية الاقتصاد بجامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة. حصل كافا لاكانتي على الدكتوراه من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة عام 2001. أصدر أكثر من 17 بحثا بعضها منفردا وبعضها الآخر بالاشتراك مع آخرين. صدر له العديد من الكتب، كما قدم عشرات الأوراق البحثية لورش عمل وحلقات نقاش معنية بالتنمية الاقتصادية في البرازيل نظمتها مراكز دراسات مرموقة وجامعات ذات سمعة عالمية.

كلوفيس بريجا جاوا، أستاذ جامعي، ومدير مركز الدراسات الأميركية بجامعة كانديدو منديس في ريو دي جانيرو بالبرازيل. ومنسق مجموعة التحليلات الخاصة بمنع الأزمات والصراعات الدولية بمعهد الدراسات الإنسانية (GAPCOM) بالجامعة نفسها. بعد أن أكمل بريجا جاوا دراساته العليا في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة في السبعينيات من القرن العشرين عاد إلى البرازيل وتولى عدة مناصب ذات طبيعة أكاديمية وإدارية، كما شغل مواقع قيادية عديدة في حكومة ولاية ريو دي جانيرو. ويعرف بريجا جاوا في البرازيل على نطاق واسع ككاتب ومحلل سياسي في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وشؤون الأمن وقضايا السلام. يعمل منذ أبريل/نيسان 2009 حتى الآن باحثا زميلا في معهد نوبل بالنرويج.

دانييل فليمس، حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هامبورغ، وكان مجال دراسته الأساسي في القانون الدولي وأميركا اللاتينية. عمل فليمس لفترة أستاذا بنفس الجامعة قبل أن يلتحق باحثا أول بالمعهد الألماني للدراسات الإقليمية والدولية ومقره مدينة هامبورغ (GIGA). وفليمس عضو مجموعة دراسات القوى الإقليمية بالمعهد ذاته. كما اشتغل فليمس باحثا زائرا في العديد من مراكز الدراسات الأجنبية وبالأخص في البرازيل والهند وجنوب أفريقيا. أهم الحقول المعرفية الأساسية التي تحظى باهتمام فليمس هي العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، وسياسات الأمن والدفاع، والتعاون الإقليمي، أما التخصص المباشر فمتعلق بدراسات القوى الصاعدة عموما والبرازيل خصوصا. وله العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المنشورة باللغتين الإنجليزية والألمانية.

سالم حكمت ناصر، أستاذ القانون الدولي بجامعة ساو باولو وكلية القانون التابعة لمؤسسة غيتوليو فارغاس في ريو دي جانيرو. حصل على الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة ساو باولو وحصل أيضا على دبلومة عليا في القانون الدولي الخاص من جامعة باريس الثانية. وهو عضو مؤسس ورئيس جماعة القانون البيئي الدولي (SBDIMA)، ولجنة فض المنازعات عرفيا (CBAR). نشر العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المتعلقة بالقانون الدولي العام والخاص والقوانين ذات الصلة بالبيئة، كما شارك في تحرير العديد من الكتب الأخرى ذات الصلة. ويتقن حكمت البرتغالية والإسبانية والإنجليزية والفرنسية والعربية.

سارة دا سوزا، باحثة متخصصة في الشؤون البرازيلية بالمعهد الأوربي للدراسات الدولية بإسبانيا. حصلت دا سوزا على الماجستير في الدراسات الخاصة بأميركا اللاتينية من جامعة كولون في ألمانيا، وعلى وشك الانتهاء حاليا من الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كومبلوتنسي، مدريد. كُلفت دا سوزا بالعديد من المهام البحثية من قبل مؤسسات تعليمية في ألمانيا وشيلي. لها العديد من الدراسات عن البرازيل منشورة في دوريات

محكمة. وتكتب أبحاثها بالإنجليزية والبرتغالية والإسبانية والألمانية. وتعد العلاقات التي تربط أوربا بأميركا اللاتينية والكاريبي هي الاهتمام البحثي الأثير لدى دا سوزا.

جوليانا جيومارايس، باحثة برازيلية، حصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأميركية، وتحاضر حاليا في كلية نيو ام بجامعة كامبريدج، المملكة المتحدة. وقد نشرت العديد من الدراسات في دوريات تابعة لمراكز دراسات برازيلية وعالمية مرموقة، مجال تخصصها المباشر متعلق بالدراسات الخاصة بالظواهر ا تمعية التي تؤثر سلبا على التنمية البرازيلية كالأمية عموما وأمية المرأة البرازيلية خصوصا، فضلا عن الفقر، وتفاوت الدخل، والعنف ا تمعي.

أوليفر ستونكيل، باحث أول بمعهد السياسات الدولية في جنيف. حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأميركية، وعلى وشك الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة آخن في ألمانيا. وهو حاليا باحث زائر في كل من جامعة ساو باولو ومعهد إعداد القادة بمدينة ساو باولو. التخصص المباشر لستونيكل هو دراسات القوى الصاعدة وبالأخص الهند والبرازيل، وتأثير سياسا ما الخارجية في بنية النظام الدولي. له خبرة طويلة في سياسات العديد من البلدان التي عمل فيها ضمن بعثة الأمم المتحدة في البرازيل وفيجي وأمانة اتحاد ميركوسور في أوروغواي وألمانيا. وقد نشر العديد من الدراسات، ويكتب بصورة شبه دورية باللغة الإنجليزية في مجلات وصحف كبيرة تصدر في البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والهند. ويتقن ستونكيل الألمانية والإنجليزية والبرتغالية والأسبانية، وعلى دراية بالإيطالية والفرنسية والأوردية.

حققت البرازيل في العقدين الماضيين من أسباب القوة ما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة والإفادة منها؛ فحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين كانت غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، ولم تكن قادرة كذلك على السيطرة على نسب التضخم في الأسعار التي راحت ترتفع بمعدلات عالية للغاية، ومظاهر البؤس والفقر، خاصة في الولايات الشمالية والشمالية الشرقية، لا تخطئها العين، فضلا عن انتشار الجريمة والعنف بمعدلات جعلت الحياة هناك شبه مغامرة.

لكن الصورة الآن تغيرت؛ فالاقتصاد الذي كان يترنح أصبح حاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، ومعدلات النمو التي كانت فوق الصفر بقليل وصل متوسطها السنوي إلى 5 %، والناتج المحلي الذي لم يكن كافيا لسداد ديون خارجية متعثرة صار اليوم يمثل وحده ثلث الناتج المحلي الإجمالي لقارة أميركا الجنوبية بأكملها، والخزينة العامة التي كانت شبه خاوية بات تحوز سادس أكبر احتياطي في العالم من العملات الأجنبية، والبلد الذي كان طاردا لرؤوس الأموال أصبح يحتل المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد انعكست هذه القوة الاقتصادية المتصاعدة على السياسة الخارجية، فرأينا هذا الصوت القادم من أميركا اللاتينية ينادي بقوة بتغيير قواعد النظام الدولي السائد، والمطالبة بزيادة عدد الدول المتمتعة بمقعد دائم في مجلس الأمن، كما شاهدناها تعيد نسج الكثير من الخيوط المتشابكة بين دول الجنوب لتكون تكتلات إقليمية ودولية جديدة، سواء على مستوى قارة أميركا اللاتينية أو بينها وبين الهند والصين وروسيا (مجموعة البريك BRIC)، ووفق هذه الرؤية لم يكن مستغربا ملاحظة تنامي دورها في العديد من الملفات الدولية وعلى رأسها الإسهام الفعال في مجموعة العشرين التي حاولت معالجة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والقضايا المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية والاتفاقات والمعاهدات المنظمة للتجارة الدولية، بل وفي الأزمات الساخنة والمشكلات المستعصية كما حدث مؤخرا في الخلاف الناشب بين الغرب وإيران على خلفية برنامجها النووي، وتنسيقها (أي البرازيل) مع تركيا في هذا الأمر.

الأسئلة التي تطرح نفسها هنا، هي: كيف حققت البرازيل هذا التقدم؟ وكيف سينعكس إقليميا ودوليا؟

وهل طريق التحول من قوة إقليمية إلى قوة دولية قد بات ممهدا، وأن المسألة مسألة وقت أم أن هناك معوقات داخلية وتحديات خارجية قد لا تستطيع تجاوزها فتعود مرة أخرى إلى ما كانت عليه من وهن وضعف؟

وأخيرا، هل من دروس يمكن للدول النامية -وبالأخص العربية- أن تتعلمها من هذه التجربة التنموية المميزة؟

هذه الأسئلة هي أبرز ما يحاول ملف "البرازيل.. القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية" أن يجيب عليها، وذلك عبر مجموعة من الدراسات المحكمة التي أعدها نخبة من الباحثين والأكاديميين البرازيليين والأوربيين والعرب. وهو يأتي ضمن سلسلة ملفات القوى الصاعدة التي بدأها مركز الجزيرة للدراسات عام 2009 وصدر منها ملفا "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"، و"الهند.. عوامل النهوض وأسباب الصعود".

وينقسم الملف الذي بين أيدينا إلى أربعة أبواب، الأول مدخل تعريفي يقدم صورة عامة عن البرازيل، ويتوسع قليلا في الحديث عن الأقلية العربية المقيمة هناك، كما يلقي الضوء على أوضاع الإسلام وأحوال المسلمين، لما لهم من خصوصية تهم القارئ العربي.

ويتحدث الباب الثاني بشيء من التفصيل عن المسيرة الاقتصادية شارحا السياسيات والبرامج التي اتبعتها البرازيل وكان من نتائجها -كما سبق القول- أن أصبح ترتيب هذا الاقتصاد الثامن ضمن قائمة أقوى الاقتصاديات العالمية، وهنا يمكن للمعنيين بدراسة تجارب الأمم في النهوض الحضاري أن يستفيدوا من بعض ملامح التجربة التنموية البرازيلية خاصة في شقها الاقتصادي.

أما الباب الثالث فتم تخصيصه للسياسة الخارجية، وعلى وجه التحديد للدور الإقليمي والدولي الذي تضطلع به وترنو إليه برازيليا، وفي هذا الباب حديث مركز عن أسس ومرتكزات هذه السياسة، وتحليل مستفيض للخيارات الإقليمية والدولية المتاحة أمام البرازيل في ظل عالم يتجه صوب تعدد الأقطاب، كما في هذا الباب أيضا لمحة عن العلاقات البرازيلية العربية وأفق تطورها المستقبلي، واستعراض للدور المتنامي للبرازيل في مهام حفظ السلام.

وفي الباب الرابع والأخير إلقاء للضوء على أبرز المشكلات الداخلية وأهم التحديات الخارجية التي تواجه هذا البلد، وتأثيرات ذلك على مسيرة صعوده لمصاف القوى الكبرى.

الباب الأول

الدولة وا تمع

مدخل تعريفي:

البرازيل.. ملامح دولة تصنع المستقبل

عاطف معتمد عبد الحميد[1]

في مطلع القرن الحادي والعشرين لخص الروائي البرازيلي "أفونسو دي سانتا أنا" التجربة البرازيلية بقوله: "إنني في هذه الأرض أغادر القرن العشرين إلى عتبات قرن جديد رغم أني ما زلت أتنفس هواء القرن التاسع عشر". حظيت مقولة "دي سانتا أنا" باستشهاد كثير من المفكرين وهم يتابعون الخطوات الـتي تقطعهـا البرازيـل إلى مصاف القوى الصاعدة وقد تزاحمت أمامهم الأسئلة: هل السر في تفرد الموقع، وضخامة المساحة، وعظم امتداد الواجهات البحرية، والبعد عن بؤر التوتر والصراع؟ وهل لدروس التاريخ، وعمق التجربة، وحـراك الـزمن الفضل في ثبات المسير وثقة الخطوات؟ أهي الثروات الطبيعية وخيرات ما خبأت الأراضي البكر أم أنه الخيـار الديموقراطي والنضج الدبلوماسي والتقدم العسكري؟ السطور التالية تقدم مدخلا تعريفيا يكشف عـن بعـض إجابات تلك الأسئلة.

أرض المستقبل

من المقولات الشعبية التي يتناقلها البرازيليون عبر العصور أن بلادهم تمثل "أرض المستقبل"؛ فهذه الدولة الشابة التي تمثل إحدى أهم محطات الاستقرار في "العالم الجديد" تشغل نصف القارة الأميركية الجنوبية بمساحة تبلغ نحو 8.5 مليون كم2؛ ومن ثَم فلا عجب أن أهلها هذا الموقع لاحتلال مرتبة خامس أكبر دول العالم مساحة.

---

[1] عاطف معتمد عبد الحميد، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة القاهرة. حصل على درجة الدكتوراه من روسيا، حائز على جائزة الدولة التشجيعية في مصر عام 2009. له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة، كما له العديد من الكتب المتعلقة بروسيا وآسيا الوسطى والقوقاز، والشيعة في المنطقة العربية، فضلا عن اهتمامه الخاص بالأقليات المسلمة حول العالم حيث زار العديد من البلدان التي تتواجد فيها هذه الأقليات وكتب عنها، وكانت آخر إصداراته في هذا ا ال كتاب "الأقلية المسلمة في الهند". ويعرف معتمد أيضا كمترجم؛ حيث نقل إلى العربية العديد من الكتب أهمها ترجمته لكتاب "النظام العالمي القديم والجديد" للمفكر الأميركي نعوم تشومسكي، والصادر عن دار ضة مصر، القاهرة.

من جهة الشرق ترنو البرازيل إلى العالم القديم بواجهة بحرية واسعة على المحيط الأطلسي بساحل يبلغ طوله نحـو 7500 كم. وأمام هذا الساحل تترامى مجموعات جزرية تتبع التراب البرازيلي أشهرها فيرناندو دي نورونـا وسانت بيتر. وإذا أردنا اختزال سمات الساحل البرازيلي فبوسعنا تسميته "ساحل الألوان الثلاثة"؛ فالشـواطئ بيضاء ناصعة كونها تاريخ طويل من عوامل النحت والإرساب البحري. ولأن هذه الشواطئ تتلقـى كميـات وفيرة من الأمطار فإن الغطاء الشجري يرصع الواجهات البحرية الأطلسية. أما زرقة المياه فتصنع الثلاثية اللونية التي ضمنت لسواحل البرازيل مرتبة متقدمة بين أهم المقاصد السياحية.

لدى البرازيليين خبرة بكافة شعوب أميركا الجنوبية، فإذا ما استثنينا الإكوادور وشيلي فإن كافة دول أميركـا الجنوبية لها حدود مشتركة مع "جمهورية البرازيل الاتحادية"؛ إذ يحدها من الشمال كل من فنزويـلا وسـورينام غويانا الفرنسية، ذلك الإقليم الخاضع لسيادة فرنسا عبر البحار. أما كولومبيا فتحد البرازيل من الشمال الغربي، وتجاورها بوليفيا وبيرو من الجنوب الغربي، والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي من الجنوب. (انظر الخريطة).

الموقع الجغرافي للبرازيل



المصدر: الجزيرة نت

تتمتع البرازيل بتنوع طبوغرافي يشمل التلال والجبال والسهول والمرتفعات. ويقع معظم تضاريس الـبلاد بـين منسوبي 200 و 800 متر، ويبلغ أعلى قممها الجبلية (قمة بيكو دا نيبلينا) نحو 3000 متـر، وتقـع في المنطقة الحدودية مع فنزويلا في الشمال الغربي.

ويمكن تقسيم البرازيل من الناحية الطبوغرافية إلى أربعة أقسام: (1) السهل السـاحلي المطـل علـى المحـيط الأطلنطي. (2) الهضبة البرازيلية الوسطى التي يبلغ متوسط منسوبها 500 متر. (3) حوض نهر الأمـازون في

الشمال الغربي ويضم نحو 1000 رافد (أهمها نغرو وزينغو)، ويجري في حوضه خمس المياه العذبة في العـالم، وهو ثاني أطول أنهار العالم بعد النيل، وعلى ضفاف هذا الحوض تمتد غابات الأمازون التي تضم 30 % مـن إجمالي مساحة الغابات في العالم. (4) حوض بارانا-باراغواي، وهي منطقة من الأراضي الرطبـة الواسـعة في جنوب البلاد (وتمتد لتصل أيضا إلى داخل باراغواي والأرجنتين).

البقاع الجنوبية الشرقية من البرازيل هي الأكثر تضرسا ووعورة؛ إذ تتناوب السلاسل الجبلية والتلالية السيطرة على معالم سطح الأرض بمناسيب تزيد عن 1200 متر. وأهم هذه السلاسل جبال مانتيكويرا، وإسبينهاتشو، وسييرا دو مار. وعلى الحدود مع فنزويلا في الشمال تشكل مرتفعات غويانا منطقة تقسيم مياه بين روافد الأنهار المتجهة جنوبا لتصب في حوض نهر الأمازون، والروافد النهرية المتجهة شمالا لتصب في حوض نهـر أورينوكـو الذي يجري في أراضي فنزويلا.

ورغم مرور أكثر من 500 سنة على الكشوف الجغرافية الأوربية في البرازيل إلا أنه ما تزال هناك منـاطق في عمق غابات الأمازون لم يكتمل اكتشافها بعد، ومن غير المدهش أنه من فترة لأخرى يتم الإعلان عن العثـور على قبيلة من الهنود الأصليين في غابات الأمازون التي ما تزال تمثل نحو 40 % من مساحة الأرض البرازيلية.

تعرف البرازيل أيضا بأنها "أرض المياه"، فنهر الأمازون هو أهم معلم طبيعي بلا منازع ليس فقط في البرازيل بل في نصف الكرة الغربي على الإطلاق؛ فهذا الحوض النهري العظيم يعد أحد أطول وأغـنى الأنظمـة النهريـة وأكثرها كثافة وحملا للمياه. تضم البرازيل إلى جانب الأمازون عددا أصغر من الأنظمة النهريـة الأخـرى في مقدمتها ساو فرانسيسكو وبارنيبا (في شرق البلاد)، ونهر إغوازو (بشلالاته الشهيرة) ويجري جنوبا عند الحدود مع الأرجنتين.

لا تضم "أرض المياه" الأنهار والروافد فحسب؛ فمساحات واسعة من المستنقعات والبحيرات الموسمية والأراضي التي تغمرها مياه الفيضانات تجعل "الأراضي الرطبة" في الداخل البرازيلي حقلا نموذجيا للبـاحثين والدارسـين لاقتفاء أثر التغير البيئي الموسمي وتبدل الفصول الأربعة.

وبقدر التعدد الطبوغرافي وتنوعه، لا يمكن إعطاء البرازيل صفة مناخية أحادية، صحيح أن خط الاستواء ومدار الجدي يمران في هذه الأرض مما يجعلها دولة مدارية بامتياز، إلا أن عوامل أخرى عـدلت مـن هـذا "الحـتم" المناخي"؛ فإذا قطعت البرازيل من شمالها إلى جنوبها ستكتشف أنماطا مناخية بالغة في التنوع بين استوائية ومدارية وشبه جافة وجبلية ومعتدلة.

وكما هو متوقع، ترك التباين/التنوع المناخي آثاره المباشرة على تباين وتنوع آخر في البيئة النباتية، والمجتمعـات الحيوانية؛ إذ تبدأ الغابات الاستوائية المطيرة في الشمال، والصحراوات شبه الجافة في الشمال الشرقي، وتصـل

إلى الغابات الصنوبرية المعتدلة في الجنوب؛ حيث ينتشر الصقيع طوال الشتاء. وفيما بين هذه النطاقات تندس في وسط البرازيل سهول السفانا المدارية.

وكي تزداد الصورة الطبيعية إثارة يفاجئنا تاريخ "أرض المياه" بتقلبات مناخية مأساوية؛ فالأجزاء الداخلية من البلاد شهدت في غير مرة نوبات جفاف ومجاعات على نحو ما كان عام 1877 - 1878 شاهدا على موت نصف مليون إنسان ممن تضوروا جوعا وعطشا جراء الجفاف العظيم Grande Seca حين انحبست الأمطار، وضمرت الضروع والزروع.

وفي ظل هذه العوامل المناخية والنباتية الحاكمة هل لنا إلا أن نتوقع أنظمة بيئية متنوعة تعطي البرازيل مكانتها في المنظومة البيئية العالمية؟ فالبرازيل تحتل مرتبة مهمة بصفتها "رئة العالم". فغابات الأمازون وأحواض الأنهار في تلك الدولة تمثل "أكبر مستودع للتنوع الحيوي"، والأنواع النباتية والحيوانية النادرة تبلغ مداها في أرض البرازيل، ويقدرها البعض بأربعة ملايين نوع. لسنا هنا أمام نظام بيئي يسهم بقسط مهم من الميزانية المائية العالمية ضمن آليات التبخر والنتح ودورة الأمطار فحسب، بل إننا حقا أمام أنظمة بيئية ترسم توازنات المناخ العالمي وتقلباته.

ولهذا، يتطلع الجميع إلى البرازيل بشغف وقلق متزامنين؛ فتعاون البرازيل أو تقاعسها في السياسة البيئية العالمية يحدد جانبا مهما من مستقبل كوكب الأرض. وتجد البرازيل نفسها متأرجحة بين الاستماع لنداءات العالم بعدم المساس بالبيئة البكر والحفاظ على "الميراث الطبيعي"، وبين تلبية حاجات النمو الاقتصادي المرهونة بمشروعات اقتصادية طموحة في التنقيب عن المعادن واستخراج الخامات، تلك الأنشطة التي تستوجب إزالة الغابات وتمشيط البيئة الطبيعية بحثا عن مصادر جديدة تضمن سريان عجلة التنمية. على هذا النحو تمثل البرازيل مثالا جيدا للمقولة الشهيرة "التنمية عدو البيئة".

لمحات من التاريخ

يختلف الباحثون في أصل تسمية "البرازيل" وإن كان عدد من المصادر يرجع الاسم الى أصل برتغالي-أسباني لكلمة "براسيل" وهو نوع من الأشجار ذات الجذوع الحمراء والبنية والتي وجدها المستكشفون على شواطئ العالم الجديد مشابهة لأشجار المنطقة المدارية في جزر غرب أفريقيا، والتي كانت تستخدم لاستخراج الأصباغ الحمراء والبرتقالية.

و يرجع آخرون الاسم الى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الأيرلندي وعرفت باسم "هي برازيل Hy Brazil" والتي تعني "أرض العظمة والقوة والجمال"، وعلى هذا النحو جاء وصول البحارة والمستكشفين البرتغال إلى العالم الجديد بمثابة تحقيق حلم الوصول إلى تلك الجزر الخرافية التي طالما خلبت ألباب المغامرين.

ويذهب فريق ثالث بالتسمية إلى كلمة "بريس Bress" وتعني "المبارك" في لغة الشعوب السلتية (غرب أوربا)؛ ومن ثَم فهذه البلاد "أرض مباركة". وربما ترتبط هذه التسمية بأجواء الصراع مع العالم الإسلامي في نهايات العصور الوسطى حين كان البعد الديني حاضرا في حركة الكشوف الجغرافية؛ حتى إن البرتغال سرعان ما أطلقت على ما صار يعرف لاحقا بالبرازيل اسم "جزيرة الصليب الحق" Ilha de Vera Cruz ثم "أرض الصليب المقدس" Terra de Santa Cruz.

أيا كان أصل التسمية، تمثل البرازيل دولة شابة بمعايير التاريخ العتيق لحياة الأمم والشعوب. صحيح أن تعمير هذه الأرض بدأ قبل أكثر من مليون سنة (مثلها مثل بقية قارات العالم)، وحوت أرضها حضارات تعود إلى فترات العصر الحجري (تنتسب أقدم الآثار الموثوق في تاريخها إلى 12 ألف سنة مضت) إلا أن ظهور البرازيل كوحدة سياسية بدأ مع الاستعمار البرتغالي للعالم الجديد، وبالتحديد منذ وصول بيدرو ألفارس كابرال في عام 1500م ضمن حملات ما عرف باسم "استكشاف العالم الجديد".

ومنذ ذلك التاريخ -ولأكثر من ثلاثة قرون- ستبقى البرازيل مستعمرة برتغالية تخضع لحكم الملك البرتغالي عبر "حاكم عام". وقد تحولت البرازيل مع هذا النظام الإداري الاستعماري إلى أكبر مركز في العالم لزراعة قصب السكر وهو ما استتبع جلب مئات الآلاف من الرقيق الأفارقة والقضاء على أغلب السكان الأصليين الذين لقوا حتفهم إما دفاعا عن أنفسهم، أو في معسكرات العبودية، أو بالأمراض التي جلبها معه الرجل الأبيض وفي مقدمتها الجدري الذي يعتقَد أنه فتك بآلاف السكان الأصليين.

لم تكن حدود البرازيل خلال القرن الاستعماري الأول على ما هي عليه اليوم؛ فعبر سلسلة من التوسعات التدريجية والحروب الاستعمارية (استمرت من 1500م وحتى 1800م) خاضت البرتغال صراعا مع الفرنسيين والإنجليز والهولنديين والإسبان لتوسعة حدود البرازيل، وكانت أبرز محطات الصراع في كل من مدينة ريو دي جانيرو في الجنوب الشرقي وساو لويس في الشمال الغربي، وعبر غابات الأمازون، فضلا عن مدينة ساكرمنتو على نهر دي لا بلاتا في الجنوب.

وفي نهاية القرن السابع عشر كادت الأهمية الاقتصادية لمستعمرة البرازيل تخفت مع تراجع صادرات قصب السكر قبل أن تقدم مناجم الذهب طوق النجاة لمكانة البرازيل في المركب الاقتصادي الاستعماري. ويعبر عن هذا التحول الاسم الذي حمله إقليم (حاليا ولاية) ميناس جيرايس Minas Gerais والذي يعني في اللغة البرتغالية "المناجم العمومية"، والتي أسهمت بأكثر من ثلاثة أرباع كمية الذهب المستخرج من البرازيل. وحصلت أوربا على 80 % من حاجتها من الذهب خلال تلك الفترة من البرازيل فقط.

وكما في مزارع قصب السكر، جرت مرة أخرى موجات استعباد عشرات الآلاف من الرقيق الأفارقة لتدوير آلة التعدين واستخراج الذهب. وإذا كان القصب قد رفع مكانة البرازيل كمصدر للمواد الخام الزراعية، وقدم

الانتعاشة المالية السخية للبرتغال، فإن الذهب كان يتجه إلى المملكة المتحدة، التي كانت لفترة طويلة مسؤولة عن حماية البرتغال ضد فرنسا؛ فعلى هذا النحو قدم الذهب البرازيلي الكثير للثورة الصناعية وكان له الفضل فيما بعد في تكدس الثروة البريطانية.

في عام 1815 شهدت البرازيل نقلة مهمة في تاريخها السياسي حين قام الملك البرتغالي جون السادس بمنح البرازيل صفة المملكة السيادية لكن مع بقائها في حالة من الاتحاد مع البرتغال. وفي عام 1822 خطا الأمير بيدرو دي ألكانترا (الذي حكم مملكة البرازيل وصيا على عرش والده جون السادس) خطوة تاريخية حين رفض عودة البرازيل مستعمرة تحت حكم البرتغال. وفي 7 سبتمبر من ذلك العام أعلن بيدرو ألكانترا (الذي سيعرف لاحقا باسم بيدرو الأول) استقلال البرازيل، وصار أول إمبراطور للبلاد، وخاض حربا ضد البرتغال استمرت حتى 8 مارس 1827، وهو تاريخ استسلام آخر عسكري برتغالي في البرازيل.

عاشت البرازيل واحدة من أهم وأطول فتراتها التاريخية تحت حكم الإمبراطور بيدرو الثاني (1831-1889)؛ شهدت خلالها تنمية ملحوظة على المستويين العسكري والسياسي، وكذلك في التمثيل الانتخابي، وتم خلال هذه الفترة إبطال تجارة الرقيق (1888)، وتزعم المتضررون من إلغاء الرق من قادة الجيش انقلابا عسكريا أطاح بالملكية عام 1889، وأعلن قيام الجمهورية.

بهذا الانقلاب العسكري ستدخل البرازيل مرحلة طويلة وحرجة من تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وسيسيطر عليها كبار رجال تصدير البن، ولن تكتب لها النهاية إلا في عام 1974؛ فعلى مدار تلك الفترة الطويلة تعاقبت الحكومات العسكرية الاستبدادية على حكم البلاد في فترة تراجعت فيها الحريات، وفُتحت فيها المعتقلات، وسقطت البلاد في حروب أهلية وأزمات اقتصادية. وخلال تلك الفترة يبرز اسم الزعيم البرازيلي غيتوليو فارغاس الذي صعد إلى سدة الحكم مرتين الأولى من 1930 وحتى 1945، والثانية من 1951 وحتى 1954.

بتولي الجنرال إيرنستو غيسيل (1974 -1979) وخليفته الجنرال جون بابتيستا فيغويريدو (1979 – 1985) رئاسة البلاد تم التحول التدريجي عن النمط الاستبدادي في سبيل الانتقال إلى الحكم المدني المؤسسي الديموقراطي الذي ترسخت معالمه مع الحكومات المدنية التي تولى فيها رئاسة البلاد شخصيات سياسية من أمثال خوسيه سارني (1985-1990)، وفيرناندو كولور (1990 – 1992)، وإيتمار فرانكو (1992- 1995)، وفيرناندو كاردوسو (1995- 2003)، ولولا دا سيلفا (2003-2010).

فصول التاريخ السابقة تركت مشاهد متفرقة جنبا إلى جنب، حتى إن المرء بوسعه في هذه الدولة تلمس مشاهد تنتمي إلى عصور وفترات تاريخية مختلفة. وبينما تنظر أغلب شعوب الأرض بقدر من "الخوف من الماضي" (في مقابل "حنين" شعوب أخرى لماضيها المجيد)؛ فإن البرازيل تبدو متفردة في أنها تحمل "عبء التاريخ".

ولغير العارفين تبدو البرازيل مجتمعات متفرقة تعيش جنبا إلى جنب، بعضها معاصر يتحدث لغة المستقبل وبعضها وكأنه تجمد منذ خمسة قرون أو يزيد. تبدو البرازيل من هذه الزاوية "أرضا للمتناقضات" حيث تتماس معالم الثروة والعوز في آن واحد؛ فتنتصب ناطحات السحاب إلى جانب عشش الفقراء ومدن الصفيح. يدعونا العارفون إلى رؤية المشهد من زاوية أخرى؛ فعالم الأنثروبولوجيا البرازيلي "روبيرتو دا ماتا" يذهب إلى القول بأن البرازيل "تمسك بكل ما أوتيت من قوة بتلابيب ماضيها، لكنها تفعل ذلك وهي مندفعة بشغف نحو المستقبل". على هذا النحو تبدو البرازيل التي شهدت الصراع الدامي بين الأوربيين والأفارقة والسكان الأصليين، وكانت مسرحا للكراهية والعنف والاستعباد الوحشي هي ذاتها التي تجمع هؤلاء جميعا وهم يحتكمون إلى صناديق الاقتراع لتحديد مستقبلهم، حتى وإن أفضي ذلك إلى توليفة من الحكم المركزي والتمايز الإقليمي.

الموارد الاقتصادية

إضافة إلى أهمية الموقع وعظم المساحة وضخامة الحجم السكاني، تتمتع البرازيل بموارد وإمكانات عالية، في مقدمتها المواد الخام الزراعية والرعوية والمعدنية فضلا عن الاستفادة من تنوعها البيئي في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول.

تحتل البرازيل المرتبة السادسة عالميا في حجم القوى العاملة (95 مليون عامل). وتتوزع هذه القوى على قطاع الزراعة (20 %)، والصناعة (14 %)، والخدمات (66%). وفي أحدث التقديرات تناقص معدل البطالة إلى نحو 7 %، وتراجع معدل التضخم إلى نحو 4 %.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في البرازيل نحو 50 مليون هكتار في مقابل نحو 180 مليون هكتار للأراضي الرعوية، ونظرا لهذه الإمكانات المساحية الكبرى تحتل البرازيل مراتب متقدمة عالميا في انتاج البن وفول الصويا والقمح والأرز والذرة وقصب السكر والكاكاو والموالح وعصير البرتقال، وغير ذلك من المنتجات الزراعية والحيوانية.

كما تحتل البرازيل المرتبة السابعة عالميا في إنتاج محاصيل الحبوب؛ إذ تنتج سنويا ما مقداره 65 مليون طن. وفي محصول مثل الذرة تحتل المرتبة الثالثة عالميا، والمرتبة الثامنة في إنتاج الأرز. وهي الأولى عالميا في إنتاج بعض محاصيل الخضروات مثل الفاصوليا. ولا تغادر البرازيل المراتب الأربعة/الخمسة الأولى في عديد من المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية مثل القطن.

وتسهم الأراضي الرعوية الشاسعة في جعل البرازيل ثاني أكبر مالك للماشية في العالم (بعد الهند)؛ حيث تمتلك 200 مليون رأس، وهو ما يعادل 13 % من إجمالي ثروة العالم من الماشية. كما أنها واحدة من أكبر دول العالم في إنتاج اللحوم بطاقة إنتاج سنوية مقدارها 15 مليون طن. كما تحتل المرتبة السادسة بين أكبر دول العالم إنتاجا للألبان بطاقة إنتاج سنوية مقدارها 22 مليون طن.

أما المنتجات الصناعية فأهمها النسيج والأحذية والكيماويات والأسمنت والحديد والصلب والقصدير والسيارات والآلات والمعدات.

وتعد البرازيل اليوم ثاني أكبر منتج للنفط في أميركا الجنوبية بعد فنزويلا. ونظرا لحجمها السكاني وإمكاناتها الصناعية والتعدينية تحتل البرازيل المرتبة الثامنة عالميا في استهلاك النفط بمعدل 2.5 مليون برميل يوميا. ومع الاكتشافات المتوالية لحقول النفط تتقدم البرازيل بالتدريج بين دول العالم في حجم الاحتياطي المؤكد للنفط؛ حيث أصبحت تحتل المرتبة الخامسة عشر بحجم احتياطي مقداره نحو 13 بليون برميل.

ويحتوي حقلا البترول: كامبوس وسانتوس، واللذان يقعان في جنوب شرق البلاد، على الغالبية العظمى من احتياطات النفط المؤكدة في البرازيل، كما يسهمان بأكبر قدر من الإنتاج النفطي في البلاد. وقد تناقص صافي حصة واردات النفط البرازيلية من نحو 80 % في عام 1980 إلى أقل من 5 % في عام 2007، بل إن البرازيل صارت مكتفية ذاتيا منذ عام 2008.

وتتقدم البرازيل دول العالم في إنتاج الوقود الحيوي؛ إذ يعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل، وهو ما يجعل من هذه الدولة إحدى أكبر دول العالم إنتاجا لغاز الإيثانول، وأكبر مصدر لهذا النوع من الوقود عالميا. ومما يبشر بمستقبل ناجح لقطاع الطاقة القائمة على الإيثانول أن قصب السكر المزروع لهذا الغرض لا يشغل من الأراضي الزراعية في البرازيل سوى 1 %، كما أن نحو ثلثي التوسع في زراعة قصب السكر لإنتاج الإيثانول تم على حساب أراضي مستصلحة حديثا وليس على حساب أراض زراعية أساسية.

وعلى مستوى الخامات المعدنية تتقدم البرازيل دول العالم في إنتاج البوكسيت (المركز الثالث بعد أستراليا والصين)، والحديد (المرتبة الثانية بعد الصين)، وعدد كبير آخر من المواد الخام. وفي هذا الصدد أصبحت شركة "فال دو روي دوس" البرازيلية ثاني أكبر شركات التعدين عالميا؛ وذلك بعد ضمها لشركة "إنكو" الكندية لإنتاج النيكل. وإلى جانب المواد الخام زادت البرازيل من تصدير السلع عالية ومتوسطة التقنية. وأصبحت شركة إمبريير Embraer البرازيلية واحدة من كبريات شركات تصنيع الطائرات في العالم.

ويوفر كل ما سبق من سلع وخامات قدرات تصديرية مقدارها ما بين 160 إلى 200 بليون دولار سنويا. وتعد الولايات المتحدة الشريك الأول حيث تستقبل 14 % من الصادرات البرازيلية، تليها الأرجنتين (9 %)، ثم الصين (8%) وهولندا وألمانيا (5 % لكل منها). وكنتيجة لما سبق فإن لدى البرازيل ناتجا محليا إجماليا يربو على 2 تريليون دولار سنويا، وهي تحتل بذلك المرتبة العاشرة، وهي بدون شك مرتبة متقدمة نسبيا بين دول العالم.

المزيج السكاني

يقترب عدد سكان البرازيل من 200 مليون نسمة وهي بهذا أكبر دول أميركا الجنوبية سكانا، وخامس دول العالم. ونظرا للمساحة الشاسعة للبلاد فإن كثافتها السكانية منخفضة ولا تتجاوز 24 نسمة / كم2.

وقد قفز عدد سكان البرازيل عدة مرات خلال القرن الماضي، فبعد أن كان لا يزيد عن 18 مليون نسمة في عام 1900 تضاعف إلى 40 مليون نسمة عام 1940، ثم تضاعف مرة أخرى إلى أكثر من 90 مليون نسمة عام 1970 قبل أن يقفز قفزته الواسعة عام 2010 ويصل الى ما يقرب من 200 مليون نسمة.

وتشترك البرازيل في هذا النمو السكاني "الانفجاري" مع غيرها من بقية دول العالم الثالث التي مرت بمرحلة التحسن الكبير في وسائل الرعاية الطبية، والتحكم في الأوبئة والأمراض، وخفض معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع. لكن من المتوقع أن تشهد البرازيل في ربع القرن المقبل تراجعا في النمو السكاني نتيجة الوصول الطبيعي إلى مرحلة الاستقرار السكاني خاصة بعد التقدم الطبي الذي رفع أمد الحياة (العمر المتوقع عند الميلاد) إلى 72 سنة. وإن كان هذا لا يمنع من التقرير بأن القدرات الطبيعية والاقتصادية للبرازيل ما تزال قادرة على استيعاب نمو سكاني في المستقبل المنظور.

يتألف سكان البرازيل من 54 % من البيض (ذوي الأصول البرتغالية والإيطالية والهولندية والألمانية والإسبانية والبولندية)، و39 % من ذوي البشرة البنية والذين ينقسمون بدورهم إلى شقين: الملاتو (سلالة ناتجة عن تزاوج البيض والأفارقة)، والكابوكلوز (تزاوج البيض والهنود الأصليين)، والكافوكوز (تزاوج الأفارقة والهنود الأصليين)، و6 % من السود (أحفاد الأفارقة الذي جلبوا قسرا)، ونحو 1 % للمهاجرين من أصول آسيوية وعربية وغيرهم.

يبلغ عدد السكان الأصليين اليوم نحو 200 ألف نسمة (0.1 % من إجمالي السكان)، بينما تشير التقديرات إلى أنه وقت وصول البرتغاليين إلى المنطقة في عام 1500 كان عدد السكان الأصليين يزيد عن ستة ملايين، وكانوا ينتمون إلى مجموعات عرقية أهمها التيوبي Tupi والجوراني Guarani والجي Jê والأراواكس Arawaks والكاريب Caribs.

ويعيش أغلب سكان البرازيل (84 %) في المدن والتجمعات الحضرية، وهو ما يجعلها واحدة من أعلى دول العالم في السكن الحضري. وتتصدر أربع مدن قائمة أكبر التجمعات الحضرية في البلاد، وهي ساو باولو (20 مليون نسمة)، وريو دي جانيرو (12 مليون نسمة)، وبيلو هوريزونتي (6 مليون نسمة)، وجميعها تقع في الجنوب الشرقي. هذا بالإضافة إلى عدد آخر من المدن كبيرة الحجم، مثل: سلفادور (ولاية باهيا)، وبرازيليا (عاصمة البلاد)، وفريطبة (ولاية بارانا)، وريسيفي (ولاية بيرنامبوكو).

ويتركز التوزيع السكاني في الجنوب الشرقي (بنسبة 42 %)، والشمال الشرقي (بنسبة 28 %) في الوقت الذي ينتشر فيه 15 % من السكان في المناطق الداخلية في الوسط والغرب والشمال والتي تستحوذ على أكثر من 64 % من مساحة البلاد.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للأعراق الرئيسية في البلاد فإن الجنوب يشهد تركزا عاليا للبيض، بينما يعتبر الجنوب الشرقي منطقة مختلطة الأعراق مثله في ذلك مثل الإقليم الشمالي الشرقي، أما الأقاليم الشمالي والشمالي الغربي حيث حوض الأمازون فالتأثير العرقي فيه للسكان الأصليين.

ومن عيوب خريطة التوزيع السكاني في البرازيل تركز السكان على طول الساحل الشرقي وفي نطاق موازٍ لا يبعد أكثر من 300 كم عن الساحل. ورغم أن العاصمة البرازيلية انتقلت من ريو دي جانيرو في الجنوب الشرقي الساحلي إلى مدينة برازيليا في الهضبة الوسطى عام 1960 رغبة في تشجيع السكان على الاستقرار نحو الداخل إلا أن الصورة التقليدية العامة لتوزيع السكان لم تتغير كثيرا عن حالة القرون الاستعمارية الأولى؛ حيث ما تزال الكثافة السكانية مرتفعة على الساحل الشرقي ومخلخلة في الداخل.

وتمثل المسيحية على المذهب الكاثوليكي العقيدة الأساسية في البلاد بما يجعل البرازيل أكبر دولة كاثوليكية في العالم، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن نحو ثلاثة أرباع السكان يعتقدون ذلك المذهب في مقابل 15 % لأتباع المذهب البروتستانتي و1,5% يتبعون ديانات روحانية محلية، و1 % يعتنقون ديانات وثنية، ونحو 1 % يعتنقون الإسلام(*)2.

تشكل البرتغالية اللغة الرسمية للبلاد مع السماح باستخدام اللغات المحلية للسكان الأصليين في بعض البلديات، مثل منطقة ساو جابريل ودا كاشويرا (في غرب البلاد) فضلا عن لغات المهاجرين في التجمعات السكانية الإيطالية والألمانية والعربية. ولأن البرازيل هي الدولة الوحيدة الناطقة بالبرتغالية في أميركا الجنوبية الناطقة بالإسبانية؛ فإن ذلك قد جعل لهذه الدولة خصوصية حضارية وتميزا في الهوية الثقافية.

---

[2] للتوسع بشأن أوضاع المسلمين في البرازيل، انظر في ذات الملف "الإسلام في البرازيل.. عبء الماضي وتحديات المستقبل" للكاتب نفسه.

ولعل أحد التهديدات التي تنتقص من حالة السلم الأهلي والتناغم المدني ارتفاع معدل الجريمة في البلاد؛ إذ يبلغ معدل حالات القتل الناجمة عن العنف السكاني نحو 50.000 حالة سنويا، حتى إنه في ربع القرن المنصرم قُتل جراء موجات العنف الداخلي نحو نصف مليون نسمة.

القدرات العسكرية

حظي الجيش بمكانة مرموقة في المجتمع البرازيلي؛ ففضلا عن المناصب الرفيعة التي عادة ما يتقلدها جنرالات الجيش في الحياة المدنية (من مقاعد النواب والوزراء إلى رئاسة البلاد) يرسل كثير من العائلات الأرستقراطية والثرية أبناءهم إلى الجيش، وخاصة بعض قطاعاته مثل قوات الطيران والقوات والبحرية.

تمتلك البرازيل جيشا يقترب قوامه من 0.4 مليون عسكري، الأمر الذي يجعل منها صاحبة أكبر جيش في قارة أميركا الجنوبية. ويقوم نظام التجنيد في البرازيل على الخدمة الإلزامية لمن هم في سن 21-45 سنة ولمدة تتراوح بين 9-12 شهرا. أما من يتقدمون للعمل في الجيش تطوعا فتبدأ الخدمة لديهم من سن 17 عاما. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين سمحت الدولة للمرأة بالتطوع والتجنيد في الجيش، لتصبح بذلك أولى دول أميركا الجنوبية التي تأخذ بزمام تلك المبادرة.

وعلى المستوى الجغرافي السياسي يتوزع الجيش البرازيلي على ستة أركان، تتمركز كل منطقة أركان منها حول مدينة رئيسة، مثل: ريو دي جانيرو، وساو باولو، وبورتو أليغر، وريسيفي. وإضافة إلى ريو دي جانيرو وبورتو أليغر، يتخذ الأسطول البرازيلي مواقعه في أربعة موانئ أخرى، هي: سلفادور، وناتال، وبيليم، ولاديريو.

ومن الناحية النظرية تعاني البرازيل من موقع جيوبوليتيكي ضعيف؛ نتيجة للطول البالغ لحدودها البرية (نحو 17.000 كم) مشتركة مع أكثر من 10 دول (مثلها في ذلك مثل الصين وروسيا). لكن من الناحية العملية لا يمثل ذلك حاليا أي تهديد حقيقي؛ نظرا لحالة السلم والاتفاقات الثنائية التي تجمع البرازيل بكل جيرانها وهو ما يجعل الجيش البرازيلي دون تهديد خارجي فعلي، على خلاف المعاناة الحقيقية، والحروب المشتعلة، والتنافسات الساخنة التي تعيشها الحدود في حالة الصين وروسيا.

لكن حالة السلم الحالي لا تلغي صراع الجيش عبر التاريخ على جبهات مختلفة؛ فقد تعددت مهام الجيش البرازيلي (بأفرعه الثلاثة: البرية والجوية والبحرية) من خلال المشاركة في الأحداث الكبرى التي تعرضت لها البرازيل خلال مجمل تاريخها؛ ففي الفترة الاستعمارية تأسس الجيش البرازيلي على خبرات صراع البرتغال مع

الدول الاستعمارية المنافسة (فرنسا وإسبانيا وهولندا وبريطانيا). وبعد الاستقلال استمد الجيش البرازيلي خبراته بشكل أساسي من حرب عام 1648 لا اء الاحتلال الهولندي في الأجزاء الشمالية من البرازيل. وبين عامي 1822 و1824 خاض الجيش سلسلة من الحملات العسكرية لتدعيم الاستقلال وإ اء التبعية للبرتغال، وبين عامي 1851-1852 خاض حربا ضد الأرجنتين، ثم ضد أوروغواي (1864-1865). وفيما بين عامي 1864 و1870 خاض الجيش البرازيلي واحدة من أكبر معاركه حين شارك بأكثر من 200 ألف عسكري فيما عرف بحرب "التحالف الثلاثي" الذي ضم البرازيل والأرجنتين وأوروغواي ضد باراغواي. وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية شارك الجيش البرازيلي بقوات رمزية وقفت إلى جانب الأطراف التي شكلت ما عرف بـ "المعاهدة الثلاثية" التي ضمت بريطانيا وفرنسا وروسيا في الحرب الأولى، بينما توجهت قوات برازيلية إلى إيطاليا لمساندة قوات الحلفاء ضد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

وإضافة إلى أدواره في الحروب والمعارك عبر الحدود، شن الجيش البرازيلي انقلابات عسكرية للإطاحة بنظم حكم لم يكن راضيا عنها؛ على نحو ما حدث عام 1889 (من أجل إعلان الجمهورية وإ اء الحكم الإمبراطوري)، وفي عام 1930 (فيما عرف بثورة 1930)، وعام 1945 (فيما عرف بانقلاب القضاء على الحكومة الاستبدادية المعروفة باسم الدولة الجديدة Estado Novo التي كان قد أرساها الجنرال فارغاس واستمرت من 1937 وحتى 1945)، وانقلاب عام 1964 الذي كرس الديكتاتورية العسكرية حتى عام 1985.

وفي العقدين الأخيرين، ومع تراجع المهددات الخارجية وإبعاد الجيش عن لعبة السياسة بالخيار الديموقراطي، أعاد الجيش البرازيلي استخدام قوته وإمكاناته في ا الات المدنية هذه المرة؛ فشارك بفاعلية في تدعيم البنية الأساسية بمد شبكات الطرق والجسور، وتدشين مؤسسات الرعاية الطبية والمراكز التعليمية وغيرها.

وبدلا من التحالفات العسكرية المسلحة للعدوان والحرب خرج الجيش البرازيلي إلى قارات العالم لكن ليشارك هذه المرة في مهام حفظ السلام.

وفي العقد الأخير بدأ انتباه الجيش البرازيلي يتجه نحو الجبهة الغربية في حوض الأمازون والتي تشهد ثلاثة ديدات متوازية، هي: تجارة المخدرات، و ريب السلاح، و ديد بيئة الأمازون بإزالة الغابات. ولهذا السبب أعاد الجيش البرازيلي انتشاره فسحب قواته من المحور الجنوبي والجنوبي الشرقي (خاصة بعد اتفاقات السلام مع دول الجوار الجنوبي) ليوجهها نحو الشمال الغربي فيما عرف بـ "حملة احتلال التخوم" في مهمة دف إلى تعويض غياب الجيش البرازيلي عن تخوم الأمازون التي قد تتهددها مخاطر مستقبلية، في مقدمتها المبالغة في التخويف العالمي من ا يار النظام البيئي في الأمازون وتداعياته العالمية؛ مما قد يدعو الى "تدويل الأزمة" وتدخل أطراف خارجية.

فضلا عما سبق تتجه البرازيل إلى تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات تصديرية، وكانت قد حققت بالفعل نجاحا مسبوقا خلال ثمانينيات القرن العشرين حين كانت المصدر الأول لأسلحة العراق في حربه مع إيران. وبلغت صادرات السلاح البرازيلي مستوى متقدما حين وصلت الأسلحة البرازيلية إلى أكثر من أربعين دولة في العالم الثالث. ويعتبر مجال الدفاع الجوي أحد أبرز القطاعات التي تتفوق فيها البرازيل ليس فقط في المجال العسكري بل في المجال المدني أيضا الذي برزت من خلاله شركة "إمبرير" كواحدة من كبريات تصنيع الطائرات المدنية في العالم.

وفي سبيل ذلك تعقد البرازيل شراكات للتصنيع العسكري مع كل من فرنسا وروسيا سواء لتحديث الصناعات العسكرية البحرية (خاصة في مجال الغواصات النووية)، أو للتكامل البيني لتصدير أسلحة مشتركة التصنيع.

نظام الحكم والإدارة

البرازيل جمهورية فيدرالية يحكمها رئيس يشغل في ذات الوقت منصب رئيس الحكومة ويساعده نائب. ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه في ورقة اقتراع واحدة عبر انتخاب شعبي لفترة مدتها أربع سنوات (ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة ثانية وأخيرة). وتتألف الهيئة التشريعية (الكونغرس) من مجلسين: واحد للشيوخ (ويضم 81 مقعدا تمثل 27 وحدة إدارية بواقع 3 أعضاء عن كل ولاية والمنطقة الفيدرالية للعاصمة)، ويتم انتخابهم لفترة مدتها ثماني سنوات عبر آلية اقتراع شعبي كل أربع سنوات لتجديد أعضاء المجلس بدءا باقتراع على ثلث الأعضاء وبعد أربع سنوات أخرى على الثلثين الباقيين)؛ أما المجلس الآخر فهو مجلس النواب (ويضم 513 عضوا) ويتم انتخاب أعضائه لفترة أربع سنوات.

أما على المستوى القضائي، فإن أرفع هيئة قضائية هي المحكمة الفيدرالية العليا والتي تتألف من 11 قاضيا برتبة وزير يعينهم رئيس البلاد مدى الحياة (بشرط مصادقة مجلس الشيوخ)، فضلا عن محكمة العدل العليا، والمحاكم الفيدرالية الإقليمية (يعين فيها القضاة أيضا لمدى الحياة).

وتتميز الحياة الحزبية البرازيلية بالنضج والحيوية ويتصدر المشهد حزب الحركة الديموقراطية؛ وحزب العمال؛ والحزب الجمهوري؛ والحزب الشعبي الديموقراطي، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب الشعب المسيحي وغيرها من الأحزاب ذات البرامج الليبرالية والديموقراطية واليسارية والمحافظة فضلا عن جماعات معارضة واتحادات عمالية وجماعات ضغط دينية.

وتشترك البرازيل في أغلب المنظمات الدولية والمحافل والمنتديات العالمية، بل وتمثل عضوا بارزا وقياديا في تجمعات العالم الثالث، ومجموعة العشرين، والقوى المعارضة لهيمنة الشمال على الجنوب في منظمة التجارة العالمية، وتسعى بجدية للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

تتألف جمهورية البرازيل من اتحاد فيدرالي قوامه 26 ولاية ومنطقة فيدرالية واحدة تضم العاصمة برازيليا. وتنقسم كل ولاية إلى عدد من البلديات يبلغ مجموعها 5564 بلدية. وبمعدل حسابي يمكن القول: إن كل ولاية تنقسم إلى 214 بلدية. وإذا نسبنا عدد سكان البلاد إلى البلديات؛ فإن متوسط عدد السكان في كل بلدية يبلغ نحو 36 ألف نسمة.

تتمع كل ولاية بصلاحيات من الحكم الذاتي تمكنها من جمع الضرائب، وفي نفس الوقت تتلقى حصة من المساعدات المالية من عائدات الضرائب الموجهة من قبل الحكومة الفيدرالية المركزية. ولكل ولاية حاكم ومجلس تشريعي يتم انتخاب أعضائه بشكل مباشر من قبل الناخبين. وللولايات أيضا محاكم قضائية مستقلة، غير أن هذه المحاكم ليس لديها صلاحيات سن التشريعات والقوانين التي تأتيها رأسا من الحكومة الفيدرالية.

أما البلديات فمثلها مثل الولايات تتمتع بصلاحيات إدارية ذاتية الحكم، وتقوم بنفسها بجمع الضرائب، وتتلقى حصة من المساعات المالية وأموال الضرائب من المستوى الإداري الأعلى (الولاية ثم المجلس الفيدرالي). ولكل بلدية عمدة ومجلس تشريعي منتخب لكن ليس لها محاكم قضائية وإنما تتوجه قضائيا وقانونيا نحو محاكم الولايات.

تتجمع الولايات (وما تضمه من بلديات) في خمسة أقاليم: الشمالية، والشمالية الشرقية، والوسط-الغرب، والجنوبية الشرقية، والجنوبية. غير أن هذه الأقاليم الخمسة ليس لها أية صفة إدارية أو قانونية أو سياسية بل هي فقط ذات صفة جغرافية وخرائطية لإجراء المهام التعدادية والإحصائية والمقارنة بين الأقاليم من حيث مستويات التنمية والبرامج والخطط المستقبلية.

ويتألف علم البرازيل من خلفية خضراء (يرى البعض أنها ترمز للمقومات الزراعية والبيئة البكر للبرازيل) يتوسطها معين أصفر اللون يجسد ماسة (يرى البعض أنها دلالة على الثروات المعدنية التي تضمها أرض البرازيل)، ويتوسط الماسة كرة سماوية زرقاء تضم 27 نجما (تمثل الولايات البرازيلية والمنطقة الفيدرالية للعاصمة)، وصممت هذه النجوم بنفس الطريقة التي تظهر بها المجموعات النجمية فوق سماء البرازيل. ويتوسط هذه الكرة الزرقاء وشاح أبيض يحمل شعار الدولة القائل: ORDEM E PROGRESSO أو "دولة القانون والرخاء".

أهم المصادر:

- **Susanne Gratius (2010) Brazil's geo-political and geo-strategic conditions for leadership. Unpublished report prepared for Aljazeera Centre for Studies.**

- **http://en.wikipedia.org/wiki/Brazil**
- **CIA Factbook (2010) Brazil.**
- **FAO (2010) www.fao.org**
- **Fausto. B (1999) A concise history of Brazil. Cambridge Univ. Press. p 9-25**
- **St. Louis.R, & Draffen.A (2005) Brazil. Lonely Planet Guide. P 13-62**
- **Gomez.M (2005) Black Crescent: The Experience and Legacy of African Muslims in the Americas. Cambridge University Press. P 91-97**
- **Sachs.I et.al (2009) Brazil: A century of Change. The University of North Carolina Press.**

- **Filippo Bof & Filippo Santaniello(2006) The Geopolitics of South America: Venezuela and Brazil. http://www.eni.com/it_IT/attachments/lavora-con-noi/pdf/GEOPOLITICA-SudAmerica.pdf**
- **Burns.E, Hull.R &, Lee Ralph. P (1997) World Civilizations, their history and their culture. Norton and Company. P 775-819**

النظام السياسي في البرازيل.. التركة والإصلاح

أنطونيو دا روتشا[3]

حين كان الناس يتوجهون إلى الموسيقار توم جوبيم، مؤلف المقطوعة الشهيرة "فتاة من إيبانيما" "Garota de Ipanema" طالبين منه أن يعرف لهم البرازيل كان يجيبهم: "ليس بوسع المبتدئين فهـم البرازيـل". ويبدو أن هذه الإجابة ما تزال أدق ما يمكن تقديمه لمن يطلب تعريفا لتلك الدولة. إنها أرض التباين والتنـاقض، بلاد محفوفة بالغموض والأسرار، حتى بالنسبة لنا نحن البرازيليين. ومما يزيدها غموضا أنها لا تقلد أحدا، فهي لا تستند إلى مرجع نظري يسوق طريقها نحو المستقبل، كما لا تسير وفق حجة غائية واضحة أو نسـق ثابـت لا يتغير. ويزداد الأمر إثارة حين نكتشف أن هذه الدولة خلال سيرها نحو المستقبل لا يقف في طريقها عائق خطير، ولا تبدو في الأفق عثرات يستحيل التغلب عليها.

لكن ليس معنى صعوبة الإحاطة المعرفية الكاملة بالبرازيل أننا لن نقدم على المحاولة. ولتسهيل المهمة فإن هـذه الورقة سوف تركز فقط على جانب واحد من جوانب المشهد البرازيلي وهو "النظام السياسي"، وستحاول إلقاء الضوء على طبيعته ومكوناته وآليات صناعة القرار فيه، والعوائق والتحديات التي تقف أمامه، والمنهج الـذي تتبعه النخبة البرازيلية في التغلب عليها.

النظام الفيدرالي[4]

البرازيل بناء فيدرالي مؤلف من 27 وحدة إدارية قوامها 26 ولاية تتمتع بحكم شبه ذاتي إضـافة إلى منطقـة فيدرالية واحدة. ولكل ولاية مؤسساتها الخاصة بها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، سيرا على نهج مؤسسـات

---

3 أنطونيو دا روتشا، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برازيليا. حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة ساو باولو عام 2002، عمل مديرا لإدارة التعاون الدولي في وزارة الدفاع البرازيلية، ومسؤولا عن المركز البرازيلي للدراسات في هايبتي، وهو مركز معني بالدراسات الإستراتيجية وشؤون الأمن والدفاع وتابع لرئاسة الجمهورية. مثل روتشا بلاده في العديد من المنتديات والمحافل الدولية، كما حاضر في أكثر من جامعة عالمية، وله العديد من الدراسات والكتب المنشورة.

4 يمكن الرجوع إلى توصيف النظام الفيدرالي البرازيلي، والحديث المفصل عن صلاحيات الولايات والمحليات وعلاقاتها بالحكومة الفيدرالية في الورقة السابقة "البرازيل.. ملامح دولة تصنع المستقبل".

الحكومة الفيدرالية. وتتباين الولايات فيما بينها ثراءً وفقرا. فولاية مثل ساو باولو -على سبيل المثال- هي أكثر ولايات البرازيل ثراء، وتسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في الوقت الذي لا تسهم فيه ولاية مثل رورايما -أكثر الولايات فقرا- سوى بـ 0.15 % من هذا الناتج. وفي المجمل فإن 8 ولايات فقط يتركز فيها 80 % من ثروة البلاد، ويقع معظم هذه الولايات في الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، ولهذه الولايات الغنية وزن وثقل وتأثير في السياسات الفيدرالية للبرازيل مقارنة ببقية الولايات، وهو ما يؤدي إلى تكريس مشكلة عدم المساواة بين الولايات، وهذه إحدى معضلات النظام السياسي في البرازيل، كما سيتضح ذلك بالتفصيل في الأسطر التالية.

يحدد القانون الانتخابي في البرازيل عدد الأعضاء الممثلين لكل ولاية في الهيئة التشريعية الفيدرالية وفقا لشروط تمزج بين معايير التمثيل النسبي ومعايير النظام الفيدرالي؛ فعلى سبيل المثال، فإن سبع ولايات فيدرالية في البرازيل يمثل كل منها 8 نواب فقط وهو الحد الأدنى للتمثيل على مستوى الولايات، في حين يمثل ولاية مثل ساو باولو 70 نائبا (كحد أدنى أيضا)، ويمثل ولاية ميناس جيرايس 53 نائبا، وولاية ريو دي جانيرو 46 نائبا. وهنا يتضح الفرق في اختلاف التمثيل النسبي وفقا لعدد السكان والوزن الاقتصادي للولاية.

وينقسم الرأي العام البرازيلي إزاء مشكلة اختلاف التمثيل النسبي بين الولايات بعضها وبعض؛ ففي نظر الكثيرين يعد هذا النظام غير عادل، لكن في نظر آخرين يعد نظاما "منطقيا" ويقولون: إنه من البدهي إعطاء حق لبعض الولايات دون الأخرى بناء على متغير الوزن السكاني؛ فولاية يسكنها 40 مليون نسمة مثل ساو باولو تستحق أن تحظى بعدد من النواب أكبر من ولاية يسكنها أقل من 0.4 مليون نسمة مثل ولاية رورايما.

وتماشيا مع هذا المنطق (أخذ الوزن السكاني بعين الاعتبار في التمثيل النسبي للولايات فيدراليا) فإن الأمر غير متوازن وغير عادل؛ حيث تميل الكفة لصالح الولايات الأقل عددا، فالنائب الواحد من ولاية ساو باولو يمثل حوالي 570.000 مواطن بينما يمثل النائب في ولاية رورايما حوالي 50.000 مواطن.

وعلى هذا النحو فإن أي تغيير في حصص التمثيل بناء على عدد السكان سيؤدي حتما إلى زيادة نفوذ الولايات القوية المتمتعة أصلا بنفوذ اقتصادي وسياسي، ولعل هذا يفسر لنا كيف أن ممثلي الولايات الفقيرة هم أنفسهم الذين يصوتون ضد زيادة حصة التمثيل خوفا من تكريس واتساع واقع "التباين في النفوذ" بين الولايات أملا في إيجاد طريقة مستقبلا لحل هذه المعضلة المؤرقة للنظام السياسي البرازيلي ككل.

ولعل أكثر المقترحات وجاهة في البحث عن حل للمشكلة سابقة الذكر هي تلك التي تدعو إلى اختيار النواب بناء على الجمع بين القوائم الحزبية والنسب المخصصة للولايات. ولو اتبعت هذه الطريقة فبوسع الأحزاب السياسية تعويض ما تتعرض له من خسارة في الولايات الصغيرة. ولو كُتب لذلك المقترح النجاح فسيكون لزاما

على الأحزاب أن تؤسس مراكز إدارية لها في الولايات الصغيرة حتى توسع من قاعدتها الجماهيرية. لكن مثل هذا المقترح وغيره من المقترحات الأخرى بحاجة إلى إجماع وطني لم يزل في طور التشكيل الآن.

وتتردد أية حكومة برازيلية في القيام بأية تغيرات جذرية في بنية النظام السياسي؛ ذلك لأنها بمجرد أن تشكل الحكومة وتتولى السلطة في أعقاب أية انتخابات تشريعية فإنها سرعان ما تجد نفسها مستفيدة مما هو قائم؛ وبالتالي فإنها لا تقوم حينئذ بالسعي لإجراء إصلاحات أو تغييرات جديدة قد تفقدها مكاسبها الآنية.

ومع ذلك، ورغم صعوبة إجراء إصلاحات أو تغيرات جذرية في بنية النظام السياسي البرازيلي فإن هذا لا يعني أنه لم يحدث أي تغييرات -ولو محدودة- منذ التحول إلى النظام الديمقراطي في ثمانينيات القرن الماضي؛ فخلال العقدين الماضيين شهدت البرازيل نوعا من إعادة توزيع الثروة جغرافيا، ومن شأن إعادة توزيع الثروة -كما فهمنا من الفقرات السابقة- أن يعاد رسم خريطة مراكز النفوذ والتأثير السياسي بين الولايات.

فقد أوجدت الإصلاحات الليبرالية مطلع تسعينيات القرن العشرين فرصا جيدة للاستثمار في الولايات الفقيرة، وانتقل كثير من الشركات التي كانت تتخذ من الولايات الغنية مقار لها إلى جهة الشمال والشمال الشرقي (مناطق تمركز الولايات الأكثر فقرا)، رغبة منها في الاستفادة من رخص الأيدي العاملة، وسعيا للبقاء في السوق بعد الحد من الحواجز الجمركية أمام السلع الوافدة من الخارج. يجيئ ذلك متزامنا مع اهتمام الحكومة بفقراء هذه الولايات عن طريق تكثيف البرامج الاجتماعية الهادفة إلى تحسين أوضاعهم المعيشية، وضخ أموال لمشاريع عامة في مجالات النفط والزراعة والسياحة. فكانت المحصلة النهائية (بعد تشجيع القطاع الخاص والعام على الاستثمار في الولايات الفقيرة) أن زادت درجة التأثير والفاعلية لهذه الولايات في الحكومة الفيدرالية، وهو ما كانت تحتكره الولايات الأكثر ثراء، وبالتالي فقد "تحلحلت" إحدى معضلات النظام السياسي البرازيلي.

غير أن البناء الفيدرالي ليس سوى أحد الأوجه المتعددة للبناء السياسي في البرازيل، وسنعرض في السطور التالية لبعض الأوجه الأخرى.

القضاء

وتتألف المنظومة القضائية البرازيلية من عدة محاكم وهيئات لا تختلف كثيرا في شكلها الهرمي وصلاحيات كل درجة قضائية عن جل المنظومات القضائية الأخرى في معظم دول العالم؛ فيوجد في البلاد محكمة عليا، ومحكمة عدل عليا، ومحكمة عسكرية عليا، وهيئة قضائية عليا...إلخ.

لكن ما ينبغي قوله عن القضاء في البرازيل هو أنه على الرغم من أن المؤسسة القضائية تتميز -كما سبق القول- بالنزاهة إلا أنه في الوقت نفسه تفتقر إلى "الفعالية"، فقد تستغرق القضايا سنوات، وأحيانا عقودا بأكملها، قبل

أن يتم البت فيها؛ لهذا فإن المؤسسة القضائية البرازيلية بحاجة إلى تطوير وإصلاح مهني وتشريعي وإداري يتناسب ومكانة البرازيل التي تزدد تناميا إقليميا ودوليا. .

الدستور والبرلمان

تأسست الحياة السياسية الحالية في البرازيل على الدستور الفيدرالي الذي صدر عام 1988، ورغم أن هذا الدستور كان أثرا من آثار التحول الديموقراطي الذي شهدته البلاد بعد 21 عاما من الحكم العسكري الشمولي (1964 – 1985) إلا أنه لا يزال حافلا بالاضطراب وكثرة البنود التي يعارض بعضها بعضا، والاستغراق في التفاصيل بالغة الإسهاب التي تسبب الوقوع في شرك التفسيرات والتأويلات، وذلك لأن الذي كتب هذا الدستور هم رجال السياسة وليس فقهاء القانون الدستوري. ورجال السياسة -كما هو معلوم- تحكمهم وتتحكم فيهم انتماءاتهم الحزبية، وتوجهاتهم السياسية، ومعتقداتهم الأيديولوجية.

ولهذا فلم يكن مستغربا أن يشهد هذا الدستور خلال العقدين الماضيين تعديلات دستورية كثيرة لدرجة قد تبدو للقارئ مبالغا فيها؛ إذ بلغ مجموعها 61 تعديلا.

وقد يظن أن الرأي العام البرازيلي قد اكتفى بكل هذه التعديلات، ولكن الحقيقة غير ذلك؛ إذ لا تزال الجماهير البرازيلية تنادي بالمزيد من التعديلات الدستورية، خاصة في البنود المتعلقة بتنظيم تمويل الحملات الانتخابية، والحصانة البرلمانية (يستغل بعض النواب الحصانة لممارسة أعمال مخالفة للقانون). لكن المشكلة أن كثيرا من السياسيين قد ربطوا مستقبلهم السياسي بالواقع القائم حاليا بكل ما له وما عليه؛ ومن ثم فإنهم يعتقدون أن أية إصلاحات مستقبلية قد تحد من نفوذهم، ولهذا فإن معركة الرأي العام البرازيلي للضغط على النخبة السياسية لتغيير الدستور ستطول.

وما تزال في الدستور إمكانية منح الرئيس صلاحيات تشريعية إضافية تتمثل في مقدرته على إصدار مراسيم رئاسية مؤقتة. وتسمح هذه الوسيلة الدستورية للرئيس بسن تشريعات جديدة فورية دون الانتظار للحصول على تصديق البرلمان. ولا تمنح هذه المراسيم الرئاسية المؤقتة للرئيس حق التشريع فحسب بل تعطيه حق التأثير المباشر على أجندة البرلمان.

وإذا فشل البرلمان في التصديق على القانون الجديد خلال ثلاثين يوما، تتقدم هذه القوانين بشكل فوري لتحتل أولوية الأجندة البرلمانية وتحل محل القضايا الأخرى التي ينشغل البرلمان بمناقشتها. وطبقا للدستور البرازيلي فإن المرسوم الرئاسي المؤقت من الناحية النظرية يجب أن يستخدم فقط في حالات بعينها، وإن كان من الناحية العملية لم يحدد المشرع طبيعة هذه الحالات.

ومن الملاحظ مع ذلك أن مثل هذه المراسيم المؤقتة يجب أن تلقى تصديقا من الكونجرس في غضون ثلاثين يومـا على الأكثر منذ اقتراحها من قبل الرئيس. ولن تصبح فاعلة بعد هذه الفترة؛ ومن ثم فإن التحـالف البرلمـاني، والاستقرار السياسي هما الضامنان الوحيدان للتصديق على مثل هذه المراسيم.

وفي حقيقة الأمر فإنه منذ استعادة الديموقراطية في البرازيل بعد دستور عام 1988، تمكـن جميـع الرؤسـاء المنتخبين من بناء تحالف معقول ومستقر من الأغلبية البرلمانية في أعقاب الانتخابات الرئاسية، وتحقيق مسـتوى عال من أداء الحكم، وذلك من خلال التزام جاد من قبل الأحزاب المتحالفة في الحكم.

ولا يوجد في ذلك استثناء سوى تلك الفترة التي امتدت من مارس 1990 وحتى أكتوبر 1992 في ظـل حكم الرئيس فيرناندو كولور الذي لجأ إلى تشكيل حكومة ائتلافات خاصة لم تقم على أساس انتخابي، وربمـا نتيجة اتباعه لهذا النهج تعرض للمساءلة، وعزل من منصبه بقرار من البرلمان.

وتتألف الهيئة التشريعية البرازيلية (الكونغرس) من مجلسين: الأول: مجلس الشيوخ ويتألف من 81 عضوا (ثلاثة أعضاء عن كل ولاية)، والثاني مجلس النواب ويتألف من 513 عضوا. (*)[5] وتقوم الفكرة الأساسية وراء هذا التقسيم على أن مجلس الشيوخ يمثل مصالح الولايات في الوقت الذي يمثل فيه مجلس النواب عموم الشعب.

ولا تتمكن الهيئة التشريعية بمجلسيها: الشيوخ والنواب من التصديق على القوانين دون أن تمر هـذه القـوانين بعملية طويلة ومعقدة من المساومات والتحالفات بين الكتل السياسية داخل المجلسين، الأمر الذي يجعل العمليـة التصويتية على أي قانون مسألة في غاية الصعوبة ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بها، وبالتالي تصبح السياسات العامـة للدولة رهينة المصالح الضيقة وقصيرة الأجل لهذه الأحزاب. ويزداد الطين بلة إذا علمنـا أن الحيـاة الحزبيـة البرازيلية تعاني من مشكلة "تغيير الولاءات الحزبية"؛ إذ يمكن لمرشح فاز على قائمة حزبية معينة أن يغير انتماءه الحزبي فور جلوسه على كرسي النيابة داخل البرلمان، الأمر الذي جعل التصويت "سلعة"، والانتمـاء الحـزبي "حرفة" يتكسب بعض النواب من ورائها.

هذا عن البرلمان ودوره في بنية النظام السياسي البرازيلي، أما النظام القضائي فيتمتع إلى حـد كـبير بالنزاهـة والاستقلال، لكن هذا لا يعني أنه بلا مشاكل؛ حيث يتم تعيين القضاة بعد اجتيازهم اختبارات صعبة، ويحـاول النظام السياسي أن يكفل للقاضي من الضمانات ما يجعله مطمئنا وهو على كرسي العدالة، ومن الآليات المتبعة في ذلك الرواتب المرتفعة التي يتقاضاها القضاة، وعدم إمكانية فصلهم من الخدمة إلا بعد ثبوت مخالفتهم لشرف المهنة.

---

[5] لمزيد من التوسع عن الهيئة التشريعية في البرازيل انظر المدخل التعريفي في الملف ذاته.

ونختم حديثنا عن النظام السياسي في البرازيل بلمحة سريعة عن مدى "الشفافية والمشاركة الشعبية" وهما من المصطلحات الحديثة التي دخلت قاموس "الحكم الرشيد". فالحق أن النظام البرازيلي يكفل قدرا من الشفافية لا بأس به، فوسائل الإعلام على اختلاف أشكالها وألوانها حرة، والدولة تجتهد في أن تكون المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة وأموال دافعي الضرائب شفافة، مستغلة في ذلك العديد من وسائل الإعلام وفي مقدمتها الإنترنت. كما أنها لا تبدي تصلبا أو خشونة في التعامل مع الدعوات المنادية بالإصلاح السياسي، بل إنها تقوم عوضا عن ذلك بخطوات ومبادرات تعزز أجواء الشفافية، صحيح أنها دون الطموح، لكنها على الأقل تشعر المواطنين بأن عجلة الإصلاح السياسي تسير، وأن التراكم الكمي سيؤدي بمرور الوقت إلى تغير نوعي.

كما أن النظام السياسي يتيح المجال أمام الحركات الاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها، ويمنحها حق الاعتراض والتظاهر، وتكفل الدولة للأحزاب السياسية تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات تعرف عادة باسم لجنة "عدالة الانتخابات" وهي لجنة مستقلة مسئولة عن الإشراف على الانتخابات بكافة مستوياتها الفيدرالية منها والولائية لضمان نزاهتها.

ورغم كل ما يقال عن المشكلات والمعضلات التي تواجه النظام السياسي في البرازيل والتي استعرضناها آنفا، إلا أننا قد لا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا: إنه نظام يتحسن، وكلما مر عليه الوقت تراكمت منجزاته وحسناته، وبدون ديمقراطية هذا النظام كان من الممكن للتجربة التنموية البرازيلية الحالية أن تتعرقل أو أن تنتهي وتتلاشى كما تلاشت تجارب تنموية عديدة في دول أخرى اعتنى أصحاب القرار فيها بما هو اقتصادي وغضوا الطرف عما هو سياسي، فلم تجن الشعوب بعد سنوات من الانتظار غير "قبض الريح".

أنطونيو دا روتشا، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برازيليا. حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة ساو باولو عام 2002، عمل مديرا لإدارة التعاون الدولي في وزارة الدفاع البرازيلية ومسؤولا عن المركز البرازيلي للدراسات في هاييتي، وهو مركز معني بالدراسات الإستراتيجية وشؤون الأمن والدفاع وتابع لرئاسة الجمهورية. مثل روتشا بلاده في العديد من المنتديات والمحافل الدولية، كما حاضر في أكثر من جامعة عالمية، وله العديد من الدراسات والكتب المنشورة. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

عرب البرازيل
التاريخ والدور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

أرليني كليميشا [6]

في عام 1835 وصل الأخوان زكريا من بيروت إلى البرازيل، واستقرا في مدينة ريو دي جانيرو، مسجلين بذلك أول هجرة عربية إلى البرازيل. ورغم ذلك لم تبدأ أعداد المهاجرين العرب في الزيادة سوى في سبعينيات القرن التاسع عشر؛ فمنذ ذلك التاريخ زاد الوزن النسبي لعرب البرازيل، ومن ثَم شكلوا معلمًا مهما في تاريخ تلك الدولة.

كان أغلب المهاجرين العرب الوافدين إلى البرازيل من المسيحيين الذين جاءوا من سوريا ولبنان، وكانت أعداد المسلمين بينهم قليلة، وكان أغلب هؤلاء المسلمين سني المذهب. وحتى عام 1908، كانت مصلحة الجمارك والسفر تسجل المهاجرين العرب في فئة "جنسيات أخري"، وأحيانا كانت تسجلهم تحت الجنسية "التركية"، أو "أتراك-عرب"، أو "أتراك-آسيويون". وربما كان مرد ذلك إلى أن معظم العرب الوافدين جاءوا من أقاليم كانت خاضعة للدولة العثمانية آنذاك. وفي النهاية بدأ تسجيل العرب تحت بند الدول التي أتوا منها مثل: "سوريا" و"لبنان" رغم أن آلافًا منهم قد دخلوا البلاد دون أن يسجلوا ضمن أية جنسية، أو منطقة جغرافية، أو تخصص مهني.

---

[6] أرليني كليميشا، مؤرخة وأستاذة جامعية تدرس مادة الثقافة العربية ضمن برنامج اللغة العربية وآدا ا في قسم اللغات الشرقية بجامعة ساو باولو، ومديرة مركز الدراسات العربية في الجامعة نفسها. لها العديد من الدراسات والأبحاث والكتب عن الثقافة العربية، والحضارة الإسلامية، والأدب العربي. مشهورة بأعمالها الأكاديمية التي أرخت للأقلية العربية في البرازيل ووثقت إسهامها الحضاري في هذا البلد.

ومن بين المهاجرين كان هناك عدد قليل من الفلسطينيين والمصريين والأردنيين والعراقيين، واختلفت الأسباب التي دفعتهم لمغادرة أوطانهم، وإن كانت مرتبطةً غالبا بالمشكلات الدينية، أو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهها العرب في أوطانهم والتي ارتبطت بزيادة متطلبات الأسر الريفية، والخلل في حجم الملكية الزراعية، والبحث عن فرص جديدة للدخل.

وخلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر كانت الهجرة العربية إلى البرازيل جد بطيئة وغير منتظمة، لكنها بدأت في الزيادة بشكل واضح بعد عام 1895، ثم زادت مرة أخري بعد عام 1903، واستمر معدلها في النمو حتى الحرب العالمية الأولي 1914-1918؛ ففيما بين عامي 1871 و1900 قُدر أن 5400 مهاجر سوري ولبناني دخلوا البرازيل، بينما سجل عام 1913 وصول عدد مميز بلغ 11.101 مهاجر عربي.

وبعد الحرب العالمية الأولي، شهد عقد العشرينيات من القرن العشرين زيادة الهجرة العربية من جديد، وبمعدل بلغ خمسة آلاف مهاجر سنويا. غير أن هذا التوجه في الهجرة العربية المتدفقة قد تناقص بشكل ملحوظ بعد عام 1929، كنتيجة لأزمة الكساد العالمي فضلاً عن تطبيق البرازيل لسياسة الحصص في استقبال المهاجرين. وبحسب دراسة (كنولتون)؛ فإنه خلال الفترة بين عامي 1908 و1941 وصل إلى البرازيل 48.326 سوري ولبناني. وشكل هؤلاء المهاجرون 4% من إجمالي المهاجرين إلى البرازيل خلال تلك الفترة. (Apud Truzzi, 2009:46) ويمثل المهاجرون العرب وأحفادهم اليوم نحو 11 مليون نسمة، أو ما يعادل 5 % من سكان البرازيل. وبحسب الاتحاد الإسلامي البرازيلي فإن 1.5 مليون منهم مسلمون، يخدمهم 50 مسجدا، وأكثر من 80 مركزا إسلاميا في أنحاء البلاد.

كانت الولايات المتحدة الأميركية هي الوجهة الأساسية التي يسعي إليها معظم المهاجرين المغادرين لميناءي: بيروت وطرابلس في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وفي المرتبة الثانية كانت البرازيل والأرجنتين تمثلان مصدر جذب للمهاجرين العرب، بينما تأتي المكسيك وكندا في المرتبة التالية.

ومن اللافت للانتباه أن كثيرين من المهاجرين جاءوا إلى البرازيل دون قصد أو بطريق الخطأ، وربما خدعتهم شركات الملاحة الفرنسية أو اليونانية أو الإيطالية التي كانت تعمل عبر هذا الطريق البحري، وهدفت إلى شحن أكبر عدد ممكن من المسافرين؛ حيث كانت هذه الشركات تبيع تذاكر سفر إلى "أميركا"، وحين تصل هذه السفن إلى ميناء سانتوس في ولاية ساو باولو بالبرازيل كانت تبرر موقفها للمسافرين - وهي تنزلهم على الميناء- بأن القارة بأكملها تسمى "أميركا Amrik"(1).

انتشر المهاجرون السوريون واللبنانيون في كافة أرجاء البرازيل، من إقليم الأمازون في الشمال إلى مدينة تشيوي في أقصى الجنوب على الحدود مع باراغواي. واستقبلت ولاية ساو باولو أغلب المهـاجرين العـرب، تلتـها ولايات: ريو دي جانيرو، وميناس جيرايس، القريبتين من ولاية ساو باولو، ثم ولاية ريو غراندي دو سول.

بين الزراعة والتجارة

مثلت مزارع البن الوجهة الأساسية للمهاجرين الأجانب الوافدين إلى ولاية ساو باولو مع نهاية القرن التاسـع عشر ومطلع القرن العشرين؛ ففي هذه المزارع كانت الأسر المهاجرة تنخرط بأكملها في العمل الزراعي القاسي المستغل للمهاجرين، والمعروف باسم نظام المستعمرة الزراعية "الكولونتو Colonto"..

وكان هؤلاء المهاجرون مجبرين على العمل في الزراعة حتي يسددوا ديونهم للشركة التي نقلتهم من أوطانهم إلى البرازيل. وخلال عملهم في هذا النظام -وبأجور متدنية للغاية- كانوا يقعون في ديون جديدة نتيجة اضطرارهم شراء حاجاتهم الأساسية من متاجر المزرعة؛ ومن ثَم الدخول في حلقة مفرغة تهدف إلى الإبقاء عليهم كعمالـة رخيصة في تلك المزارع.

ولأن هذه الظروف من العمل الاستعبادي قد حلت محل العبودية والسخرة منذ عام 1870؛ فـإن الدولـة سارعت بإبطال هذا النظام تماما منذ عام 1880. وخلافًا لغالبية المهاجرين إلى ولاية ساو بـاولو، لم يعمـل المهاجرون السوريون واللبنانيون في مستعمرات البن الزراعية، ولم يصبحوا قوة عاملة جماعيـة ضـمن عمليـة التصنيع التي شهدها البرازيل؛ وذلك رغم أن غالبية المهاجرين العرب كانوا ذوي أصول زراعيـة في قُـراهم وأقاليمهم التي أتوا منها، ولم تكن لديهم خبرة متراكمة للعمل كباعة متجولين أو غيرها مـن مهـن البيـع في الشوارع؛ فمثل هذه المهن في سوريا ولبنان كانت في أيدي اليونانيين والأرمن واليهود؛ ومن ثَم كان من المتوقع أن يتجه المهاجرون العرب إلى النشاط الزراعي باعتباره العمل الذي جربوه في أوطانهم، وبالتالي كان من المنتظر أن ينضموا إلى المستعمرات الزراعة، لكنهم عزفوا عن ذلك.

وفي البحث عن السبب الذي دفع المهاجرين العرب إلى عدم الانخراط في الأعمال الزراعيـة يقـدم البـاحثون إجابات متفاوتة؛ فيقدم تروزي أكثر التفسيرات رجاحةً لتفسير عزوف العرب المهاجرين عن العمل الزراعي في البرازيل معللاً ذلك باختلاف البيئة الزراعية في سوريا ولبنان عن طبيعة ونمط البيئة الزراعة في البرازيل؛ ففـي سوريا ولبنان كان العربي يعمل في ملكية زراعية خاصة وصغيرة، أما في البرازيل فقد كانت الحقـول الزراعيـة تملكها جماعة محدودة من ملاك الأراضي. وإذا عمل المرء في مستعمرة زراعية فمن غير المتوقع أن ينتهي به الحال بتملك هذه الأرض أو جزء منها.

وحين بدأ ميناء سانتوس في 1908 يسجل العرب المهاجرين بجنسيا م وحرفهم المهنية؛ فإن القليل من هؤلاء المهاجرين سجلوا أنفسهم كمزارعين، وربما جاء ذلك استجابةً لنصيحة ذويهم ممن سبق لهم الوصول إلى البرازيل الذين نصحوهم بأن الأفضل هو التوجه إلى المدن والبلدات، والبدء بالخطوة الأولي كباعة جـائلين، ومنـها إلى ا ال التجاري الأكثر ربحا.

ومن ثَم فإن عدد العمال الزراعيين من المهاجرين العرب كان محدودا مقارنة بالجنسيات الأخري؛ حيث لم يشـر من العرب الوافدين إلى الزراعة كحرفة سوى 18 % منهم مقارنة بـ 49 % من البرتغـاليين، و79 % من الأسبان، و99% من اليابانيين، و31 % من الألمان.

الرواد: باعة جائلون

كان معظم المهاجرين إلى البرازيل من اليابانيين والإيطاليين يصطحبون معهم أسرهم ويأتون بتذاكر مدفوعة مـن قبل الشركات التي نقلتهم إلى البرازيل نظير عملهم لاحقا في مزارع البن. لم يكن العرب كـذلك، إذ سـددوا تذاكر سفرهم مقدما، وكانت نيتهم البقاء في البرازيل لفترة ثم العودة إلى أوطا م بعد تحقيق بعض المـدخرات، ومن ثَم لم يصطحبوا معهم أسرهم. ونظرا لأنه لم تكن بحوز م رؤوس أموال كافية، فإن العمل الوحيـد الـذي كان أمامهم في البداية هو النشاط التجاري البدائي، القائم على التنقل من بيت إلى بيت لبيع السلع والبضائع.

وعلى هذا فإن الصورة التي تكونت عن العربي في مدن البرازيل هي صورة البائع الجائل الواقف عند باب البيت يعرض بضاعته. وفي القري والريف -وحتي في أقصى البقاع البرازيلية- أصبحت صورة "التاجر" مرادفة بشكل تلقائي لصورة "العربي". ولم يكن ذلك يعني بأي حال من الأحوال صورة ازدرائية، بل على العكس قدم ذلـك بديلاً إيجابيا واقعيا للصورة الغرائبية القديمة عن العرب كشعب مثير للدهشة على نحو مـا صـورت الكتـب والأساطير.

كان بعض المهاجرين العرب -في حقيقة الأمر- على دراية بالنشاط التجاري بالفعل. وتشـير دراسـة قُربـان Kurban إلى السير الذاتية لعديد من المهاجرين الذين كانوا ينتمون إلى أسر احترفت التجارة في مدن مثل: بيروت وزحلة وحمص.

وهناك حالات فردية بالغة التميز، مثل عائلة الصفدي التي كانت تبيع في البرازيل الحبوب والفواكـه ا ففـة المنتجة في سوريا. ومع ذلك فإن السبب الأساسي الذي وقف وراء امتهان العرب للتجارة في البرازيل يعود إلى رغبتهم في تأسيس عمل يكونون فيه "سادة أنفسهم" على نحو ما أعرب البعض منهم.

لم يكن نشاط العرب التجاري قاصرا على المدن الكبري، بل امتد ليشمل القرى والمناطق الريفية. وكان الزبائن الأكثر وفرة لدي التجار العرب المتجولين من أولئك المزارعين العاملين في مستعمرات البن الريفية؛ حيث وجدوا في السلع والبضائع التي كان يبيعها العرب بديلاً أرخص مما كان متوفرا في متاجر تلك المستعمرات ذات الأسعار المبالغ فيها.

بلغ البائعون العرب الجائلون أصقاعا بعيدة في المناطق الريفية، وأقاموا علاقات تجارية في المدن الصغيرة في قلب المناطق الداخلية من ولاية ساو باولو، بل امتد نشاطهم -وإن بدرجة أقل- إلى كافة أرجاء البرازيل فتوغلوا في سوق كان يحتكرها سابقًا المهاجرون الإيطاليون. وتبعا لدراسة كنولتون، فإنه بحسب تقديرات عام 1983م كان 90 % من الباعة الجائلين في مدينة ساو باولو من العرب.

وبعد أن نجح العرب في "إزاحة الإيطاليين" ومراكمة بعض رأس المال، غمروا السوق بالمتاجر الصغيرة التي ملأت كافة الحارات السكنية المحيطة بشارع 25 مارس 25 de Marco في البلدة العتيقة من مدينة ساو باولو. وكان بوسع المرء في عام 1983م أن يحصي على الأقل سبعة متاجر للعرب تبيع الملابس، ومعدات الحياكة من أزرار وإبر للخياطة، وكان أصحابها من السوريين واللبنانيين في تلك المنطقة العامرة بالتجارة من وسط مدينة ساو باولو.

من التجوال إلى الاستقرار

مع بداية القرن العشرين تمكن المهاجرون السوريون واللبنانيون، الذين بدءوا كباعة جائلين، من تأسيس محال تجارية في كافة أرجاء البلاد. وكانت هذه المحال تنزع للتخصص في تجارة الأقمشة، رغم حقيقة أن المهاجرين العرب الأوائل في ريو دي جانيرو قد بدءوا نشاطهم ببيع أشياء صغيرة كأعواد الثقاب، وكان بعضهم يتخذ من المركز المسيحي الكاثوليكي في منطقة أباريسيدا دو نورتي Aparecida do Norte بولاية ساو باولو ميدانا يبيعون فيه تعاويذ دينية جلبوها من سوريا.

وفي مدينة ساو باولو، بدأ التجار السوريون واللبنانيون يسيطرون بالتدريج على المحال التجارية في شارع 25 مارس النابض بالحياة، فضلاً عن وسط المدينة. حتي إذا جاء عام 1910 كان هؤلاء التجار قد بدءوا فعليا في الهيمنة على المنطقة، وفي ذلك يقول كنولتون:

"لقد أصبح شارع 25 مارس يعرف باسم المستعمرة السورية اللبنانية، فقد غادر معظم الألمان، وأخذت أعداد الإيطاليين في التناقص، وإن بقي بعض البرتغاليين يعيشون على مقربة من السوق. وكانت أغلبية السوريين واللبنانيين يعيشون في منازل مستأجرة قريبة من محالهم التجارية أو في الطابق العلوي لها مباشرة. وأصبح العرب

متخصصين في تجارة التجزئة المتعلقة بالأقمشة، والأزرار، وإبر الخياطة، واللاسات (أغطيـة حريريـة للـرأس والكتفين).

وقد واجه البائعون الجائلون من السوريين واللبنانيين منافسة شرسة من المهاجرين الإيطاليين، وحين بدأ العرب في إقامة محالهم التجارية اختار كثير منهم تجارة الأقمشة نظرا لقلة المنافسة في ذلك ا ال. وكانت محال تجارة الجملة والتجزئة التي يملكها البرتغاليون والألمان والأيرلنديون قد تخصصت أساسا في بيع المنتجات الزراعية والغذائيـة ومواد البناء والحديد.

وفي حقيقة الأمر كان ما يميز المهاجرين السوريين واللبنانيين في البرازيل هو ارتباط أجيالهم المهـاجرة بعضـها ببعض؛ حيث إن الجيل الأول قد سهل الطريق يء الجيل الثاني، والثاني للثالث، وهكذا. فالمهاجرون العـرب بداية من القرن العشرين عادةً ما كانوا يأتون لحاقًا بذويهم الذين كانوا قد تمكنوا من تأمين وضع مناسب لهم في البرازيل، أو صار لهم على الأقل اتصال بمجتمع المهاجرين القدامي الذين يعرفون من أين يبـدأون مشـروعهم التجاري، وبأفضل الطرق لتحقيق النجاح. و على خلاف ما عانى المهاجرون الأوائل في سبعينيات وثمانينيـات القرن التاسع عشر، لم تكن الموجات التالية من المهاجرين ت ل أرضا لا تعرف فيها أحدا، بـل صـار لـديهم بالتدريج من يعينهم ويسهل لهم الطريق.

وبحسب دراسة تروزي، ليس هناك من شك في أن رواد المهاجرين العرب قد شكلوا "ثورة حقيقية في الممارسات التجارية" في البرازيل؛ وذلك بفضل ما تمتعوا به من مرونة، وحماسة متقدة في التجارة، واستعداد يقظ ليس فقط لبيع ما معهم من سلع، بل ومقايضة هذه السلع بأي شيء يعرضه المشتري، من البن إلى الـذهب. كمـا تميـز العرب أيضا في أسلوب البيع بالإقراض، والذي وصلت مهلته الزمنية لنحو عام كامل. وقد أسهم كـل ذلـك بفاعلية في إنعاش القطاع التجاري للاقتصاد الوطني البرازيلي.

ومنذ البداية، تبنى هؤلاء التجار العرب مبدأ البيع بسعر رخيص من أجل البيع بكميات كبيرة، وتحقيق هـامش ربح طفيف (لكنه مستديم)، وكانوا يتبعون نظام تدوير السلع حسب حداثة الإنتاج Stock Rotation ؛ بحيث يبيعون أقدم السلع أولاً قبل أن يطرحوا السلع الجديدة في السوق. وقد يرى البعض فيما أنجزه العـرب في البرازيل قدرة على اختراع التجارة الشعبية بكافة معالمها وممارسا ا.

الخطوة التي تلت ذلك من جانب ملاّك محلات التجزئة الأثرياء من التجار العرب في شارع 25 مارس في مدينة ساو باولو هي فتح متاجر للبيع بالجملة؛ وذلك في شارع فلورنسا دي أبريو، وهناك كان علـيهم أن ينافسـوا ملاك المحّال البرتغاليين الذين كرسوا جهودهم في نفس التجارة.

التوجه نحو التصنيع

في النصف الأول من القرن العشرين كان بوسع المرء أن يقيم مصنعا للملابس برأس مال صغير، يقوم على استخدام أربعة أو خمسة عمال في غرفة مستأجرة، بالاستعانة بماكينة خياطة قد تكون مستعملة.

وكان هذا النوع من التصنيع يخدم التجارة المتجولة التي كان العرب بارعين فيها في البرازيل. وكان الوضع النموذجي في تلك الفترة أن تقوم الزوجة بحياكة الملابس في بيتها بمساعدة عامل أو اثنين، بينما يقوم الزوج بالتنقل من بيت لبيت لبيع المنتجات. وبهذه الطريقة كانت الأسر العربية تزدهر اقتصاديا بما يكفي لإرسال أطفالهم لمدارس وجامعات جيدة المستوى؛ ليصبحوا فيما بعد أطباء ومهندسين. وفي بعض الأحيان كانت دورة الإنتاج والبيع -جملة أو تجزئة- يقوم بها أفراد العائلة دون الاستعانة بأحد من خارجهم إلا في أضيق الحدود. وباستخدام هذا المنهج في المشروعات التجارية شكل المهاجرون السوريون واللبنانيون قوة دافعة في عملية التصنيع البرازيلي في لحظة تاريخية كانت الدولة تسعى خلالها إلى استبدال نمط الاقتصاد القائم على الاستيراد، وتحل محله تصنيع المنتجات محليا. وقد تم استيراد الآلات الصناعية من الخارج -بتسهيلات ومحفزات حكومية-، وحقق الإنتاج الوطني ما اعتبر حينها إنجازا رائعا. وقد اتضح من التعداد السكاني الذي أجري في عام 1920 أن من بين 91 مصنعا يمتلكها المهاجرون السوريون واللبنانيون، ينتج 65 منها الملابس، بينما كانت 12 منها ينتج الأنسجة القماشية المصنعة.

واعتبر عقد العشرينيات من القرن الماضي العصر الذهبي لصناعة الملابس في البرازيل، ونظرا للمخاطر التي تعرضت لها الأعمال التجارية التي كان يتولاها المهاجرون؛ فإنها تأثرت بشدة بالأزمة المالية التي شهدتها الأسواق المالية في عام 1929، حين انهارت ثروات كبيرة بين يوم وليلة. وحين نعود للوراء -في تلك الفترة- سنجد أن بعض أبناء المهاجرين العرب قد تحملوا بشجاعة ومسؤولية أزمة انهيار مؤسسات آبائهم، على خلاف آخرين في تلك الدولة. وطبقًا لما ذهب إليه تروزي فإن "الوضع الاقتصادي النسبي للجالية العربية قد حافظ على نفسه.

وفي عام 1934، كان السوريون واللبنانيون -من بين المجموعات العرقية الرئيسية في ساو باولو- يمتلكون بعض أكبر المصانع في المدينة. وبشكل عام كان وضعهم جيدا للغاية بين رجال الصناعة في ساو باولو.

وفي حقيقة الأمر تمكن السوريون واللبنانيون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين من تدعيم وتنمية أعمالهم التجارية؛ مما دعم القوة الاقتصادية الإجمالية للجالية العربية. وقد احتكروا من الناحية العملية قطاع تجارة التجزئة في منتجات الأقمشة، إضافة إلى صناعات صغيرة مرتبطة بالأقمشة والملابس، وكان لهم تميز واضح بين أبناء الجاليات الأخرى العاملة في قطاع تجارة الجملة في هذا النوع من المنتجات. وفي أربعينيات القرن العشرين، كانت الجالية العربية تمتلك ما يزيد عن 50 % من إجمالي رأس المال المستثمر في صناعة المنسوجات في ولاية ساو باولو.

السمات الاجتماعية والاقتصادية

عملت الجالية العربية خارج المجالات التقليدية للنشاط الزراعي من ناحية، وخارج المجال الفني لمهن الطب والهندسة من ناحية أخرى، ومع ذلك ضمنت لنفسها في النصف الأول من القرن العشرين ازدهارا كبيرا، وتمكن بعض أبناء هذه الجالية من تحقيق ثروات ومراتب اجتماعية مرموقة، وهو ما أسهم بالتالي في تحسين الصورة المرتبطة سابقًا بـ "التاجر التركي" التي تكونت عن البائع العربي الجائل.

وعلى أية حال، ورغم أن الناظر من خارج الطبقة يعتقد أن "الجالية العربية" متجانسة إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه الجالية شهدت ترتيبا طبقيا بشكل متزايد؛ حيث شهدت الجالية تركيبا هرميا معقدا نما بالتدريج على مستوى المكانة والنفوذ داخل هذه الجالية، ولم يأت ذلك الترتيب الهرمي على أسس من الانتماءات الدينية، أو الأصل الجغرافي، أو الهُوية السياسية في البلد الأم للمهاجرين، بل كان المعيار وراء هذا الترتيب هو الفرق في مستوى النمو الاقتصادي بين العائلات في المجتمع الجديد.

كانت الثروات الصناعية والتجارية الكبرى التي تكونت في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين تنتمي إلى أولئك المهاجرين الذين وصلوا في نهاية القرن التاسع عشر أو البدايات المبكرة للقرن العشرين، ممن قطعوا الطريق من أوله، من البيع التجوالي إلى إقامة المحال التجارية الصغيرة، ثم امتلاك محال تجارة الجملة، انتهاء بإقامة المنشآت الصناعية. كان هذا هو الطريق الذي سار فيه اللبنانيون المهاجرون إلى البرازيل وفي مقدمتهم أسرة يافت من لبنان (2)، وأسرتي عبد الله وسالم من سوريا.

وبالنسبة لأولئك الذين وصلوا في الربع الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد عام 1929م، كانت فرص صناعة الثروة في البرازيل قد صارت أقل، وأصبح الوضع الاجتماعي-الاقتصادي المتاح لهم في البرازيل يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف التي أتوا منها في بلادهم الأصلية.

وبمجرد أن تمكن الأعضاء البارزون في الجالية العربية من الاستفادة من وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي بالدرجة التي سمحت لهم بالبدء في تكوين مؤسسات جلبت لهم ثروة ورفاهية، أصبحت الظروف مهيأة بعد ذلك لبروز الفروقات الداخلية بين أفراد الجالية على أسس إقليمية تبعا للأماكن التي أتى منها المهاجرون (إقليم حضري أم منطقة ريفية وقروية).

وعلى نحو ما أشرنا فإن أغلبية عرب البرازيل مسيحيون ومن بينهم نسبة صغيرة من المسلمين.

وهناك العديد من المؤسسات الدينية التي أنشأتها الجالية العربية في ساو باولو على أسس دينية، والتي يمكن أن تعطينا لمحة عن التركيب الديني لهذه الجالية، مثل الجمعية الخيرية المارونية (تأسست سنة 1897)، وجمعية الحمصيين الشبان للأعمال الخيرية (تأسست سنة 1908)، وجمعية "الأيادي البيضاء" الخيرية (تأسست سنة

1912)، وجمعية "السيدات" الخيرية (1918)، وجمعية بيروت الخيرية (1920)، وجمعية أنطاكية الخيرية (1927)، وجمعية المسلمين الخيرية (1929).

ثم تأسست بعد ذلك جمعيات تعليمية على غرار المدرسة الشرقية (1912)، والمدرسة السورية-البرازيلية (1917)، والمدرسة السورية الحديثة (1919)، ومدرسة سان ميغيل (1922). ثم ظهرت النوادي الرياضية مثل النادي السوري الرياضي (1917)، ونادي حمص (1920)، ونادي زحلة الرياضي (1922)، ونادي جبل لبنان للرياضة (1934)، ونادي راشيا (1936) وغيرها. ومن بين المؤسسات الأخرى تم تأسيس "دار المسنين" (1935)، والمصحة السورية (1944).

المشاركة الثقافية

وعلى نحو ما ذكر تروزي، فإن الـ اع بين المؤسسات العربية كان دافعه الانقسامات الطائفية الداخلية، والتي كانت مرتبطة بخلافات العرب في أوطا م التي أتوا منها، والتي كانت تثار غالبا بعد وصول رجل دين أو مفكر. وكان أبرز أشكال الانشقاق وأطولها ما وقع بين المؤسسات السورية واللبنانية، خاصة أن المهاجرين من هاتين الدولتين كانوا يمثلون أغلب الهجرة العربية، وكانت فترة الهجرة التي تمت إلى البرازيل هي التي جرت خلالها مراحل الصراع من أجل استقلال هاتين الدولتين عن الاحتلال الفرنسي.

فعلى سبيل المثال، شهدت بداية الحرب العالمية الثانية نزاعا حادا على اسم المستشفى الرئيسية التي أنشأها أعضاء الجالية العربية؛ ففي ظل اعتراض بعض الأعضاء المؤسسين والممولين الرئيسيين للمستشفى؛ فإن اسم المستشفى تحول من المستشفى السوري إلى المستشفى السوري-اللبناني، وما يزال هذا المستشفى واحدا من أهم مستشفيات مدينة ساو باولو، إلى جانب مستشفى ألبرت أينشتاين الذي أسسته الجالية اليهودية والمستشفى الخيري البرتغالي. وبعد تلك الفترة فضل الأثرياء السوريون الاستثمار في مستشفى الأمراض الصدرية، ويعرف اليوم باسم "مستشفي القلب"، وهو أيضا واحد من أهم مستشفيات ساو باولو.

وقد استقبلت البرازيل مثقفين عرب ممن انخرطوا في حركة التحرير القومي ومشروعات النهضة الثقافية، من أولئك الذين لاقوا التضييق السياسي، وتعرضوا في بعض الأحيان للنفي، ولم يكن أمامهم خيار سوى الهروب من قبضة الحكم العثماني.

لذا فقد تطورت بشكل لافت الصحف وا لات التي نشر ا الجالية العربية؛ ففي البداية كانت هذه الصحف وا لات ناطقة بالعربية، وكان كثير من موضوعا ا يركز على دعم قضية استقلال سوريا ولبنان عن الاستعمار

الفرنسي، وقامت هذه الصحف بتقديم تقارير عن تطور الأوضاع السياسية في هاتين الدولتين، كما عبرت عن آراء محلية تجاه تلك القضايا. ونشرت هذه الصحف كذلك أبرز إبداعات أدب "المهجر" العربي في البرازيل.

وقد ظهرت أولى الصحف العربية في ريو دي جانيرو في عام 1896م وفي ساو باولو في 1898م وأصدرها مثقفون ممن تلقوا تعليمهم في الجامعة الأميركية في بيروت. وفي عام 1900م أسس نعوم لبكي المنتدى الأدبي الذي عرف باسم "رواق المعري"، وبعد أن عاد نعوم لبكي إلى لبنان ليصبح عضوا في البرلمان تولى إدارة المنتدى الطبيبان سعيد أبو جمرة، وفضلو حيدر. وفيما بين عامي 1890م و1940م كان هناك ما لا يقل عن 394 صحيفة ومجلة تصدر في البرازيل.

وتبعا لما ذهب إليه البروفيسور فارغينس؛ فإن أكبر مركزين أدبيين للعرب في القرن العشرين خارج العالم العربي، كانا في الولايات المتحدة والبرازيل، لكن منذ عام 1931م وبعد وفاة أحد أبرز شعراء أميركا الشمالية فَقَد الأدب العربي في الولايات المتحدة صدارته لصالح نظيره في البرازيل. وهكذا أصبحت "العصبة الأدبية الأندلسية" في البرازيل أكبر جماعة أدبية عربية في أميركا الجنوبية، وكان من بين أبرز روادها ميشيل نعمان معلوف، ونضير زيتون، ونصر سمعان، وداود شكر، وحسني غراب، وإسكندر كرباج، وشكر الله الجر. وقد نشرت هذه العصبة دورية "مجلة العصبة" والتي استمرت في الصدور حتي عام 1953م، وكانت توزع بنجاح في كافة أرجاء دول أميركا الجنوبية والعالم العربي.

ويرى الكاتب الجزائري سليمان زغيدور أن مدرسة الأدب البرازيلي الحداثية أثرت على الأدب العربي الحديث بدرجة فاقت تأثير مدرسة أميركا الشمالية. ويعود ذلك إلى سببين: الأول مرده حقيقة أن الجالية السورية-اللبنانية التي عاشت في البرازيل كانت كثيفة من حيث عدد المنتمين إليها وعدد الإصدارات (صحف، دوريات، مجلات، ونواد أدبية)، والسبب الثاني مرده العلاقة الوثيقة التي قامت بين هذه الدوائر الأدبية العربية ونظيرتها البرازيلية المحلية التي كانت ذات توجه حداثي، وكانت حركة مزدهرة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

ورغم أن القصائد التي كتبها شعراء المهجر العرب في البرازيل تضم حنينا بالغا للأوطان، إلا أنهم سرعان ما أظهروا تكيفًا أدبيا مع واقعهم الجديد. وانتظمت العلاقات البينية داخل الجالية العربية من خلال النوادي الأدبية والمدارس وغيرها، كما احتفظت الطوائف الداخلية داخل هذه الجالية بزواج فيما بينها لا يتجاوز الطائفة. ولكن مع ذلك كان هناك حقيقة أن المهاجرين السوريين واللبنانيين كيفوا أنفسهم بسرعة بالغة واندمجوا في المجتمع البرازيلي. ولم يكن المسيحيون أو المسلمون يعانون من أية تفرقة عنصرية داخل المجتمع البرازيلي. وتلاشت بالتدريج الصورة الخيالية "المثيرة للشغف" عن العرب أو أصبحت نِكاتا على ألسنة المهاجرين العرب أنفسهم.

وكان لذلك علاقة وثيقة بالأوضاع الداخلية في البرازيل، فالدولة في الواقع كانت تستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين من مختلف الجنسيات والجذور، فضلاً عن حقيقة أن لهؤلاء المهاجرين دورا اجتماعيا واقتصاديا كانت البرازيل تحتاجه. كما ارتبط ذلك القدر من الاستقرار في حياة الجالية العربية بسمات المهاجرين أنفسهم، وكون معظمهم من المسيحيين الذين كان بوسعهم الاندماج في المجتمع البرازيلي المسيحي دون أية صعوبات، لكن مما ساعد على ذلك أيضا أن المهاجرين العرب قد أظهروا بعد بضعة عقود - وبصفة خاصة منذ بداية القرن العشرين - جهدا واعيا للاندماج في الحياة البرازيلية، في الوقت الذي حافظوا فيه على بعض التقاليد والعادات والقيم العربية، وفي ذلك يقول المهاجر العربي نعمي يافت:

"صحيح أنه يجب علينا أن نحافظ على خصالنا الشرقية المتعلقة بتقاليد عائلاتنا وتقاليدنا الأصيلة، ومحبة أوطاننا؛ كي نساعد سوريا التي تعاني من الاحتلال التركي. لكن من الحقيقي أيضا أن نمضي متعاونين مع سكان البرازيل، ونقترب منهم ونتبنى منهم بعض طرقهم في الحياة. علينا أن نتحد مع الأحداث القومية البرازيلية، في السراء والضراء. وذلك من أجل إدارة رشيدة ودعم كل الجهود الساعية إلى نهضة الأمة.

وفي النهاية فإن هناك الكثير المختفي تحت العموميات التي ذكرناها والتي تظهر اندماجا ناجحا في المجتمع البرازيلي، وخاصة تلك التعقيدات التي ترافق أية موجه من موجات الهجرة، وأي جيل يولد في أرض ووطن جديدين، على نحو ما يعبر عن ذلك بوضوح أدب "المهجر" العربي في البرازيل؛ فالقصائد التي كُتبت أولا بالعربية، ثم بالبرتغالية لاحقًا، تعكس في الغالب تنازعا لا مفر منه بين الرغبة في الاندماج في الوطن البرازيلي الجديد وحلم العودة للوطن الأم، وأحيانا صعوبة تحقيق أي من الخيارين.

لقد تحقق الاندماج العربي في المجتمع البرازيلي، من شماله إلى جنوبه، وخاصة في ولاية ساو باولو، بناءً على جهد واعٍ ومستمر وراغب حقيقةً في الاندماج؛ فقد تقدم أبناؤهم للدراسة في نفس المدارس التي يتعلم فيها الطلاب البرازيليون، وهناك تعلموا اللغة البرتغالية كلغة مشتركة بين الجميع، وشاركوا بفاعلية في كافة المناسبات الحياتية الاجتماعية والسياسية في البرازيل. وقد تواكب ذلك مع التقدير والاحترام الذي اكتسبته الجالية العربية في المجتمع البرازيلي، وكذلك المؤسسات التي أقاموها.

المشاركة السياسية

منذ بداية القرن العشرين، وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، لم تكن هناك فرصة لعرب البرازيل، أو لغيرهم من المهاجرين حديثا، للانخراط في السياسة المحلية البرازيلية، وذلك بسبب الانشغال اليومي بالصراع مع بيئة حياتية جديدة. غير أن ذلك سرعان ما تغير مع أربعينيات القرن العشرين وذلك حين بدأ المنحدرون من أصول عربية المنافسة على الانتخابات البرلمانية. وفي ستينيات القرن العشرين كانت نسبة المنحدرين من أصول سورية ولبنانية

من المشاركين في العمل السياسي (أعضاء في البرلمان، أو عمد المدن، أو حكام الولايات) أعلى من نسبة عـرب البرازيل لإجمالي سكان البلاد.

لم يكن المرشحون السياسيون من العرب- ممن تم انتخابهم ووصلوا إلى مناصب سياسية- يعتمدون على أصوات الجالية العربية فقط، ولم يكونوا يرفعوا شعارات تمثيل مصالح العرب. فبحسب دراسة أوزوالدو تـروزي فـإن دخول الجالية العربية إلى حلبة السياسة البرازيلية كان بفضل ما أظهرته من اندماج اجتماعي ملحوظ؛ إذ نجـح عرب البرازيل من اللبنانيين والسوريين -دون أن يفقدوا هويتهم- في أن يصبحوا جزءا من النسيج الاجتماعي البرازيلي. وبمقارنة هذه السمات بتوجهات مجتمعات المهاجرين الأخرى يلاحظ عضو البرلمان الســابق كـاميلو أشكار أن "لعرب البرازيل سمات تختلف عن بقية الجاليات جعلتهم لا يشكلون مجموعة منغلقة على نفسـها، أو منعزلة عرقيا أو دينيا عن المجتمع البرازيلي؛ فبمجرد وصولهم إلى البرازيل سرعان ما تأقلموا مع البيئة الثقافيـة المحلية، ولم ينغلقوا عل نحو ما فعلت جاليات أخرى، مثل: اليابانيين أو الأقليات الأوربية المهاجرة".

وفي عام 1962 أصبح 10 مرشحين من أصول عربية ممثلين عن الشعب البرازيلي في البرلمان الوطني (من بين 50 عضو وهو ما يعني أن عرب البرازيل في تلك السنة احتلوا 17 % من المقاعد البرلمانية). كمـا احتـل عرب البرازيل 11 مقعدا في مجلس ولاية ساو باولو (من بين 115 مقعدا أي بنسبة 10 % تقريبـا). وفي انتخابات عام 1966 وصل 7 مرشحين عرب إلى مجلس البرلمان الوطني (أي بنسبة 12 % مـن إجمـالي المقاعد)، بينما وصل 19 منهم إلى مجلس ولاية ساو باولو (أي بنسبة 17 %). ومنذ ذلك التاريخ "صـارت الجالية تمثل نفسها سياسيا بأكثر من نسبتها لإجمالي السكان، ولم يكن ذلك قاصرا على ولاية ساو باولو فحسب بل شمل الولايات الأخرى.

وفي عام 1987؛ فإن ما سمي في البرلمان بالمجموعة البرازيلية–اللبنانية حصلت على 33 مقعـدا في مجلـس النواب، وسبعة مقاعد في مجلس الشيوخ، واثنين من مناصب حكام الولايات. وبينما نجح ذوو الأصول العربيـة في شق طريقهم إلى السياسة البرازيلية؛ فإنهم على الجانب الآخر لم يظهروا نزوعا نحو الاهتمـام بالقضـايا ذات الصلة بالشؤون العربية. غير أنه في عام 2007 بادر البرلماني نيلسون موراو -مدفوعا بالمبدأ وليس بـالروابط العائلية-، ومدعوما ببرلمانيين آخرين -ليس لأي منهم جذور عربية- (وهم كولبرت مارتن، وسيفيرانو ألفـس، وجون مورايس، وأوغسطو كارفالو) بالإعلان رسميا عن تشكيل "المجموعة البرلمانية للبرازيل والدول العربية".

ويوجد اليوم على الأقل 16 عضوا في مجلس النواب من ذوي الأصول العربية ممن لا يشاركون في أنشطة تلك المجموعة، ولم يظهر أي منهم دعما لانعقاد قمة البرازيل والعالم العربي، أو قضية العرب أمام إسـرائيل، كمـا لم يسهموا بتقديم أي دعم لغزة أو للمهاجرين الفلسطينيين في البرازيل.

وفي الوقت الحاضر هناك في مجلس ولاية ساو باولو 11 عضوا من أصل عربي يرتبطون في تشكيل واحد، لكن أيا منهم لا يمثل المجموعة البرازيلية العربية. ويعتبر "سعيد مراد" واحدا من هؤلاء -وهو مؤسس تجمع ساو باولو لإحياء الذكرى السنوية ليوم التضامن مع فلسطين، الموافق 29 نوفمبر/تشرين الثاني-. وتجدر الإشارة أيضا في ساو باولو إلى "جميل مراد" كواحد من السياسيين ذوي الأصول العربية ممن كافحوا لتشكيل قاعدة برلمانية لدعم "القضية العربية".

ولا يتمتع العرب بحضور ملموس في البرلمان فقط، بل ثمةَ حضور عربي مميز عند كافة المستويات السياسية في مجالس المحليات والولايات والمجالس الفيدرالية. وعلى أية حال فإن هناك ضعفا بالغا في التنسيق بين مجموعات البرلمانيين العرب والمنظمات العربية أو الإسلامية في المجتمع المدني، فضلا عن غياب ذلك التنسيق بين تلك المنظمات والجالية العربية نفسها.

وبصفة عامة يمكن القول: إن النجاح الذي حققه عرب البرازيل في المسار السياسي قد تم بحكم السعي لتحقيق المصالح الداخلية في المقام الأول وليس لتحقيق أية أجندة ذات علاقة بالقضايا العربية في الشرق الأوسط، ولعل ذلك في حد ذاته ما يعطي لعرب البرازيل دورا كبيرا في الإسهام في المعترك السياسي البرازيلي وتفاصيل شؤونه الداخلية.

وعلى مستوى المجتمع المدني، هناك أكثر من مائة منظمة إسلامية، أغلبها سني المذهب، وتتحد جميعها ضمن الاتحاد الوطني الإسلامي (União Nacional Islâmica – UNI)، كما أن هناك العديد من المنظمات العربية، مثل الاتحاد الفيدرالي للمنظمات العربية-البرازيلية. ويعتبر "معهد الثقافة العربية" واحدا من أحدث تلك المنظمات، وقد تشكل هذا المعهد في عام 2003-2004 بعد وفاة المفكر الكبير إدوارد سعيد، وفي أعقاب تزايد إدراك المثقفين البرازيليين -في ظل الصورة المشوهة والمغلوطة عن العرب في وسائل الإعلام- لأهمية تعزيز معرفة البرازيليين بالثقافة العربية، ودور العرب في التاريخ، وإسهامهم في الحضارة الإنسانية.

أرليني كليميشا، مؤرخة وأستاذة جامعية تدرس مادة الثقافة العربية ضمن برنامج اللغة العربية وآدابها في قسم اللغات الشرقية بجامعة ساو باولو، ومديرة مركز الدراسات العربية في الجامعة نفسها. لها العديد من الدراسات والأبحاث والكتب عن الثقافة العربية، والحضارة الإسلامية، والأدب العربي. مشهورة بأعمالها الأكاديمية التي أرخت للأقلية العربية في البرازيل ووثقت إسهامها الحضاري في هذا البلد. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

(1) أميرك Amrik ـ أو أميركا على نحو ما ينطقها عرب البرازيل ـ هو الاسم الذي حمله مؤخرا معرض فوتوغرافي رائع نظمه معهد الثقافة العربية بدعم من وزارة الخارجية البرازيلية. وقد عرض ذلك المعرض لتاريخ الهجرة العربية إلى أميركا اللاتينية من خلال عدسات بعض أمهر وأشهر المصورين في القارة.

(2) تم ذلك بجهود عائلات وأسر أخرى من رواد التصنيع في البرازيل، وربما كانت عائلة يافت (الوافدة من بيروت) من أكثر العائلات ثراء؛ فقد شاركت هذه الأسر في التصنيع الذي شهدته مدينة ساو باولو، خاصة بتأسيس مصانع النسيج وشركات التعدين، وكان لهذه العائلات شرف الريادة في المشاركة في صناعة الصلب المتخصص في تصنيع أقطاب الصلب المؤلفة من قطعة واحدة.

المصادر

Greiber, B.L., Maluf, L.S., Mattar, V.C. 1998. Memórias da Imigração: Libaneses e Sírios em São Paulo., São Paulo: Discurso.

Hajjar, C. F. 1985. Imigração Árabe: 100 Anos de Reflexão. São Paulo: Ícone.

Knowlton, C. 1961. Sírios e Libaneses: Mobilidade social e espacial. São Paulo: Anhembi.

Safady, W. 1966. Cenas e Cenários dos Caminhos de Minha Vida. Belo Horizonte: Santa Maria, 1966.

Sebe. J.C.B.M. 2008. Ser Árabe na Cultura Brasileira: Construção de Identidade. Tiraz. Revista de Estudos Árabes e das Culturas do Oriente Médio. No 5, São Paulo: Humanitas/USP.

Sendlmayer, S. 2004. Perambulações: presença árabe na literatura brasileira. Tiraz. Revista de Estudos Árabes e das Culturas do Oriente Médio. No 1, São Paulo: Humanitas/USP.

Truzzi, O. M. S. 2009. Patrícios: Sírios e Libaneses em São Paulo. São Paulo: Unesp.

Zéghidour, S. 1982. A Poesia Árabe Moderna e o Brasil. São Paulo: Brasiliense.

الإسلام في البرازيل
عبء الماضي وتحديات المستقبل

عاطف معتمد عبد الحميد[7]

تعتبر البرازيل من أكثر القوى الصاعدة في العالم استعدادا للتقارب مع العالم الإسلامي. فقد نعم هذا البلد بموقع جغرافي منعزل نسبيا قدم له مزية الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول الإسلامية، كما أ ا ترفض الصورة النمطية السلبية عن المسلمين، وتقدم لهم بيئة متسامحة من التعايش والاندماج والمشاركة الفاعلة، بل إن بعضا من معالم قوة البرازيل الناعمة تعبر عن عمق تأثرها بالإسلام والحضارة الإسلامية.

---

[7] عاطف معتمد عبد الحميد، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة القاهرة. حصل على درجة الدكتوراه من روسيا، وحاز جائزة الدولة التشجيعية في مصر عام 2009. له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة، كما أن له العديد من الكتب المتعلقة بروسيا وآسيا الوسطى والقوقاز، والشيعة العرب، فضلا عن اهتمامه الخاص بالأقليات المسلمة حول العالم؛ حيث زار العديد من البلدان التي تتواجد فيها هذه الأقليات وكتب عنها، وكان آخر إصداراته في هذا ا ال دراسة "الأقلية المسلمة في الهند". ويعرف معتمد أيضا كمترجم؛ حيث نقل إلى العربية العديد من الكتب أهمها ترجمته لكتاب "النظام العالمي القديم والجديد" للمفكر الأميركي نعوم تشومسكي، والصادر عن دار ضة مصر، القاهرة.

يعيش في البرازيل اليوم نحو مليون ونصف المليون مسلم، وهو حجم صغير لا يصل إلى نسبة 1 % من الوزن الديموغرافي لسكان البرازيل البالغ عددهم نحو 200 مليون نسمة، لكن مكانة ودور المسلمين في البرازيل تتجاوز هذا الحجم عند المستويين التاريخي والمستقبلي.

والمعالجة التي بين أيدينا تسعى إلى تقديم قراءة في أهم المصادر التي اعتنت بدراسة المسلمين في البرازيل، من حيث تاريخ وصولهم إلى هذه الدولة القارة، ووزنهم الديموغرافي، وسماتهم الاجتماعية، وتنظيمهم المؤسسي، فضلا عن التحديات التي ستقابلهم في المستقبل.

الجذور والتكوين

يمكن تتبع علاقة البرازيل بالإسلام ضمن ثلاث مراحل. تبدأ المرحلة الأولى في نهاية القرن الخامس عشر مع حركة الكشوف الجغرافية لنصف الكرة الغربي، الذي من المحتمل أنه شهد دورا فاعلا لعدد من البحارة والمكتشفين المسلمين.

وهناك من الأدلة ما يشير إلى وصول الإسلام مع السنوات الأولى لكشف الأميركتين أو حتى قبل وصول الأوربيين لها، خاصة مع ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن البحرية العثمانية تمكنت من الوصول إلى الأميركتين قبل البرتغاليين والإسبان.

وفي هذا الصدد، يشير بعض الباحثين إلى الدقة الكبيرة التي توفرت لدى الكشوف البحرية الإسلامية في عهد الدولة العثمانية والمتجلية في خرائط "الريس بيري" التي تعود إلى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، ويبدو عليها النصف الشرقي لما يعرف اليوم بالبرازيل على درجة عالية من الدقة في التمثيل الكارتوغرافي (الخرائطي). لكن هذه الفترة لا تحمل أي سجل لحضور إسلامي "على الأرض" من حيث السيطرة أو ضم ممالك وأقاليم، وإنما تسجل وجودا رمزيا يتمثل في عدد من البحارة والمكتشفين.

ومن بين الوثائق الحديثة التي بدأ الكشف عنها في الولايات المتحدة دور الرحالة والمترجم الذي عرفه التاريخ باسم "ستيفان" من المسلمين الأفارقة الذين عاشوا في أزمور بالمغرب وخطفتهم الحملات الإسبانية كعبيد للعمل معها في استكشاف أميركا الشمالية في عام 1527، وكان ستيفان أول من وطأت قدماه المدن الأسطورية السبع فيما يعرف اليوم بنيو ميكسيكو ونيفادا، قبل أن تعدمه قبائل الهنود الحمر في عام 1537.

وبينما ليس لدينا في هذه المرحلة أدلة "دامغة" على علاقات المسلمين بالبرازيل قبل الكشوف الجغرافية الأوربية، تتجلى المرحلة الثانية من تاريخ معرفة البرازيل بالإسلام مع احتراف الاستعمار البرتغالي لتجارة الرقيق؛ فقد جلب البرتغاليون رقيقا من إفريقيا للعمل في الأنشطة الزراعية والتعدينية بالبرازيل.

وتمتد هذه المرحلة من منتصف القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر. في تلك المرحلة كانت البرازيل بلد تجارة الرق بامتياز؛ حيث استقبلت أكثر من 40 % من العبيد الذين تم نقلهم من أفريقيا إلى العالم الجديد، والذين بلغ عددهم نحو 20 مليون إفريقي. ومنذ منتصف القرن السادس عشر وحتى أغلب فترات القرن السابع عشر كانت الأعداد المتزايدة من الأفارقة توجه لتلبية التوسع الكبير في مزارع قصب السكر في شمال شرق البلاد خاصة في منطقتي باهيا وبيرنامبوكو.

ومع اكتشاف الذهب في نهايات القرن السابع عشر في جنوب ووسط البلاد توجهت موجات التهجير الإفريقي إلى مناطق مثل ميناس جيرايس وماتو غروسو وغواياس. وفي نهاية القرن الثامن عشر تدهورت اكتشافات الذهب والماس واستعادت المناطق الساحلية استقطابها للعبيد في مزارع قصب السكر. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر ومع تنويع المحاصيل الزراعية وخاصة زراعة البن انتعشت عمليات التهجير إلى المناطق الشرقية من جديد.

كان أغلب الأفارقة الذين جلبوا إلى البرازيل من الذكور (68 %) والنسبة الباقية كانت للفتيات والشابات اللائي تم استعبادهن ليصبحن جواري وزوجات للرجال البيض الأوربيين؛ ومن ثم فإن العرق الإفريقي لم يترك آثاره الثقافية فقط في حياة المجتمع البرازيلي بل وترك أيضا "بصماته الجينية".

وتتفاوت التقديرات في تقدير حجم المسلمين بين العبيد الأفارقة؛ فأقل التقديرات تجعلهم دون 10 %، وأكثر التقديرات تصل بهم إلى 30 % من إجمالي الرقيق الذين جلبوا إلى أرض البرازيل. كان نحو 73 % من الرقيق الأفارقة قد تم جلبهم من غرب ووسط أفريقيا وبصفة خاصة من الكونغو وأنغولا. وفي هذه المناطق كانت نسبة المسلمين جد قليلة. وكانت النسبة البارزة للمسلمين من غرب إفريقيا خاصة من تلك القبائل العريقة التي اعتنقت الإسلام مثل اليوروبا والإيو والفون والأكان، فضلا عن الهوسا والفولبي والنوبي.

وإضافة إلى التعطش الاستعماري لأيد عاملة لتعمير نصف الكرة الغربي، كانت هناك أسباب دينية دفعت الكنيسة إلى الثأر من المسلمين الذين استعمروا إسبانيا والبرتغال ثمانية قرون. وفيما وراء الستار كان هناك وسطاء عرب ومسلمون وأفارقة من كبار رجال القبائل والأمراء وحتى الملوك ممن أسهموا في بيع أبناء جلدتهم مقابل سلع وبضائع وأموال وفيرة.

وكان من بين المسلمين المستعبدين من جاء من طوائف ومراتب اجتماعية مرموقة، ومن بينهم أمراء وجنود ومعلمون وعلماء، تم أسرهم و ترحيلهم كعبيد إلى بلاد مسيحية غريبة. وقد كتب عدد من الرحالة الذين زاروا البرازيل زمن العبودية أن كثيرا من الرقيق الأفارقة وخاصة المسلمين كانوا أكثر ذكاء وثقافة من أسيادهم البيض الكاثوليك. وذهبت بعض الدراسات ذات المزاج الاستشراقي إلى أن الأسباب التي وقفت وراء تجارة الرقيق تعود إلى خبرة البرتغاليين مع المسلمين الموريسكيين، ومن بينها الدوافع الجنسية التي وجدت في المرأة الموريسكية

ذات البشرة البنية نموذجا للأنوثة والإثارة، ووجدت في الرجل الإفريقي المسلم الجلد والقوة، وطول القامة، والقدرة على تحمل العمل الشاق.

واحتفظ المسلمون الأفارقة بعنصرين أساسيين في العالم الجديد: المساواة التي نادى بها الإسلام، وجهاد المقاومة رغبة في التحرر من نير العبودية. وقد دفع هذا بالمسلمين الأفارقة في العالم الجديد إلى الانتفاض عدة مرات في مركز الرق في منطقة باهيا ومدينتها الكبيرة سلفادرو عام 1835.

كانت المقاومة في باهيا وغيرها من مناطق أميركا اللاتينية موجهة ضد الأوضاع الاستبدادية والقمعية فضلا عن محاولات تحويل المسلمين قسرا إلى المسيحية، وكانت دوافع الرفض واضحة: كيف يمكن اعتناق دين أصحابه استعبدوا غيرهم، وطبقوا العنصرية في مقابل التخلي عن دين يعلم المساواة والحرية.

كان المسلمون في باهيا وبقية مناطق البرازيل يقاومون الرق والعبودية من خلال تطوير مفهوم جديد للجهاد اعتبروا فيه الكتابة بالعربية، والحفاظ على الصلاة والصوم، وارتداء الأزياء العربية-الإفريقية نوعا جديدا من الجهاد يحافظ عل الهوية من مغبة التنصير والابتلاع.

لكن رغم ذلك لم تتطور الجالية الإفريقية المسلمة في البرازيل بشكل طردي مستفيدة من كثافة عددها منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولا نجد في البرازيل اليوم حضورا إسلاميا إفريقيا يعبر عن ذلك التاريخ. وتتباين التفسيرات بحثا عن ذلك، وإن كان يقف في طريق الوصول إلى تفسير موثوق أن الحكومة البرازيلية قامت في عام 1891 بإضرام النيران في الأرشيف الخاص بتجارة العبيد، وهو ما يحول دون الحصول على إحصاءات وحقائق على درجة عالية من الثقة.

لكن مع ذلك يمكن تلمس سببين رئيسيين: الأول ديموغرافي سياسي، والثاني ثقافي.

التفسير الديموغرافي السياسي يرى أن تزعم المسلمين لسلسلة من حركات الثورة والتمرد كان سببا في تناقص عددهم؛ ففي أعقاب كل حركة من حركات التمرد كانت السلطات تمارس كافة أنواع الاعتقال والإعدام ضد عدد كبير من زعماء الثورة من المسلمين والأفارقة فضلا عن طرد عدد كبير آخر إلى إفريقيا من جديد.

ففي مايو/أيار 1807 خطط الأئمة المسلمون للثورة اعتراضا على الظلم بعد أن حولوا بيوتهم إلى مساجد لشحن الثوار وكدسوا فيها السلاح، وكان للثورة ثلاثة أهداف: قتل "السادة" البيض المستعبدين للأفارقة، وتسميم مصادر مياه الشرب العامة، والهروب في السفن عبر ميناء سلفادرو والعودة إلى الأوطان في غرب إفريقيا. لكن حاكم باهيا كان قد دس عملاء من الأفارقة بين الثوار تمكنوا من تسريب المعلومات المطلوبة قبل إشعال الثورة؛ فتم اعتقال قادة الثورة، وصدرت أحكام بالإعدام والجلد والسجن على المسلمين المشاركين في التمرد، ثم طبقت قوانين حظر التجول ليلا في كافة مناطق وجود المسلمين والأفارقة في باهيا.

وفي يناير/كانون الثاني 1809 تكرر التمرد وكان ناجحا هذه المرة، وأوقع عشرات القتلى والجرحى من الجنود البيض بعد أن استولى المتمردون على مستودع للسلاح في منطقة ريفية من باهيا. وتتبعت السلطات المتمردين وقتلت وأسرت منهم المئات.

ثم تكررت عشرات حوادث التمرد التي انخرط فيها مئات الأفارقة وتزعمهم قادة مسلمون من قبائل اليوروبا والهوسا في أعوام 1814 و1816 و1822 و 1826. ثم اندلعت عدة تمردات على مدى أربعة أعوام متتالية (من 1827 وحتى 1830)، لكن أكثر التمردات شهرة في تاريخ البرازيل ذلك الذي وقع في عام 1835، وعرف باسم تمرد مالي Male (أي تمرد المسلمين الأفارقة)، واندلع في شهر رمضان، وطال أجزاء واسعة من باهيا، وكانت الآثار التي تركها من فوضى وخوف وتدمير ودماء نقطة التحول التي ستؤدي إلى إلغاء تجارة الرقيق فيما بعد.

ومن المفارقات أن إلغاء الرق في البرازيل عام 1888 قطع مصدر التغذية والإمداد من ثقافة وديانة الوطن الأم، بدرجة دعت بعض الدارسين إلى التحدث عن "انقراض تدريجي للإسلام الأسود" منذ نهاية القرن التاسع عشر.

على الجانب الآخر يرى التفسير الثقافي أن الإسلام "الأسود" في البرازيل شهد "انقراضا" سهلا؛ لأن المسلمين الأفارقة هم ممن اعتنق الإسلام "سلبا" نتيجة التبشير الإسلامي، أو الإخضاع السياسي متحولين عن ديانات وثنية محلية. فضلا عن ذلك، كان المسلمون في مجتمع الرقيق بالبرازيل يفضلون العيش في مجتمعات منعزلة حتى يتمكنوا من الحفاظ على دينهم، وهو ما سهل فيما بعد إقصاءهم أو اعتقالهم أو نفيهم.

تعتمد هذه الأطروحة على بعض الأمثلة الفردية؛ فحين حدث تنافس بين الإسلام والمسيحية في مستعمرات قصب السكر في القدرة على التأثير على غير المسلمين من العبيد ربحت المسيحية، نتيجة صرامة التعاليم التي يتطلبها الإسلام من معتنقيه؛ ففي مستعمرات قصب السكر كان العبيد الأفارقة يعانون الكثير، وكانت ديانا م الوثنية لا تمنع شرب الكحول للهروب من تلك الضغوط، وقد اخترع الرقيق مشروبا كحوليا في تلك المستعمرات (عرف باسم "كاتشاتسا Cachaça") حرمه الإسلام وتساهلت معه الكاثوليكية.

وفي بعض المراجعات التاريخية يبدو الأفارقة وكأ م قد وجدوا نوعا من حلول الوسط بين الديانتين؛ فقد أظهروا اقتناعا بالكاثوليكية التي لم تطلب منهم سوى حفظ وترديد بعض العبارات، ولم تطلب أية تكاليف في ظروف العبودية الشاقة (لا صلاة ولا صوما ولا تحريما للخمر)، بينما مالوا إلى الإسلام في أبعاده الثورية الجهادية حين كانوا يشاركون في التمردات التي اشتعلت رفضا للظلم والعنصرية.

ويبدو أن السبب الأول (الديموغرافي السياسي) قد مهد للثاني (الثقافي)؛ فبعد "إبادة" الزعماء والبارزين في أعقاب سلسلة التمردات والثورات أصبح المسلمون الأفارقة بلا قادة من المتعلمين والحافظين للقرآن والسيرة أو إتقان العربية، ففقدوا بوصلتهم، وتعرضوا بسهولة لخطرين متوازيين: جهود التنصير الكاثوليكية التي لم يفتر حماسها، والاندماج مع إخوانهم الأفارقة الذين كانوا يمارسون طقوس العبادات الوثنية. ويبدو أن في ذلك مفارقة جغرافية؛ ففي ذات الفترة الزمنية التي نجح فيها الإسلام في الوطن الأم في غرب إفريقيا في التغلب على الوثنية ومقاومة التنصير صارت الغلبة في البرازيل للوثنية الإفريقية وعمليات التنصير الكاثوليكية.

تنتهي المرحلة الثانية من قصة الإسلام في البرازيل مع عام 1888 حين تم إلغاء الرق رسميا. وبينما كان المدد الإفريقي يجف، كان مدد آخر من العرب المهاجرين -طواعية هذه المرة- يرفد البرازيل بأعداد من المسلمين. بدأت هذه الأعداد متواضعة في نهاية القرن التاسع لكنها أخذت في الازدياد في القرن العشرين لأسباب اقتصادية وسياسية في بلاد المشرق العربي لتبدأ معهم المرحلة الثالثة المعاصرة من تاريخ الإسلام في البرازيل، والتي تبدأ من نهاية القرن التاسع عشر وتستمر إلى اليوم، والتي يتلمس معالمها الجزء التالي من هذه الدراسة.

التوزيع الجغرافي والديموغرافي

مثل أي مجتمع مسلم خارج العالم الإسلامي، تتفاوت التقديرات بشأن أعداد المسلمين ونسبهم لإجمالي السكان؛ فأقل التقديرات تقف بأعداد المسلمين في البرازيل عند حدود 200 ألف نسمة، بينما ترفع تقديرات أخرى الرقم إلى 2 مليون، والمرجح أن عددهم مليون ونصف المليون نسمة؛ ومن ثم فإن نسبة المسلمين في البرازيل تتفاوت بين أقل من 0.01 % وأقل من 1 % من إجمالي سكان البرازيل البالغ عددهم نحو 200 مليون نسمة، وهو ما يتفق بشكل عام مع نسبة المسلمين في دول أميركا اللاتينية التي يشكل المسلمون في كثير منها نسبة 1 % من إجمالي السكان. ويتفق التوزيع المذهبي للمسلمين في البرازيل مع نظيره في العالم الإسلامي ككل؛ حيث 90 % من مسلمي البرازيل على المذهب السني، والنسبة الباقية للشيعة.

وينتشر المسلمون جغرافيا في أغلب الولايات البرازيلية وخاصة في ولايات بيرنامباكو، وباهيا، وسانتا كاترينا، وماتو غروسو، وغواياس، وريو غراندي دي سول، وميناس جيرايس، وبرازيليا، وساو باولو، وبارانا، وريو دي جانيرو. وتعتبر منطقة جنوب شرق البرازيل مركزا رئيسيا لتركز المسلمين. كما توجد في المثلث الحدودي بين البرازيل وباراغواي والأرجنتين مجتمعات مسلمة خاصة في المنطقة التي تضم ثلاث مدن، هي: فوز دو إغوازو في البرازيل، وسويداد ديل إيست في باراغواي، وبورتو إغوازو في الأرجنتين. وبين المدينتين الأوليين تجري حركة يومية بين السكان الذين لا يفصل بينهم سوى جسر بري. ويعتبر الشيعة أكثر الجماعات الدينية حضورا في هذا المثلث الحدودي ويشكلون نحو نصف عدد المسلمين في مدينة فوز دو إغوازو البالغ عددهم نحو 12.000 مسلم.

وهناك بعض الاختلافات في التوجه والمنهج على المستوى الجغرافي من إقليم لآخر؛ فالمؤسسات الإسلامية والجالية المسلمة في ساو باولو على سبيل المثال تحافظ على البعد العربي من خلال مطبوعاتها ومواقعها على الإنترنت، في المقابل يمكن تلمس نزوع "برازيلي" لدى الجالية المسلمة في ريو دي جانيرو. كما تعيش المساجد في انفصال عن بعضها، وليس هناك نظام "مركزي" يجمع هذه المساجد تحت إشرافه. ولعل ذلك يعيق ظهور قيادة إسلامية برازيلية تتحدث باسم المسلمين في البرازيل، وتجمع كلمتهم، وتحقق مطالبهم، وتحمي حقوقهم.

وفي بعض المدن والبلدات البرازيلية يشكل "المهتدون" الجدد الذين اعتنقوا الإسلام مؤخرا نسبة كبيرة تصل في بعض المناطق إلى 40 أو 50 % من عدد المسلمين في هذه البلدة أو تلك (غالبا ما يكون عدد المسلمين في هذه البلدات ما بين 80- 150 فردا). وتشير التقديرات إلى أن الفرصة سانحة أمام نشر الإسلام في المجتمع البرازيلي خاصة أن كثيرا من المهتدين الجدد انتقلوا عبر أديان ومذاهب عدة قبل أن يصلوا إلى الإسلام مثل الكاثوليكية والبروتستانتية والبوذية أو الكندومبلية (مزيج من ديانات إفريقية-برازيلية للسكان الأصليين). أما المجتمعات الإسلامية الكبرى كمجتمع ساو باولو الذي يضم قرابة 400.000 مسلم فيهتم في الأساس بقضايا المسلمين أكثر من اهتمامه بنشر الإسلام أو اكتساب مهتدين جدد.

وهناك أكثر من 100 مؤسسة ومركز وجمعية إسلامية في البرازيل، الكثير منها يتركز في ساو باولو، ويعنى جميعها بالبرامج الدعوية، فضلا عن الإشراف على الذبح الشرعي، ومنح "شهادات الذبح الحلال" للشركات العاملة في هذا المجال والتي تصدر إنتاجها من الدجاج واللحوم إلى دول العالم الإسلامي والدول الأوربية؛ حيث تعيش جاليات مسلمة تعتمد على هذه الصادرات بشكل أساسي في استهلاكها من اللحوم(*).

السمات الاجتماعية والدينية

تعتبر دراسة دي أوليفيرا (Vitoria Peres de Oliveira) والتي نشرت في دورية علم الاجتماع الديني عام 2006 واحدة من أهم الدراسات التي تناولت تفاصيل المجتمع المسلم البرازيلي المعاصر من خلال مراجعتها للدراسات السابقة، وعمل استبيانات ميدانية، ولقاءات حوارية، وزيارات لعديد من المساجد في أهم مناطق تركز المسلمين في الولايات البرازيلية. وخرجت دراستها بالملاحظات والنتائج التالية:

أولا: تعد لغة التواصل الدعوي واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها الجالية الإسلامية في البرازيل؛ إذ تعتمد الجالية الإسلامية في البرازيل على أئمة يفدون إليها من دول المشرق العربي والسودان والمغرب وموزمبيق. ويتميز الدعاة والمشايخ الوافدون من موزمبيق بإتقانهم اللغة البرتغالية (بحكم تأثير الاستعمار البرتغالي سابقا) وهو ما يجعل تواصلهم مع الأجيال الحديثة من مسلمي البرازيل أكثر إيجابية من الدعاة الذين لا يتقنون البرتغالية ويحتاجون إلى مترجمين ووسطاء. وعادة ما تتكفل الجالية المسلمة بجمع التبرعات لتوفير نفقات انتقال وإقامة الدعاة والأئمة الوافدين.

ولعل اعتماد الدعاة والأئمة الوافدين من العالم العربي على اللغة العربية فقط يقلل من درجة استفادة الأجيال المسلمة البرازيلية التي لا تتقن العربية. والأهم من اللغة العربية الثقافة ومنهج التفكير والخطاب وهي موروثات تبدو مختلفة نوعا ما بين البيئتين شرق الأوسطية والبرازيلية. ولعل هذا ما دفع الجالية المسلمة في ساو باولو لإرسال بعض أبنائها من المسلمين الذين يجيدون لغة وثقافة بلدهم (البرازيل) إلى بعض الدول الإسلامية لإتقان العلوم الشرعية؛ وذلك لتكوين دعاة وأئمة يفهمون "الإسلام البرازيلي" وليس "الإسلام في البرازيل".

وبصفة عامة يشعر المسلم البرازيلي بمشكلة عائق اللغة العربية خاصة في الصلاة وقراءة القرآن وحفظ عدد من سوره. كما أن اللغة عائق آخر في الاستماع إلى خطب الجمعة؛ فبعض الأئمة يخطب باللغة العربية ثم يعطي ملخصا في النهاية بالبرتغالية؛ وذلك إذا كان المسجد يخدم جالية إسلامية ذات أصول عربية، أو أن يخطب الإمام بالبرتغالية (وهو ما لا يتمكن منه سوى 20 % من الأئمة) مع إعطاء ملخص بالعربية حين يكون المسجد في منطقة تخدم جالية إسلامية تعرف قليلا من العربية. وهناك مساجد تعتمد طريقة الترجمة الفورية بين اللغتين أثناء الخطبة مستخدمة في ذلك سماعات يضعها المصلون على آذانهم.

وللتغلب على مشكلة قلة عدد الأئمة المؤهلين بادرت بعض الجاليات المسلمة في المدن البرازيلية بإرسال بعض أبنائها إلى السعودية للدراسة في الجامعة الإسلامية، لكن أغلبهم عاد دون أن يكمل دراسته نتيجة صعوبة المناهج الدراسية وصرامة المناخ الدراسي، وإن كان نفر قليل منهم قد أكمل المسيرة وفي مقدمتهم بعض شيوخ منطقة سان برناردو دو كامبو في ولاية ساو باولو.

وقد ترك ذلك آثاره على ضعف ارتباط المسلم البرازيلي بمؤسساته الدينية؛ ففي أغلب مناطق وجود المسلمين في البرازيل كان عدد الذين يتوجهون لأداء صلاة الجمعة لا يزيدون عن 25 – 30 % من إجمالي المسلمين المقيمين في المنطقة التي يخدمها المسجد.

ثانيا: بلغ عدد من اعتنق الإسلام في السنوات الأخيرة نحو 10.000 شخص، وهو رقم محدود إذا قورن بمعتنقي المسيحية نتيجة النشاط الإنجيلي في دولة عدت أكبر معاقل الكاثوليكية في العالم. وبحسب الاستبيانات التي أجريت مع المهتدين الجدد تبين أن مصادر ثقافية عابرة كانت السبب وراء اعتناقهم للإسلام، مثل قراءة مقال في صحيفة، أو مشاهدة فيلم من نوعية "مالكوم إكس"، أو التأثر بموسيقى الراب الإفريقية التي يعزفها بعض المسلمين الأميركيين، أو رغبة في التعمق في الممارسات الصوفية.

بعض المهتديات الجديدات اعتنقن الإسلام بعد الزواج بمسلم، وبعض ممن أجريت معهن مقابلات لاستبيان كيفية اعتناقهن الإسلام ذكرن أن البداية كانت تعاطفا مع المسلمين الذين يلاقون الحصار والحرب من الرأسمالية الغربية. وكان الإنترنت وسيلة للتعرف على الإسلام واعتناقه من بين عدد من الملحدين أو المسيحيين. وفي دولة

شاسعة مترامية الأطراف يعد الإنترنت في البرازيل أهم وسيلة للتعرف على الإسلام ونشر تعاليمه، كما كان مصدرا لإشهار بعض البرازيليين إسلامهم.

لكن المهتدين الجدد يجلبون أحيانا بعض المشكلات للمسلمين البرازيليين عموما؛ فشريحة منهم من ذوي التوجهات اليسارية وجدت في الإسلام دعوة للثورة والتغيير، وقامت بتشكيل مجموعات ذات توجه "ثوري مقاوم" ضد قوميات أخرى في البلاد، كما قام مهتدون جدد آخرون يتبنون الخط الجهادي السلفي بتدشين موقعا "جهاديا" على الإنترنت يدعو البرازيليين لاعتناق الإسلام "لجهاد الإمبريالية العالمية". ولعل ذلك ما دفع بعض مراكز الأبحاث الأمنية الأميركية إلى اعتبار أن "الإرهاب الإسلامي" الذي يمكن أن يهدد الولايات المتحدة من جبهة أميركا اللاتينية لن يأتي من عرب أميركا اللاتينية الذين يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة، وأوضاع اقتصادية جيدة، بل سيأتي على الأرجح من المعتنقين الجدد للإسلام الذين يشكلون الآن أكبر مصدر لزيادة عدد المسلمين في أميركا اللاتينية.

وعلى الرغم من هذه المشكلات التي يمكن أن تنجم عن سلوكيات بعض المهتدين الجدد فإن من بين المزايا التي يقدمها هؤلاء للإسلام في البرازيل إتقانهم للغة البرتغالية والثقافة البرازيلية، ويعد مسجد ساو برناردو واحدا من المراكز الإسلامية التي تعتمد على هؤلاء المهتدين الجدد في نشر الدعوة الإسلامية بلغة وطريقة ناجحة بين السكان المحليين.

ويتمتع "المهتدون" الجدد بحماسة بالغة في ممارسة شعائر الدين الإسلامي، و"أخذ الدين بقوة"، والسعي لنشره بين آخرين في المجتمع البرازيلي مقابل حالة من "الاسترخاء" في الدعوة بين المسلمين "العرب" أو المسلمين بـ"شهادة الميلاد".

ثالثا: رغم وفرة المطبوعات الإسلامية، والمواقع الإليكترونية، وثلاث ترجمات برتغالية للقرآن الكريم (أحدثها عام 2005) ما يزال المسلم البرازيلي المعاصر يجهل الكثير عن دينه، وهو ما دفع الجالية المسلمة في ريو دي جانيرو -على سبيل المثال- لفتح أبواب المركز الإسلامي قبل خطبة الجمعة للمناقشة، وتلقي الاستفسارات باللغتين البرتغالية والعربية، وتقديم تفاسير لآيات قرآنية أو أحاديث نبوية قبل الشروع في الخطبة والصلاة(**).

رابعا: تشهد المجتمعات الإسلامية في البرازيل اهتماما متزايدا بالحجاب والذي يمكن القول: إنه ظاهرة بدأت في الانتشار مع مطلع تسعينيات القرن العشرين، حين أكد الحجاب نفسه كرمز إسلامي عالمي، وعامةً يتخذ المجتمع البرازيلي موقفا متسامحا من الحجاب(***).

تحديات المستقبل

كثير من الأقليات الإسلامية في العالم يعيش في صراع وتوتر، بعضها يكافح مع السلطات المركزية ذات النفس الإمبريالي (النموذج الروسي)، أو التوجه القمعي الساعي إلى ابتلاع المناطق ذات الشخصية الإسلامية (النموذج الصيني)، أو تحت إرهاب وفاشية جماعات قومية متطرفة (نموذج القومية الهندوسية في الهند)، أو قد تعاني هذه الأقليات المسلمة من الدونية والتمييز والتصنيف كمواطنين من الدرجة الثانية (نموذج دول غرب أوروبا). في المقابل ينعم مسلمو البرازيل بمزايا لا تتوفر لأقرانهم في معظم دول العالم؛ فالشعب البرازيلي عرف عنه سماحته وانفتاحه على كافة الأديان، ونظام الدولة يسمح بالدعوة والتبشير لكافة الملل، ويكفل لها الحق القانوني في الدفاع عن نفسها قضائيا إذا ما لقيت إساءة أو تشويها من أي طرف آخر. ويحفظ التاريخ الإفريقي والعربي للإسلام في البرازيل مكانة متميزة، ويمهد له السبيل لعيش آمن ومتناغم مع بقية الأعراق والديانات.

وإذا كانت الأقليات الإسلامية في روسيا والقوقاز وآسيا الوسطى والصين والهند وجنوب شرق آسيا قد عانت من الإقصاء الذي خلق لديها "ردة فعل انتفاضية" تمثلت في المقاومة والتمسك بالهوية، ودفعت بعضا منها إلى العيش في "غيتوهات" دينية وديموغرافية من أجل الحفاظ على دينها، فإن عدم معاناة مسلمي البرازيل من الإقصاء أو التهميش أو التمييز (بل تميزهم اقتصاديا عن المتوسط العام للمواطن البرازيلي) قد خلق لديهم "ردة فعل استرخائية" سهلت ذوبانا تدريجيا في ظل تحرر مسلمي البرازيل من الانشغال بالدفاع الدائم عن النفس ضد "الزينوفوبيا والإسلاموفوبيا" وغيرها من أشكال التحفز ضد الأقليات المسلمة حول العالم(****).

وإذا كنا نستحضر من التاريخ عبرا ودروسا، يمكننا أن نعود إلى ما عاشته الشعوب الإسلامية زمن التضييق عليها في العهد الشيوعي في آسيا الوسطى حين كان تهريب نسخ القرآن الكريم يتم مثل تهريب المخدرات والسلع الممنوعة، وكان المسلمون في تلك المناطق يختبئون في سراديب تحت الأرض لتدارسه وقراءته هربا من أعين الشيوعيين.

وفي ظل ما تظهره الدراسات اليوم من ضعف الاهتمام بالقرآن الكريم واللغة العربية لدى مسلمي البرازيل نستدعي من المصادر التاريخية سلوك المسلمين الأفارقة وقت الاستعباد والرق؛ إذ تشير مصادر الرحالة والمستشرق الفرنسي الكونت دي غوبينو -والذي عمل سفيرا لبلاده في البرازيل في النصف الأول من القرن 19- أن أحد منافذ بيع الكتب في ريو دي جانيرو في تلك الفترة كانت تبيع نسخا من القرآن الكريم (باللغة العربية) بسعر يعادل 40 فرنك فرنسي للنسخة، وهو سعر كان يكلف المسلم الإفريقي مدخرات عمل سنة كاملة في مستعمرات الرق. وكان معدل بيع نسخ القرآن يبلغ نحو مائة نسخة سنويا.

يمضي دي غوبينو ليعطي لنا صورة تجربة سابقة لما سيحدث لاحقا في زمن الشيوعية في روسيا وآسيا الوسطى حين يذكر كيف أن المسلمين في البرازيل قد تحولوا إلى المسيحية اتقاء لسخط الكنيسة وفتك أسيادهم البيض، لكنهم كانوا مسلمين يمارسون عباداتهم سرا، أما أسماؤهم الأصلية (العربية والإفريقية) فقد تم استبدالها بأسماء مسيحية؛ وذلك حين تم تعميدهم قسرا.

ويبدو أن ما ذكره دي غوبينو يعود إلى ما تعلمه المسلمون الأفارقة على يد زعماء الدعوة والجهاد في غرب إفريقيا، وفي مقدمتهم إمام الصوفية المجاهدة الشيخ عثمان بن فوديو، خاصة ما كان يقدمه من إمكانية اتباع المسلم نهج "التقية" اتقاء لخطر الأعداء من الوثنيين وغير المسلمين في دعوته التي امتدت من تشاد في وسط إفريقيا إلى نيجيريا في غربها وذلك في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

لكن في القرن الحادي والعشرين لا يواجه مسلمو البرازيل اليوم "نقمة" الاضطهاد والتمييز، بل يواجهون "نعمة" التعايش والسلام التي قد تتحول إلى نقمة "ذوبان هويتهم" في المجتمع البرازيلي الأكبر وهو نوع من الذوبان يسميه بعض الدعاة والأئمة في البرازيل بـ "الذوبان الاختياري" نتيجة انقطاع أبناء وأحفاد المسلمين عن ثقافتهم الأم من ناحية وضعف الدعوة الإسلامية من ناحية أخرى، الأمر الذي خلق نوعا من الارتباط "الثقافي" بالإسلام يقترن بطقوس الزواج والموت والدفن أكثر مما يرتبط بتعاليم الإسلام الشرعية، وهي حالة وصلت إليها كنائس مسيحية مختلفة في العصر الحديث. بل إن الأمر قد تطور في بعض الحالات إلى انقطاع مسلمي البرازيل عن تعاليم دينهم مما مهد لارتداد نفر منهم واعتناقهم المسيحية، بل إن بعض المرتدين عن الإسلام أصبحوا قساوسة.

ومن العقبات التي تواجه المؤسسات الإسلامية البرازيلية أن كل جالية مسلمة تسعى إلى البحث عن تمويل لمساجدها، وإرسال دعاتها للدراسة في الخارج دون التنسيق مع بقية الجاليات في المدن والولايات الأخرى. ويمكن تصنيف طبيعة عمل ونشاط الجاليات المسلمة في البرازيل إلى جاليات ذات توجه داخلي تعتمد في ميزانيتها على أموال التبرعات الداخلية وتستهدف المسلمين ذوي الأصول العربية، والنوع الثاني جاليات تهدف إلى تلقي دعم خارجي لضعف مواردها وقلة عددها. ويوجد النوع الثاني عادة في بلدات ومدن صغيرة بها أفراد من المسلمين المهاجرين للدراسة أو العمل وبعض المتحولين حديثا إلى الإسلام من ذوي الديانات الأخرى في البرازيل.

ونخلص من مراجعة المصادر البرازيلية والإسلامية إلى أن مستقبل الإسلام في البرازيل رهين باتحاد مسلمي البرازيل وتنسيق جهودهم؛ فضعف التنسيق بين المؤسسات الإسلامية، وعدم التخطيط، وتولي رئاسة بعض هذه الجمعيات شخصيات غير مؤهلة شرعيا أو إداريا يعد أكبر عائق نحو انتشار هذا الدين وقوة تأثيره. كما أن ثمة عدم اهتمام بنشر الدعوة الإسلامية بشكل جاد بين سكان البرازيل؛ مما أعطى إيحاء بأن الإسلام "دين عرفي" أو "دين للعرب فقط"، بينما هو دين عالمي لكل البشر.

عاطف معتمد عبد الحميد، أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة القاهرة. حصل على درجة الدكتوراه من روسيا، حائز على جائزة الدولة التشجيعية في مصر عام 2009. له العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة في دوريات محكمة، كما له العديد من الكتب المتعلقة بروسيا وآسيا الوسطى والقوقاز، والشيعة في المنطقة العربية،

فضلا عن اهتمامه الخاص بالأقليات المسلمة حول العالم حيث زار العديد من البلدان التي تتواجد فيها هذه الأقليات وكتب عنها، وكانت آخر إصداراته في هذا المجال كتاب "الأقلية المسلمة في الهند". معتمد معروف أيضا كمترجم حيث نقل إلى العربية العديد من الكتب أهمها ترجمته لكتاب "النظام العالمي القديم والجديد" للمفكر الأميركي نعوم تشومسكي، والصادر عن دار نهضة مصر، القاهرة.

المقالة منشورة بتصرف بسيط من المحرر حيث قام بنقل بعض الفقرات من المتن إلى الهامش.

الهوامش:

(*) تأسست أول جمعية إسلامية في البرازيل عام 1929 في ساو باولو، وتمكنت الجمعية من وضع حجر الأساس لبناء أول مسجد في البرازيل عام 1940 الذي اكتمل إنشاؤه وفتح للعبادة في عام 1956 ليكون أول مسجد في قارة أميركا الجنوبية (إذا استثنينا المساجد السرية زمن الرق في القرن التاسع عشر). وكان هذا المسجد المحفز الأكبر لصياغة وعي المسلمين في بقية المدن البرازيلية وفي مقدمتها ريو دي جانيرو التي شهدت تأسيس الجمعية الخيرية الإسلامية في عام 1951. ثم تبع ذلك جمعية بيلو هوريزونتي في عام 1962، وتلا ذلك تأسيس جمعيات خيرية إسلامية في سائر المدن البرازيلية. وفي مقدمة المؤسسات الإسلامية في البرازيل "اتحاد المؤسسات البرازيلية" والذي تم تأسيسه عام 1979، ويعمل على رعاية شؤون الجالية المسلمة في البرازيل، والسعي لإنشاء مراكز ومساجد ومدارس إسلامية، وبناء علاقات بين المسلمين داخليا وخارجيا. وقد أسهم هذا الاتحاد في إنشاء أكثر من 10 مساجد خلال ربع القرن الماضي في كل من مدن سان ميغيل ومارنغا وساو باولو وغيرها. وهناك أيضا "الاتحاد الوطني للمؤسسات الإسلامية" ويضم 22 مؤسسة إسلامية. ولديه هيئة إعلامية تعمل على التعريف بالإسلام، وهيئة قضائية تتابع أية إساءة للإسلام والمسلمين وتلاحقها قضائيا. وإلى جانب المؤسسات توجد المراكز الإسلامية، مثل "مركز الدعوة الإسلامية لأميركا اللاتينية" في مدينة سان برناردو دو كامبو بولاية ساو باولو والمعروف اختصارا باسم مركز سديال CDIAL، وقد أنشيء سنة 1987 ويهتم بإقامة المخيمات وطباعة الكتب الإسلامية باللغة البرتغالية، ويقيم مؤتمرا سنويا للمسلمين، ويشرف على الذبح الشرعي ويعطي شهادات بذلك. وهناك بالمثل "المركز الثقافي الإسلامي الخيري" لمدينة فوز دو إغوازو الواقعة على الحدود مع دولتي باراغواي والأرجنتين، وقد تم إنشاء المركز عام 1983. ويضم المركز مدرسة إسلامية فضلا عن مسجد عمر بن الخطاب، الذي يعد من أجمل مساجد البرازيل. وفي مدينة سان برناردو دو كامبو بولاية ساو باولو يوجد فرع "للندوة العالمية لشباب العالم الإسلامي بأميركا الجنوبية" والتي تعمل على إقامة مخيمات للشباب، وطباعة كتب بالبرتغالية، وعقد ندوات ومحاضرات في قضايا الفكر الإسلامي المعاصر، كما تضم مدرسة لتعليم اللغة العربية.

وإضافة إلى المؤسسات هناك جمعيات خيرية عديدة، مثل "الجمعية الخيرية الإسلامية" في ريو دي جانيرو، والجمعية الخيرية الإسلامية في ساو باولو والتي من بين أهم أنشطتها إقامة المقبرة الإسلامية في غواروليوس وهي المقبرة

الإسلامية الوحيدة حتى الآن للمسلمين في ساو باولو فضلا عن إقامة مدرسة إسلامية تابعة للجمعية، ويدرس في المدرسة الأخيرة نحو 400 طالب، وتعتمد المدرسة اللغة العربية والدين الإسلامي كمواد أساسية معترف بها من وزارة التعليم البرازيلية. وهناك أيضا "رابطة الشباب المسلم البرازيلي" والتي تأسست عام 1995، ومقرها مدينة ساو باولو. ومن المؤسسات الإسلامية الجديدة والواعدة "المعهد اللاتيني الأميركي للدراسات الإسلامية" في مدينة مارنغا بولاية بارانا. (المؤلف)

(**) كثير من الأسئلة التي يطرحها المهتدون الجدد تتعلق بعلاقاتهم بأسرهم المعتنقة لأديان أخرى. وبصفة خاصة حين يكون المسلم/المسلمة قد اعتنق الإسلام بينما أفراد أسرته على المذهب الكاثوليكي أو البروتستانتي، هنا تثار نقاشات وجدالات كبيرة تظهر احتياج المسلم الجديد إلى فهم أعمق لدينه حتى يتمكن من التكيف مع أسرته وتبرير قراره باعتناق الإسلام. ويرتبط بذلك ضعف معرفة الجيل المعاصر من مسلمي البرازيل في بعض المناطق بهوية ثقافته الإسلامية وتعاليم دينه. (المؤلف)

(***) يحاول بعض الدارسين ربط انتشار الحجاب في البرازيل وقبول المجتمع البرازيلي له بعد عام 2002/2001 بعرض المسلسل التلفزيوني الشهير "الاستنساخ O Clone" الذي كانت إحدى شخصياته الرئيسية فتاة مسلمة محجبة تزاوج بين ثقافة البرازيل وديانة الإسلام، وحظيت بتعاطف كبير من المشاهدين ليس فقط في البرازيل بل حول العالم بعد أن ترجم المسلسل إلى عدة لغات. وقد تصادف أن تم عرض هذا المسلسل (الذي زادت حلقاته عن 200) في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما كان فرصة طيبة استفاد منها مسلمو البرازيل وأميركا اللاتينية من خلال العرض الجيد للثقافة الإسلامية والتاريخ الإسلامي في وقت اشتد فيه وصف الإسلام بالإرهاب. هذا رغم ما لعبه هذا المسلسل من ترسيخ لصور استشراقية عتيدة من خلال عدة مشاهد لإغراء المرأة العربية، ومقاطع لرقصات شرقية تذكر بأجواء ألف ليلة وليلة. (المؤلف)

(****) الزينوفوبيا تعني الخوف المرضي من الأجنبي. (المحرر)

المصادر:

Yucel .S (2007) Islam and Muslims in America before Columbus. Fortune Magazine. April - June 2007 4. Issue :58
http://www.fountainmagazine.com/article.php?ARTICLEID=823

De Oliveira.V (2006) Islam in Brazil or the Islam of Brazil? Relig. soc. vol.2 no. se Rio de Janeiro p.83-114.

The Pew Forum (2006) Islam and the Global War on Terrorism in Latin America http://pewforum.org/events/?EventID=103

Ben Farid. S (1998) The Islamic Slave Revolts of Bahia, Brazil: Continuity of the 19th Century Jihaad Movements of Western Sudan. Institute of Islamic Studies, Sankore. P 28-63.

Montenegro. Silvia (2002) Identidades muçulmanas no Brasil : entre o arabismo e a islamização, Lusotopie 2002/2 : P 59-79

Turner. R.B (1997) Islam in the African-American Experience. Indiana University Press. P 11-15

The Johns Bastide. R (1978) The African Religions of Brazil. 142-154. Hopkins University Press. P

Gomez.M (2005) Black Crescent: The Experience and Legacy of African Muslims in the Americas. Cambridge University Press. P 91-97

Claval.P (2000) Herodote and the French left. In Dodds. K & Atkinson. D (eds) Geopolitical Traditions: A centaury of Geopolitical Thoughts. Routledge. P239-260

مواقع المنظمات الإسلامية في البرازيل على شبكة الإنترنت، وبصفة خاصة اتحاد المؤسسات المسلمة في البرازيل www.fambras.org.br ، والاتحاد الوطني للمؤسسات الإسلامية www.uniaoislamica.com.br، ومركز الدعوة الإسلامية لأميركا اللاتينية www.islambr.com.br، والمركز الثقافي الإسلامي الخيري www.islam.com.br، والمعهد اللاتيني الأميركي للدراسات الإسلامية http://www.academiaislamica.org.br

عاطف معتمد (2009): بحث عن الإسلام في ا ر. مقال بصفحة قضايا وتحليلات. الجزيرة. نـت بتـاريخ 2009/10/27.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16091496-D568-4578-8BC7-F71631E6F6BA.htm

مجموعة من الحوارات أجراها الكاتب الصحفي هاني صلاح عام 2010/2009 مع عدد من الأئمة والدعاة في البرازيل، وخاصة مع الشيخين خالد تقي الدين وحسين على الصيفي ونشرت على شبكة إسلام أون لايـن. نت، ومنها "بالمدارس.. مسلمو البرازيل يواجهون (ذوبان الهوية)"

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1256033840852&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

الباب الثاني

اقتصاد البرازيل
مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى

تيبجو كافالاكانتي[8]

حققت البرازيل على مدى العقدين الماضيين استقرارا اقتصاديا، تجلى بعـض مظـاهره في انخفـاض معـدلات التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، فضلا عـن الحـد مـن التفاوت في الدخول، وانحسار نسبي للفقر، كما أنها لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخـيرة الـتي تركت أثرا سلبيا على عديد من دول العالم.

وتبدو البرازيل لأول مرة في تاريخها، مستعدة لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، تتسلح في ذلك بسعر صرف مرن، واحتياط ضخم من العملات الأجنبية، وتناقص مستمر في نسبة الدين إلى الناتج، وإدارة رشيدة من البنك المركزي لمشكلة التضخم.

فكيف قطعت البرازيل كل هذه الخطوات، حتى أصبحت ثامن أكبر اقتصاد في العالم؟

---

[8] تيبجو كافالاكانتي، أستاذ مشارك في جامعة بيرنامبوكو في البرازيل، يدرس مادة الاقتصاد منذ عام 2003، ويحاضر منذ 2007 حتى الآن في كلية الاقتصاد بجامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة. حصل كافا لاكانتي على الدكتوراه من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة عام 2001. أصدر أكثر من 17 بحثا بعضها منفردا وبعضها الآخر بالاشتراك مع آخرين. صدر له العديد من الكتب، كما قدم عشرات الأوراق البحثية لورش عمل وحلقات نقاش معنية بالتنمية الاقتصادية في البرازيل نظمتها مراكز دراسات مرموقة وجامعات ذات سمعة عالمية.

وكيف أقنعت المستقبل بأن "يطوي أشرعته على مرافئها" كما علقت ذات مرة صحيفة الغارديان البريطانية في إحدى افتتاحياتها عام 2008 وهي تستعرض عناصر القوة التي باتت تمتلكها هذه الدولة؟

التاريخ الاقتصادي

كي نقيم مستقبل نمو الاقتصاد البرازيلي يجب إعطاء وصف موجز لخلفيات السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة. فكما حدث في بقية دول أميركا اللاتينية، تميزت الفترة من 1950 وحتى 1980 بتبني سياسة "التصنيع عوضا عن الاستيراد"(1)، واتبعت الحكومة سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة (في المشروعات المملوكة للدولة)؛ وذلك من أجل دعم التصنيع في البلاد.

فعلى سبيل المثال، شهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس Petrobras في عام 1954، ومنحتها الدولة حقوق احتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره. وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها. ومن 1950 وحتى 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية. غير أن هذه القاعدة تميزت أيضا بندرة في رأس المال، وتقادم وإهلاك أدواتها التقنية، وهو ما تطلب دعما من الدولة أو من قبل مستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية.

وخلال سبعينيات القرن العشرين استمرت البرازيل في تشجيع الإستراتيجية التي اعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال المقبلة. وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينيات. واتسمت الفترة بين 1980 ومطلع تسعينيات القرن العشرين بتجريب محاولات متعددة للسيطرة على التضخم المفرط الذي أدى إلى إطالة أمد حالة النمو البطيء والمتذبذب، وذلك قبل أن ينخفض التضخم في عامي 1993 و 1994.

وفي تسعينيات القرن العشرين تبنت البرازيل نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو اقتصاد السوق، فاتبعت آنذاك النهج العالمي الهادف إلى الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح (خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرض المنتجين المحليين للمنافسة الخارجية.

كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد.

ورغم أن البلاد حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من التعافي قصير المدى، وجنت بعض المكاسب، إلا أن فترة ما بعد الإصلاح (التي امتدت من 1996 وحتى 2003) فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي

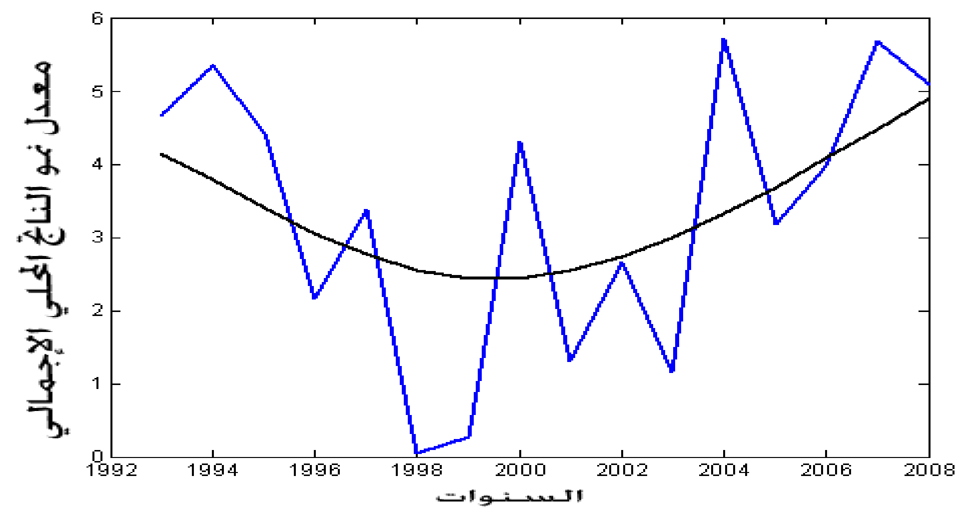
المأمولة(2)؛ ففي تلك الفترة حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مقداره 1.9 % سنويا (راجع شكل 1) في الوقت الذي كان معدل نمو الدخل الفردي يبلغ 0.4 % سنويا.

وقد حققت تجربة البرازيل -وغيرها من دول أميركا اللاتينية- تقدما متواصلا في إدارة الاقتصاد الكلي خلال تسعينيات القرن العشرين، غير أن هذه التجربة أظهرت أن استقرار الاقتصاد الكلي ليس كافيا بمفرده لتحقيق نمو متواصل في الإنتاجية.

وعلى أية حال، فإن الاقتصاد البرازيلي -الذي يزداد الطلب الخارجي على مواده الخام (زمن الأسعار المرتفعة، والنمو الاقتصادي العالمي) ويتمتع بإصلاحات اقتصادية على المستوى التفصيلي- شهد نموا متواصلا في الدخل خلال السنوات الأربع الماضية.

وفيما بين عامي 2004 و 2008 كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7 % سنويا (راجع شكل 1). ورغم الأزمة المالية العالمية، حقق الاقتصاد البرازيلي معدل نمو مقداره 5.1 % في عام 2008، وهو العام الذي يمثل قمة الأزمة وذروة العاصفة، ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام 2009، ويتوقع أن يصل بنهاية 2010 إلى 6%. وبشكل عام فإن معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي ويتراوح بين 4 و 5 %.

شكل (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



يمثل الخط الأزرق المتذبذب معدل النمو، بينما يعبر الخط الأسود عن مسار الاتجاه عبر هذا المعدل.

المصدر: Source: IPEADATA, www.ipea.gov.br

وقد رافق نمو الاقتصاد البرازيلي انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، وتراجع مماثل في الفقر (شكل2)؛ فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين طبقت البرازيل عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل. ومن بين هذه الوسائل برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة. وكان هذا البرنامج قد بدأ قبل وصول الرئيس "لولا دا سيلفا" إلى الرئاسة، لكن يعود إلى "لولا" الفضل في ضخ طاقة أكبر في البرنامج والوصول به إلى عدد أكبر من المستفيدين.

وفي ظل هذا البرنامج تحصل الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 60 ريالا برازيليا شهريا (نحو 28 دولار أميركيا) على دعم مقداره 62 ريالا لكل فرد، و20 ريالا لكل طفل (15 سنة فأقل) بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تحصل الأسرة على 30 ريال أخرى لكل فرد في سن ما بين 16 و 17 سنة؛ ومن ثم فإن الأسر الفقيرة تحصل على متوسط إعانة شهرية إجمالية مقداره 182 ريالا وهو ما يعادل 40 % من الحد الأدنى للأجر الشهري في البلاد.

وهناك شروط يجب توافرها في الأسر التي تستحق الإعانة، مثل وجود صعوبات في الالتحاق بالتعليم، وتطعيم الأطفال ضد الأمراض، وتكلفة الإنجاب وعبء الأمومة. وقد شملت التغطية الإجمالية لهذا البرنامج أعدادا ضخمة من المستفيدين. فطبقا لوزارة التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر في البرازيل وصل البرنامج إلى 11 مليون أسرة و64 مليون مستفيد، وهو ما يعادل ربع سكان البلاد.

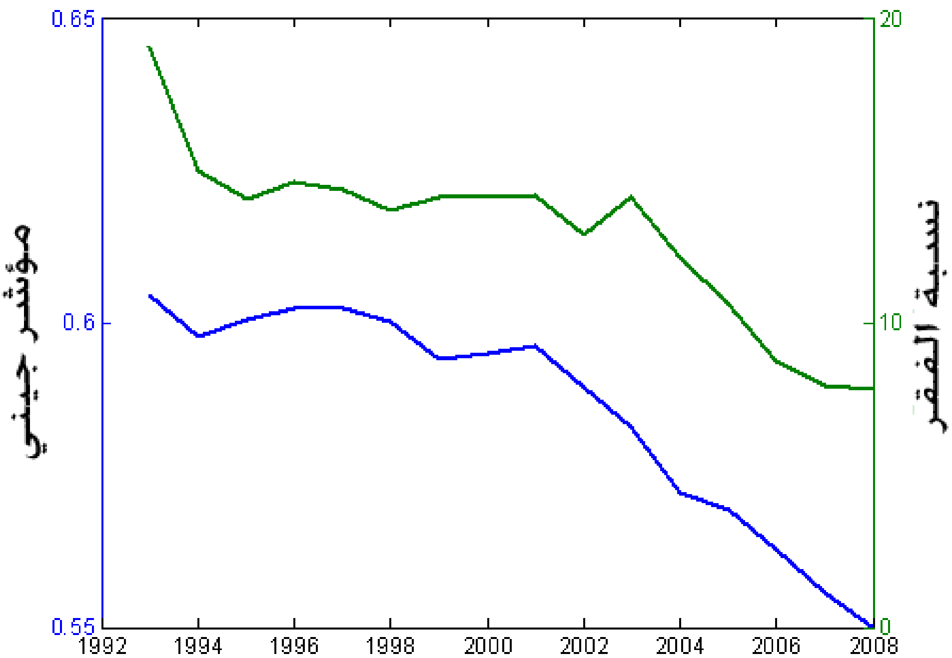
وفي أكثر مناطق البرازيل فقرا، خاصة في شمال شرق البلاد، يستفيد 49 % من الأسر من هذا البرنامج. وفي بعض المدن الفقيرة للغاية، مثل مدينة مناري في ولاية بيرنامبوكو، شمل البرنامج 90 % من كافة الأسر في المدينة(3). وتشير التقديرات إلى أن هذا البرنامج لا يكلف الحكومة سوى 0.3 % من مجمل الناتج المحلي الإجمالي. وإضافة إلى الإعانات المالية، شهدت قيمة الحد الأدنى من الأجور ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، على نحو ما يوضح شكل(3).

وفي حقيقة الأمر، بدأ الحد الأدنى للأجور في الارتفاع حين تمكنت الدولة من السيطرة على التضخم في منتصف تسعينيات القرن العشرين، ولكن الاتجاه نحو الزيادة الملحوظة قد تحقق في السنوات الأخيرة فقط؛ فعلى سبيل المثال، زادت القيمة الحقيقية للحد الأدنى من الأجور بنسبة 62 % فيما بين يناير/كانون الثاني 2003 وأكتوبر/تشرين الأول 2009. وكان لهذا أثره الكبير ليس فقط على الأجور بل كذلك على رواتب التقاعد والموازنة العامة؛ وذلك لأن الفوائد التي جنتها رواتب التقاعد تم ربطها بمستوى الحد الأدنى من الأجور.

كما كان تأثير عدم التساوي في الدخل ومعدل الفقر واضحا أيضا؛ فقد أصبح برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة مسؤولا عن 21 % من هبوط مؤشر جيني(*) خلال الفترة بين 1995 و2004. وكان ربط رواتب التقاعد بالحد الأدنى للأجور ذا أثر كبير في هذا الإنجاز؛ إذ يعود إليه الفضل في هبوط مؤشر جيني

بنسبة 32 % في نفس الفترة. ومن الملاحظ في هذا الصدد أنه بينما كان لبرنامج الإعانات المالية تأثير محـدود على ميزانية الدولة، كان تأثيره على الحد الأدنى من الأجور كبيرا ومؤثرا.

شكل (2) نسبة الفقر في البرازيل



شكل (2) يعبر الخط الأزرق والمحـور الرأسـي الأيسـر عـن الشـكل عـن مؤشـر جـيني للـدخل، ويعبر الخط الأخضر والمحور الرأسي الأيمن عن نسبة الفقراء لإجمالي عدد السكان.

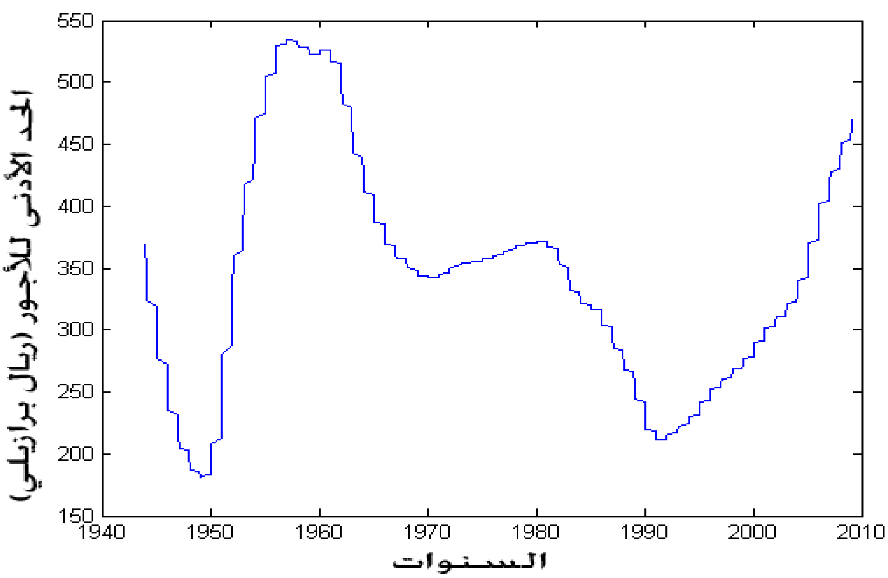
المصدر: IPEADATA, www.ipea.gov.br

وفي المجمل يمكن الخروج بأن الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والحد من الفقر، قد خلق حراكا جديدا في السوق المحلي في البرازيل، وكان لذلك الفضل في دمج فئات جديدة من السكان في سوق العمـل الرسمـي وسـوق

الاستهلاك، وهو ما جعل البرازيل أقل حساسية لصدمات الطلب الاقتصادي الخارجي، وأكثر اعتمـادا علـى سوقها المحلي.

وعلى الرغم من أن البرازيل حققت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي، خاصة بتقديمها دعما قويـا للإعانات الاجتماعية، وما تركه ذلك من تداعيات كبيرة على النمو الاقتصادي، والحد من فجوة عدم التساوي في الدخل، إلا أن اقتصاد البرازيل ما يزال يواجه رغم ذلك عقبات عدة. وتتمثل المشكلة الأكبر في أن البيئـة السياسية تقف حجر عثرة أمام تنفيذ إصلاحات عميقة ضرورية لإزالة تلك الحواجز، لكن رغم هذه العقبـات يمتلك الاقتصاد البرازيلي إمكانات كبيرة بوسعها -إن أحسن استغلالها- جلب منافع كبيرة على اقتصاد البلاد.

شكل (3) الحد الفعلي الأدنى من الأجور معبرا عنه بالريال البرازيلي



المصدر: IPEADATA, www.ipea.gov.br

اقتصاد البرازيل والأزمة المالية العالمية (2008)

بدأت الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008 بما عرف بانفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحـدة، ووصلت هذه الأزمة إلى كافة القطاعات المالية وطالت الأسواق المالية الكبرى، مسببة أزمة ائتمان وانكماش في أسعار الأصول، وهو ما كان له تداعيات كبرى على الاقتصاد الفعلي. ودخلت اقتصاديات الدول المتقدمـة -ومعها عدد من الاقتصاديات الناشئة- في مرحلة انتكاسة عميقة، غير أن الاقتصاد البرازيلي استطاع امتصـاص هذه الصدمة، واستطاع المحافظة على معدلات نموه (5.1% عام 2008)، وكان لهذا أسبابه التي من أهمها:

متانة الموازنة العامة للدولة؛ حيث إن نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، والذي كانت قد بلغت 50 % في عام 2003، تراجعت لنحو 37 % في نهاية عام 2008 (راجع شكل 4). وفي أبريل/نيسان 2008 دلت مؤشرات ستاندرد وبور Standard & Poor's على أن نسبة الديون السيادية طويلة الأمد من العملات الأجنبية قد وصلت إلى مستوى الاستثمار. وفي سبتمبر/أيلول من نفس العام اتفق مؤشر مودي للخدمات الاستشارية Moody’s Investors Services مع ما ذهب إليه مؤشر ستاندرد وبور حين وصل بمعدل الائتمان إلى مستوى الاستثمار.

وإضافة إلى ما سبق كان الاقتراض بالعملة الأجنبية يتم استبداله في معظم الأحوال بعملة الريال البرازيلي، واليوم تعد البرازيل واحدة من الدول القلائل المقرضة لصندوق النقد الدولي، وهو نجاح لم يتوقعه أحد قبل 7 سنوات، حين كادت الدولة تعلن إفلاسها قُبيل تولي "لولا" رئاسة البلاد.

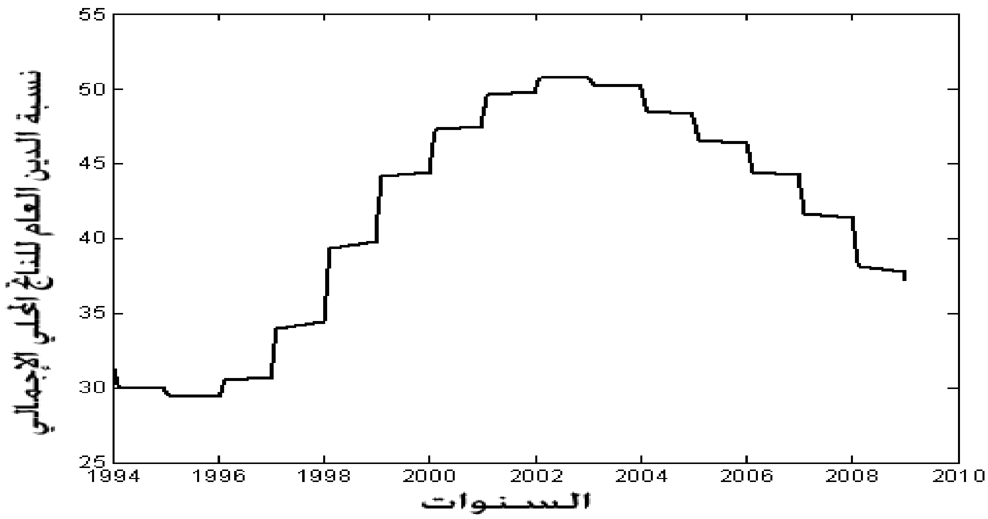
وبناء على ما سبق لم يعد تأرجح سعر الصرف يؤثر على الميزانية العمومية للدولة(4). وتمكنت البرازيل من ادخار نحو 235.7 بليون دولار من احتياطي العملات الأجنبية، وحررت سعر الصرف. وإلى جانب ذلك، فإن النشاط الفعلي في الاقتصاد العالمي المتباطئ، وانخفاض أسعار السلع والمواد الخام قد أدى إلى تخفيف حدة الضغوط التي شكّلها التضخم، وهو ما سمح للبنك المركزي بخفض سعر الفائدة (بحيث جعل الدين العام أرخص من الخدمة).

وقد خفض البنك المركزي من سعر الفائدة الاسمي بأكثر من أربع نقاط مئوية؛ حيث انخفضت من 13.25 % في يناير/كانون الثاني 2009 إلى قيمتها الفعلية البالغة 8.75 % في نوفمبر من نفس العام. وما يزال بعض المحللين يعتقد أن الفرصة سانحة لخفض إضافي لسعر الفائدة طالما أن التضخم ما يزال دون مستوى الهدف المطلوب تحقيقه.

ومن المهم التأكيد أنه منذ عام 1999 اتبع البنك المركزي البرازيلي برنامجا للحد من التضخم وإخضاعه للمستوى المقبول. وفي تقرير قدمته الإيكونومست في 10 يوليو/تموز 2008 -خلال مرحلة ازدهار الأسعار- منحت المجلة البنك المركزي البرازيلي اسم "باندسبنك bundesbank أميركا اللاتينية" مشبهة إياه بالبنك المركزي الألماني.

وقد تم خفض التضخم السنوي بمعدل نقطتين خلال السنوات السبع الماضية، وأصبح قريبا جدا من الهدف المعلن، ولم يتجاوز مدى الثقة الذي حدده البنك المركزي.

شكل (4) نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي



المصدر: IPEADATA www.ipea.gov.br

وإلى جانب موقف الاقتصاد الكلي القوي، نجا النظام البنكي البرازيلي من انتقال عدوى سندات الرهن العقاري، ومن ثَم لم يتعرض هذا النظام لخسائر في السندات المالية المدعومة بالأصول ومشتقاتها. أما الوساطة المالية، والتي تعد منخفضة في البرازيل مقارنة بالدول المتقدمة، فتقوم بها بشكل أساسي مؤسسات محلية وتخضع لرقابة حكومية شديدة؛ فعلى سبيل المثال تتحكم الدولة في بنك التجزئة الرئيسي (بنك البرازيل) والذي يعد أكبر بنك تسليف لصكوك الرهن العقاري. كما تشرف الحكومة على أكبر بنك تنمية في أميركا اللاتينية (بنك بنديس BNDES) والذي يقدم قروضا ميسرة للشركات الكبرى.

ولا تزيد نسبة الأصول البنكية المملوكة للأجانب عن 30 % مقارنة بأكثر من 80 % في المكسيك. وقبل وقوع أزمة الائتمان كان 35 % من الزيادة الشهرية في الائتمان بالبرازيل تأتي من البنوك الحكومية، و47 % من البنوك المحلية الخاصة، و18% من البنوك الأجنبية الخاصة.

وخلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2008 ومارس/آذار 2009 تغيرت هذه الصورة بشكل جذري؛ فالزيادة الشهرية في الائتمان أصبحت تأتي من البنوك الحكومية بنسبة 82 %، وبنسبة 8 % من البنوك المحلية الخاصة، و10 % من البنوك المحلية الأجنبية. وعلى هذا، ونظرا لأن البنوك البرازيلية تخضع لرقابة الحكومة بشكل كبير وتعتمد بدرجة محدودة على الخارج، فإن القطاع المالي محمى بدرجة كبيرة من أزمات الانكماش الكبرى في الائتمان التي تشهدها الأسواق المالية العالمية.

وكنتيجة لذلك، لا توجد في القطاع المالي البرازيلي قوة رافعة رئيسية؛ فنسبة الائتمان للناتج محدودة إذا قورنت بغيرها من الدول ذات المستوى المتشابه في التنمية مثل شيلي والمكسيك، ولم تشهد هذه النسبة نموا كبيرا في الفترة الأخيرة، على نحو ما حدث في الولايات المتحدة (راجع شكل 5).

وتضم البنوك العامة نحو 40 % من إجمالي الائتمان الخاص في البرازيل. وعلاوة على ما سبق، فإن الائتمان في البرازيل بالغ التكلفة. ويتميز بواحد من أكبر معدلات الانتشار Spread Rate في العالم (يحسب معدل الانتشار من خلال الفرق بين الاقتراض ونسبة الفائدة من الودائع).

وبحسب البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (الإحصاءات المالية العالمية) فإن معدل الانتشار في البرازيل يبلغ 10 أمثال نظيره في كل من الولايات المتحدة وشيلي، ومن ثم -وعلى حد تشبيه مجلة الإيكونومست في 5 مارس/آذار 2009- فإن "الأزمة المالية العالمية قد مضغت الائتمان البرازيلي مضغا خفيفا ولم تطحنه طحنا شديدا، على نحو ما عانت بلاد أخرى".

وفي تقرير حديث عن البرازيل أشارت الإيكونومست أيضا (بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2009) إلى أن ميزانية صكوك الرهن العقاري لا تمثل أكثر من 2 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل بأربع مرات عن نظيرها في المكسيك (9 %).

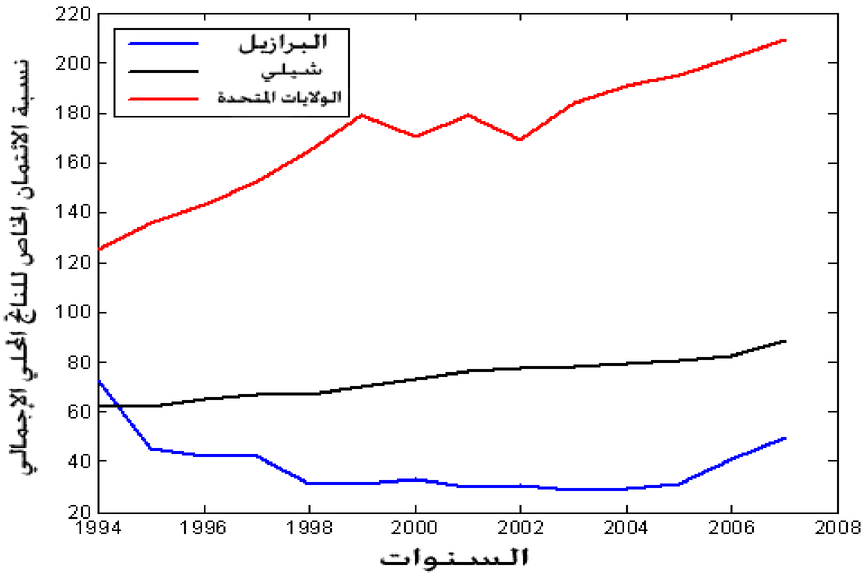
وعلى أية حال يتألف نصف صادرات البرازيل من السلع والمواد الخام غير المصنعة، والتي استفادت من الارتفاع غير المسبوق في الأسعار الذي شهدته السنوات الأربع الماضية، وذلك قبل أن تدخل اقتصاديات الدول المتقدمة مرحلة الركود.

وقد أدى الانهيار في الطلب العالمي إلى انهيار مماثل في أسعار السلع والخامات؛ إذ تراجعت أسعار النفط بأكثر من 60 % مقارنة بما كانت عليه إبان ذروة الأسعار في يوليو/تموز 2008 (وإن كانت هذه الأسعار الآن أعلى من قيمتها الحقيقية التي كانت عليها خلال عقد التسعينيات). كما أن أسعار المعادن والمواد الغذائية انخفضت بشكل ملحوظ أيضا.

وقد أدى هذا الانخفاض إلى تقليل سقف طموحات النمو في عدد من الاقتصاديات القائمة على تصدير السلع والمواد الخام ومن بينها البرازيل. وعلى أية حال فإن الاقتصاد البرازيلي مغلق نسبيا ويعتمد بشدة عل السوق الداخلي. وتوضح البيانات المستمدة من مؤشرات التنمية للبنك الدولي أن صادرات البرازيل تعادل نحو 13 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل بثلاث مرات من نظيرها في كوريا الجنوبية.

ومع نمو الطبقة الوسطى نتيجة الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي، وسياسات محاربة التفاوت في الدخل، والتوسع في مشروعات البنية الأساسية، يبدو أن الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي سيصبحان المصدرين الأساسيين للنمو الاقتصادي في المستقبل.

شكل (5) نسبة الائتمان الخاص للناتج المحلي الإجمالي في كل من البرازيل وشيلي والولايات المتحدة



المصدر: World Development Indicators (World Bank).

الإمكانات المستقبلية لنمو اقتصاد البرازيل

يمكن التعرف على إمكانات النمو المستقبلي للاقتصاد البرازيلي من خلال دراسة العناصر الثلاثة الأساسية التالية: السوق المحلي، والموارد الطبيعية (وبصفة خاصة إنتاج البترول والإيثانول)، والعلاقة بين الديموقراطية والنمو الاقتصادي.

السوق المحلي

تتمتع البرازيل بسوق محلي قوي يمثل أحد أهم إمكانات النمو المستقبلي لاقتصاد الدولة. وقد استمد هذا السوق قوته من الاستقرار الاقتصادي، وسياسات النمو والحد من الفقر، تلك السياسات التي أدت إلى تنمية الطبقة الوسطى، كما أفرزت حراكا جديدا في السوق المحلي. وإضافة إلى ما سبق، فإن 15 سنة من الاستقرار الاقتصادي قد شجعت الأسر والمؤسسات التجارية لتراهن على المستقبل بشكل أكثر أمنا؛ بحيث بنت خططها وسياساتها المقبلة على مدى زمني طويل.

ورغم أن النمو المالي في البرازيل بطيء - حيث تبلغ نسبة الائتمان للناتج المحلي 40 % - ، والائتمان مكلف للغاية (أشرنا سلفا إلى أن معدل الانتشار في البرازيل يعد واحدا من أعلى المعدلات في العالم) مقارنة بالمستويات الدولية، إلا أن الآفاق المستقبلية للنمو في مجال صناعة الائتمان تبدو هائلة. ويقدر تمويل الملكية بنحو 2 %

فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا ما تم تعيين مخصصات مالية إضافية في هذا المجال سيكون لذلك أثر كبير على الملكية والتشييد والبناء.

من زاوية أخرى، أصبحت القروض الممنوحة للسيارات وللمنازل متاحة بشكل أكثر وفرة من ذي قبل؛ وذلك بعد تغيير القوانين. فبين عامي 2004 و 2006 اتخذت حكومة البرازيل العديد من التدابير لإعداد حوافز لتطوير سوق الإقراض الداخلي. وفي ظل القانون الجديد يظل المقرضون يمتلكون السلع المشتراة إلى أن يتمكن المقترض من تسديد كافة الأقساط. وكان لهذا أثر جلي على نمو قروض صكوك الرهن والسيارات. وقد أظهرت الدراسات أنه بإصلاح سوق الائتمان ستكون هناك آثار إيجابية كبيرة لمستقبل النمو الاقتصادي والتنمية.

وفرة الموارد الطبيعية

تتمتع البرازيل أيضا بموارد طبيعية عالية الإمكانات. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الاقتصاديين قد وجهوا اللوم خلال القرن العشرين للدول النامية لاعتمادها على المواد الخام غير المصنعة معتبرين ذلك هو سبب تأخرها الاقتصادي(5). ومن ثم اتجهت الحكومات إلى تبني سياسات مكنتها من الانتقال إلى مستوى الاقتصاديات الصناعية الحديثة.

وبغض النظر عن تقييم تلك السياسات، فإن من المؤكد أن البرازيل تمتلك حاليا إمكانات هائلة من الموارد الطبيعية وأخرى ما زالت تنتظر الاستكشاف والاستغلال مستقبلا. فقد حبا الله عز وجل البرازيل بثروات وفيرة من مسطحات مائية مالحة وعذبة، ومساحات أخرى واسعة من الأراضي القابلة للزراعة، فضلا عن نظام فعال للري يمكنها من زراعة محصولين في السنة. كما أن البرازيل تعد أولى دول العالم في إنتاج البن والسكر وعصير البرتقال واللحوم وفول الصويا والإيثانول وخامات الحديد إضافة إلى عدد كبير آخر من المواد الخام.

وفي مجال الثروات المعدنية وإمكانات التعدين فقد أصبحت شركة فال دو روي دوس Companhia Vale do Rio Doce والتي تم خصخصتها في 1997- عام 2006 - ثاني أكبر شركات التعدين عالميا؛ وذلك حين ضمت إلى ملكيتها شركة إنكو، وهي شركة كندية لإنتاج النيكل (Schmitz and Teixeira (2008)). ويتألف سوق الأسهم البرازيلي من 60 % من أسهم سلع المواد الخام، والنسبة الباقية لسلع المواد غير الخام.

أما حصة الصادرات القائمة على الموارد الطبيعية فقد ارتفعت في العقد الأخير، وتبلغ هذه الحصة 55 % من إجمالي الصادرات، لكن البرازيل زادت من تصدير السلع التقنية ذات المستوى المتقدم والمتوسط، إضافة إلى بعض السلع المصنعة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال أصبحت شركة إمبرير Embraer واحدة من كبريات

شركات تصنيع الطائرات في العالم من خلال تركيزها على قطاعات تسويقية بعينها (خاصة في مجـال رحـلات الطيران التجارية والعسكرية ورجال الأعمال).

وبناء على بيانات وزارة الصناعة والتجارة، أصبحت شركة إمبريير أكبر مصدر في البرازيل بين عامي 1999 و2001، وبقيت بين عامي 2002 و2004 ثاني أكبر شركة مصدرة في البلاد؛ ومن ثم فإن البرازيـل خلال سعيها لتحقيق نمو اقتصادي تزاوج بين الإنتاج عالي التقنية والإنتاج القائم على المواد الخام غير المصـنعة؛ وذلك من أجل الاستفادة من مواردها الطبيعية الهائلة. ولعل أفضل الأمثلة على هذه المزاوجة ما تمثلـه شـركة البترول البرازيلية بتروبراس وشركة التعدين البرازيلية فال دو ريو دوس.

ويعبر تاريخ إنتاج البترول والإيثانول في البلاد عن كيفية تغلب البرازيل على عدة عقبات وقفـت في سـبيل استغلال وتطوير التقنيات المتقدمة لاستكشاف موارد البلاد الطبيعية. ومع الاكتشافات الجديدة لاحتياطيـات البترول في المياه العميقة لحوضي كامبوس وسانتوس، ستصبح البرازيل واحدة من دول العالم الكبرى في إنتـاج وتصدير البترول، كما توضح ذلك الأسطر التالية.

أ- إنتاج البترول

على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية بذلت البرازيل جهدا كبيرا لزيادة طاقتها الإنتاجية الكليـة وبصـفة خاصة من البترول. وقد كان ذلك هدفا طويل الأجل للحكومة البرازيلية؛ فقد نشأت شركة بتروبراس في عام 1954، ومنحتها الحكومة احتكارا في مجال التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره. وفي عام 1997 - وفي ظل إدارة الرئيس كاردوسو- أنهى البرلمان البرازيلي 40 سنة من احتكار بتروبراس لقطـاع الـنفط. وتم إنشاء هيئة البترول الوطنية ANP في عام 1997مع تكليفها بمسؤولية منح تراخيص التنقيـب والإنتـاج، وتفويضها فيما يرتبط بذلك من إجراءات.

وقد نظّم قانون البترول عملية تحرير كافة القطاعات الأخرى المرتبطة بإنتاج النفط، وإن كان قد حفظ لشـركة بتروبراس حقوقها في استخراج البترول في المناطق التي تثبت أنها حققت فيها استثمارا. وما تـزال بتروبـراس تسيطر على معظم سوق النفط البرازيلي؛ فعلى سبيل المثال تتحكم هذه الشركة في 95 % من إنتاج الـنفط الخام في البلاد؛ ولذلك فمن الناحية الفعلية فإن المنافسة في قطاع النفط في البرازيل محدودة.

وعلى أية حال، فبعد أن فقدت بتروبراس حقوق الاحتكار، زاد الإنتاج بشكل واضح حـتى إن معـدل نمـو الإنتاجية العمالية قد تضاعف. فبين عامي 1976 و1993 كان هذا المعدل ينمو بمعدل سـنوي مقـداره 4.6 % بينما وصل إلى 13.6 % بين عامي 1993 و2001.

وكما كان متوقعا، فإن تحديد المنافسة أدى إلى زيادة إنتاجية قطاع البترول البرازيلي. ورغم أن شركة بتروبراس خاضعة للحكومة، إلا أن رأس مالها لا يخضع للتعتيم أو التغطية، وتعتبر الشركة من أفضل المؤسسات الصناعية إدارة في البلاد، وذلك على النقيض من الشركات البترولية التي تديرها الدولة في كل من فنزويلا والمكسيك.

ومن باب المقارنة بين "جارين مختلفين" في تأمين الاحتياجات النفطية يلاحظ أنه بينما زاد الاعتماد بشدة على استيراد البترول في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، مضت البرازيل في منحى عكسي ونجحت في خفض اعتمادها على واردات الطاقة ليس فقط من خلال زيادة الإنتاج المحلي من النفط بل من خلال تطوير وزيادة إنتاج الإيثانول. ويعرض شكل (6) لصافي حصة واردات النفط في كل من البرازيل والولايات المتحدة بين عامي 1980 و2007.

ومن الشكل نلاحظ أن صافي حصة واردات النفط في الولايات المتحدة قد زادت من نحو 37 % في عام 1980 إلى 60 % في عام 2007، أما في البرازيل فقد تناقص صافي حصة واردات النفط من نحو 80 % في عام 1980 إلى أقل من 5 % في عام 2007، وأصبحت الدولة مكتفية ذاتيا في عام 2008.

وتتفق نقطة البداية في الانخفاض الحاد في اعتماد البرازيل على النفط مع تلك الفترة التي تم فيها إسقاط حقوق الاحتكار التي تمتعت بها شركة بتروبراس؛ ومن ثَم فإن صدمة النفط العالمية التي حدثت في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول عام 1973 لم يكن لها أثر ملموس في البرازيل سواء على معدلات النمو، أو تذبذب الناتج الإجمالي، أو التضخم.

وتعد البرازيل اليوم ثاني أكبر منتج للنفط في أميركا الجنوبية بعد فنزويلا. ويحتوي حقلا البترول كامبوس وسانتوس، واللذان يقعان في جنوب شرق البلاد، على الغالبية العظمى من احتياطات النفط المؤكدة في البرازيل، كما يسهمان بأكبر قدر من الإنتاج النفطي في البلاد. ويتم استخراج معظم النفط البرازيلي من منطقة المياه بالغة العمق في المنطقة البحرية المواجهة لسواحل المحيط الأطلنطي.

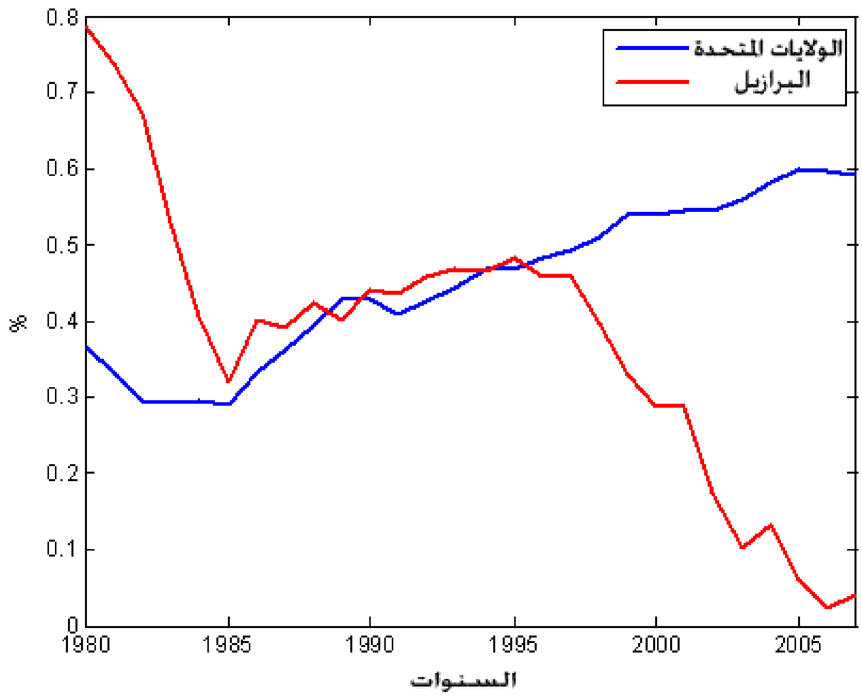
وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009 أعلنت شركة بتروبراس عن اكتشافها لخامات نفطية تقدر بنحو 6 إلى 8 بليون برميل في حقول قديمة (تضم كلا من النفط والغاز الطبيعي)؛ وذلك في حقل تيوبي Tupi الواقع ضمن حوض سانتوس، على بعد نحو 300 كم من ساحل ريو دي جانيرو. وتقع هذه الاحتياطات المكتشفة في المياه الواقعة على عمق يزيد عن 18.000 قدم أسفل مياه المحيط.

وتعد اكتشافات حقل تيوبي الجديدة أكبر الاستكشافات النفطية خلال السنوات السبع الماضية. فضلا عن أن النفط المختزن في المياه العميقة يبدو أنه أخف وأكثر نقاءً من بقية نفط الحقول البرازيلية الأخرى. وأعقب

الإعلان عن حقل تيوبي استكشافات جديدة في نطاق المياه العميقة تضم حقول كاريوكا، وإيـارا، وجيـورا، وباراتي، وبيم تي – في، وتيوبي سول.

وقد قدر رئيس هيئة البترول الوطنية كافة الاحتياطات المحتملة في حوض سانتوس بنحو 80 بليون برميل، وإذا ما أصبح استخراج هذه الكميات مجديا تجاريا؛ فستصبح البرازيل حينها واحدة من كبرى دول العالم في إنتـاج وتصدير البترول.

شكل (6) صافي حصة واردات النفط في كل من البرازيل والولايات المتحدة



المصدر: Energy Information Administration office

ولا يمكن إغفال تأثير استكشافات المياه العميقة في البرازيل على أسواق النفط العالمية. وعلى أية حال سـتكون هناك تحديات كبيرة تنتظر التغلب عليها حتى يمكن استخراج النفط من تلك المناطق بشكل تجاري ومربح. ومن أهم هذه العوائق التغلب على طبقة سميكة من الملح الصخري الصلب أثارت جدالا بشـأن كيفيـة اختراقهـا وصولا إلى المخزون النفطي. كما أن المخزون النفطي في المياه العميقة يحتوي على نسب تركيز عالية من الغـاز الطبيعي إلى جانب البترول، وكي تتمكن البرازيل من حسن استخراج هذا الغاز فإن عليها أن تحضر مـن الآن بنى أساسية صناعية، وتجهيزات تقنية عالية.

وكنتيجة لذلك فإن إنتاج المشروعات النفطية الصغيرة هو المجال المؤكد خلال السنوات القليلة المقبلة، أما تطوير الاستخراج من المخزون الضخم في المياه العميقة فمن المستبعد أن يحدث في المدى القريب. فحين أعلن عن استكشاف حقل تيوبي كانت أسعار النفط تقترب من 100 دولار للبرميل، لكن الأسعار انخفضت بعد ذلك مما وضع استخراج النفط من ذلك الحقل محل تساؤل حول حسابات التكلفة والعائد.

ولا يمكن في هذه الحالة إغماض العين عن التحديات التقنية والمالية، وإن كانت بتروبراس ذات تاريخ زاخر بالإنجازات في استخراج النفط، وتشتهر بأنها واحدة من أفضل الشركات في العالم في استخراج النفط من المياه بالغة العمق.

ب- إنتاج إيثانول قصب السكر

يعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل؛ فبعد أزمة الطاقة في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 (في ذلك الوقت كانت البرازيل تعتمد بشدة على الواردات النفطية) أطلقت الحكومة العسكرية في البرازيل البرنامج الوطني لإنتاج الكحول. وقد وجه هذا البرنامج لزيادة إنتاج الكحول من قصب السكر، فضلا عن تحديث وتوسعة معامل تقطير السكر القائمة بالفعل، وتطوير وحدات إنتاجية جديدة. وقد قدم هذا البرنامج حوافز ضريبية لتوسعة صناعة السكر، ولقي مساندة من استثمارات القطاعين العام والخاص. وقد خولت حكومة البرازيل شركة بتروبراس الحق في شراء وتوزيع إيثانول قصب السكر في البلاد.

كما قدمت الحكومة قروضا ميسرة الفوائد وضمانات ائتمانية من أجل إنشاء معامل تكرير جديدة، وفرضت ضرائب عالية على ضخ مشتقات البترول من الجازولين. كما ألزمت الحكومة وسائل النقل باستخدام وقود ممزوج بنسبة لا تقل عن 22 % من الإيثانول(6). وكانت النتائج مذهلة؛ فبين عامي 1975 و1979 زاد إنتاج الإيثانول بنسبة 500 %. ثم انطلقت المرحلة الثانية من المشروع في 1979، حين وقعت البرازيل عقودا مع شركات السيارات الكبرى لإنتاج محركات تعتمد على الإيثانول بنسبة 100%. كما قدمت الحكومة دعما لسائقي التاكسي لشراء سيارات تعمل بالإيثانول فقط.

وخلال مطلع ثمانينيات القرن العشرين ازدهر برنامج الإيثانول في البرازيل مع ارتفاع أسعار النفط عالميا، والرعاية الحكومية للبرنامج، وتغطية البنك الدولي لجزء من نفقات المشروع. وفيما بين عامي 1979 و1985، تضاعف إنتاج الإيثانول في البرازيل ثلاث مرات. لكن هذا البرنامج -البديل لاستهلاك الطاقة- بدأ يواجه صعوبات كبيرة في منتصف الثمانينيات مع انخفاض أسعار النفط، وبداية ارتفاع أسعار السكر. واضطرت الحكومة لرفع أيديها عن رعاية البرنامج خاصة مع الانخفاض الملموس في أسعار النفط عالميا في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات. ولأن القصب يستخدم في أغراض عديدة غير الإيثانول فقد عاد منتجو القصب

من جديد إلى إنتاج السكر بدلا من الإيثانول. لكن مع ذلك تم الحفاظ على شبكة نقل الإيثـانول في البرازيـل للاستغلال المستقبلي.

وفي عام 1988 وفي ظل إدارة الرئيس كاردوسو، أجرت حكومة البلاد عدة تغـييرات في برنـامج إنتـاج الإيثانول. فقد تم الحد من احتكار شركة بتروبراس لتوزيع الإيثانول، ورفعت الحكومة أيديها عن الـتحكم في أسعار الإيثانول في السوق. كما تم خفض معظم الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة لإنتاج الإيثانول، وإن بقيت الضرائب المفروضة على إنتاج الإيثانول في حدها الأدنى. كما أعادت الحكومة تحديد نسبة الإيثانول الممزوجـة مع الجازولين إلى 24 % في 2002.

وقد أوضح استيعاب تقنيات جديدة في السنوات الأخيرة في البرازيل أن الإيثانول بديل موثوق لمصادر الطاقـة؛ ففي عام 2002 قدمت شركة فورد نوعا جديدا من السيارات المتوافقة مع استخدام الإيثانول، وتبعتها شركة فولكس فاغن في عام 2003. وهذا النوع المتوافق يمكنه العمل مع أنواع الوقـود الثلاثـة: الإيثـانول، أو الجازولين، أو أي نسبة مزج من الاثنين معا. كما قدمت الحكومة حوافز للمستهلكين لشراء السيارات المتوافقة مع الإيثانول؛ وذلك من خلال خفض ضرائب الشراء بنسبة 2 % مقارنة بالسيارات التي تعمل محركا ا فقط بالجازولين.

والسيارات المتوافقة مع استهلاك الإيثانول لا تكلف أكثر من غيرها؛ ففي عام 2004 كان إنتاج هذا النوع من السيارات قد بلغ 328.300 سيارة قبل أن يقفز حجم الإنتاج في عام 2008 إلى 5 ملايين سـيارة. واليوم تبلغ نسبة السيارات الجديدة المنتجة في البرازيل والمتوافقة مع استهلاك الإيثانول 90 %.

وبحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية AEIA تعد البرازيل واحدة من أكـبر دول العـالم إنتاجـا للإيثانول، وأكبر مصدر لهذا النوع من الوقود عالميا. وإضافة إلى ذلك، فإذا وضعنا في الحسبان كافة عمليـات إنتاج الوقود، سنجد إيثانول قصب السكر ينتج 9.3 وحدة طاقة، وهو معدل أكثر إنتاجا من أي مصدر آخر ينتج الإيثانول من غير قصب السكر مثل بنجر السكر والحبوب والغلات الزراعية (كالذرة والقمح والشـعير) والتي تقل فيها نسبة الإيثانول مقارنة بقصب السكر بنسبة 2 إلى 1.

وفضلا عما سبق، فإن العوادم المنبعثة من حرق الإيثانول -والتي قد تتسبب في ارتفاع حرارة المناخ (بسبب ما يعرف بغازات الصوبة)- أقل بنحو 90 % من نظير ا المنبعثة من استهلاك الجـازولين. وتواجـه صـادرات البرازيل من الإيثانول صعوبات فرض رسوم جمركية عالية في بعض الأسواق، على نحو مـا تفـرض الولايـات المتحدة 54 سنتا على كل جالون من الإيثانول. والسبب وراء هذه الرسوم أن الولايـات المتحـدة تصـنف الإيثانول كـ"صناعة ناشئة"، علما بأن هذه التعريفات يتم تجديد فرضها بشكل دوري على مدى ثلاثين سـنة مضت.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج الإيثانول من قصب السكر لا يشغل من الأراضي الزراعية في البرازيل سوى 1%. وهو ما يعني أن بوسع البرازيل تغطية نصف حاجتها من الجازولين بنسب متزايدة من إيثانول قصب السكر دون أن تؤثر على مساحة الأرض الزراعية التي تنتج المحاصيل الغذائية.

ومعظم قصب السكر المزروع لإنتاج الإيثانول يأتي من جنوب وسط البلاد، وبحسب بيانات المعهد الوطني البرازيلي للأبحاث المكانية INPE فإن نحو 65 % من التوسع الذي تم مؤخرا في زراعة قصب السكر قد تم على أراضي مستصلحة كانت تعاني من التدهور والإهمال في جنوب وسط البلاد.

وفي هذا الصدد أكدت البرازيل، أن اكتشاف النفط في المياه العميقة في جنوب شرق البلاد لن يصرفها عن المضي قدما في استثمار إنتاج الإيثانول، وغيرها من مصادر الوقود الحيوي.

الخلاصة

تمتعت البرازيل على مدى العقود الثلاثة الماضية باستقرار في الاقتصاد الكلي، وانخفاض في التضخم، ونمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخل، وانحسار نسبي للفقر. كما أن الاقتصاد البرازيلي صمد في وجه الأزمة المالية العالمية التي تركت أثرا سلبيا على معدل النمو في اقتصاديات العديد من بلدان العالم النامية منها والمتقدمة. يدل على ذلك أن معدل النمو في البرازيل -في أوج الأزمة المالية (عام 2008)- بلغ نحو 5.1%، ومن المقدر أن يستمر محافظا على هذا المعدل (تشير توقعات البنك المركزي البرازيلي إلى أن معدلات النمو ستصل بنهاية عام 2010 إلى 6 %).

وإضافة إلى ما سبق فإنه لأول مرة في تاريخها، تبدو البرازيل اليوم مجهزة تماما لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية. وتتسلح البرازيل لذلك بسعر صرف مرن، واحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، كما أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتناقص بشكل ملحوظ، كما أن البنك المركزي البرازيلي يدير نظاما يهدف إلى تحقيق مستوى معقول من التضخم.

كما يتميز سعر الفائدة الحقيقي بارتفاعه، وهو ما يعني أن البنك المركزي بوسعه الاستمرار في خفض سعر الفائدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. والأهم مما سبق، أن العدوى التي أحدثتها سندات الرهن العقاري لم تنتقل إلى النظام البنكي البرازيلي، ومن ثم لم يتعرض هذا النظام لخسائر في السندات المالية المدعومة بالأصول ومشتقاتها. أما الوساطة المالية، والتي تعد منخفضة في البرازيل مقارنة بمعايير الدول المتقدمة، فتقوم بها بشكل أساسي مؤسسات محلية وتخضع لرقابة حكومية شديدة. وليس هناك نفوذ استقطابي في القطاع المالي البرازيلي. وتسهم البنوك العامة بنحو 40 % من إجمالي الائتمان الخاص في البلاد، وهو أمر بالغ التكلفة بالمعايير الدولية.

وبناء على هذا -وعلى نحو ما أشارت مجلة الإيكونومست بتاريخ 5 مارس/أذار 2009- فإن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر في الائتمان البرازيلي بقدر ما أثرت في دول أخرى.

ومن زاوية أخرى، نمت الطبقة الوسطى في البرازيل نتيجة استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي، والسياسات العامة الهادفة إلى محاربة التفاوت في الدخل، ومشروعات البنية الأساسية الضخمة التي ما زالت تحت الإنشاء. ونتيجة لما سبق فإن الاستثمار الخاص والاستهلاك المحلي سيصبحان المصدرين الرئيسيين للنمو في السنوات المقبلة. ولكن مع ذلك ما تزال البرازيل تواجه عقبات صعبة تحول دون استمرار نمو الإنتاجية، وفي مقدمة تلك العقبات ضعف مستوى كل من البنية الأساسية العامة ومخزون رأس المال البشري، والمستوى المرتفع من تجريد ملكية الاستثمار الخاص، وعدم ضمان حقوق التملك.

ويجب أن تضع الحكومة الإصلاحات الاقتصادية على أولويات أجندتها، خاصة خفض الضرائب، والحد من الإنفاق الحكومي (وبصفة خاصة في برامج الضمان الاجتماعي)، وإعادة تنظيم سوق العمل. وبوسع هذه الإصلاحات أن تحد من ممارسات الاقتصاد غير الرسمي، وتزيد من الإنتاجية. ومن الإصلاحات الأخرى المهمة تحسين الاستثمار وحقوق الملكية. كما أن جهود زيادة كل من البنية الأساسية ومخزون رأس المال البشري (كما ونوعا) هي بمثابة العوامل المحورية للتنمية المستقبلية في البرازيل.

وبإجراء مثل هذه الإصلاحات، ستتمكن البرازيل من استكشاف إمكانات نموها، خاصة تلك الإمكانات المرتبطة بمزاياها الطبيعية، وما بحوزتها من مسطحات مائية واسعة، وحرارة متوفرة يمكن استغلالها في توليد الطاقة المتجددة، ومساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، ونظام ري فعال يمكن البلاد من زراعة أكثر من محصول في العام.

من هنا، وبعد هذه الرحلة الطويلة مع الاقتصاد البرازيلي، يمكن القول: إن المستقبل بالفعل "قد طوى أشرعته أخيرا على مرافئ البرازيل".

تيبجو كافالاكانتي، أستاذ مشارك في جامعة بيرنامبوكو في البرازيل، يدرس مادة الاقتصاد منذ عام 2003، ويحاضر منذ 2007 حتى الآن في كلية الاقتصاد بجامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة. حصل كافالاكانتي على الدكتوراه من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة عام 2001. أصدر أكثر من 17 بحثا بعضها منفردا وبعضها الآخر بالاشتراك مع آخرين. صدر له العديد من الكتب، كما قدم عشرات الأوراق البحثية لورش عمل وحلقات نقاش معنية بالتنمية الاقتصادية في البرازيل نظمتها مراكز دراسات مرموقة وجامعات ذات سمعة عالمية.
ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

الهوامش والمصادر:

(*) مؤشر جيني هو مؤشر لقياس عدم المساواة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، ويتراوح مؤشر جيني بين صفر وواحد (0 – 1)، وكلما اقتربت القيم من 1.00 دل ذلك على زيادة عدم المساواة (التفاوت) في الدخول. (المحرر)

(1) في مقدمة هذه السياسة فرض حواجز جمركية وغير جمركية، مثل فرض حظر كامل على استيراد عديد من السلع. كما شملت عملية التصنيع البرازيلية مشاركة فاعلة من رأس المال الأجنبي. ولمزيد من التفاصيل عن سياسات التصنيع البرازيلية وسياسات ضبط الاقتصاد الكلي، انظر: دراسة Baer (2008) .

(2) باستخدام منحنيات إنجل Engel curves شككت دراسة Carvalho Filho and Chamon (2006) في النتيجة القائلة بأن هناك انخفاضا في معدل النمو الحقيقي للاقتصاد البرازيلي في فترة ما بعد الإصلاح. وأوضحت هذه الدراسة أن نمو الدخل الأسري خلال الفترة من 1987 و2002 قد بلغ 4.5 %، متفوقا على تقدير 1.5 % الذي تم الحصول عليه من خلال خفض قيمة الدخل الاسمي المحسوب وفقا لمؤشر أسعار المستهلك.

(3) في الفترة الأخيرة تبنى عديد من الدول النامية نوعا من الإعانات المالية المشروطة كآلية لمكافحة الفقر، وسوء التغذية، وعدم التساوي في الدخل. ومن أشهر الأمثلة على ذلك برنامج بروجريسا Progresa في المكسيك، فضلا عن عديد من البرامج المماثلة في العالم، ومنها مشروع في مدينة نيويورك (انظر للتفصيل: Currie and Gahvari. 2008).

(4) في حقيقة الأمر تبنت الحكومة البرازيلية عدة وسائل (كفرض ضريبة 2 % على انتقال الأموال) للسيطرة على تدفق رأس المال، وتقدير قيمة سعر الصرف.

(5) تقوم هذه الفرضية على أن وفرة الموارد الطبيعية نقمة لا نعمة؛ فالدول غنية الموارد تؤدي حسب هذا المنطق أداء أسوأ مقارنة بالدول الفقيرة في موارد مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن وغيرها من الموارد غير المتجددة؛ ومن ثَم يعتقد البعض أن وفرة الموارد هي المسبب الأول للفشل الاقتصادي، وهو ما ينضوي على القول بأن وفرة الموارد نقمة لا نعمة (انظر في ذلك على سبيل المثال: Sachs and Warner (1995)). لكن في مقالة حديثة خلصت دراسة إحصائية قام بها Cavalcanti, Mohaddes and Raissi (2009) إلى أن وفرة النفط على سبيل المثال هي في الواقع نعمة لا نقمة.

(6) لتحليل تـاريخي عـن برنـامج الإيثـانول في البرازيـل راجـع Schmitz, Seale and Buzzanell (2007) and Weidenmier, Davis, and Aliaga-Diaz (2008)

المراجع

Alston, L., Melo, M. A, Mueller, B. and C. Pereira (2008). "Political Institutions, Policymaking Processes and Policy Outcomes in Brazil", IADB Working Paper R-509.

Antunes, A., Cavalcanti, T. and A. Villamil (2008). "The Effects of Financial Repression on Entrepreneurship and Economic Development", Journal of Monetary Economics 55: 278-297.

Araujo, A. and B. Funchal (2009). "Credit Markets in Brazil: Institutional Reforms and Growth", Working Paper, IMPA-Instituto de Matemática Pura e Aplicada.

Baer, W (2008). The Brazilian Economy: Growth and Development. Lynne Rienner Pub- lishers, 6th Edition.

Bezerra, J. and T. Cavalcanti (2009). "Brazil's Lack of Growth". In: Love and Baer, Eds. Brazil Under Lula: Economy, Politics, and Society under the Worker President, Palgrave Macmillan.

Bridgman, B., Gomes, V., and A. Teixeira (2008). "Sustainable Miracles: Protection and Competition in the Brazilian Oil Industry," Working Paper, Bureau of Economic Analysis.

Carvalho Filho, I. and M. Chamon (2006). "The Myth of Post-Reform Income Stagnation in Brazil," IMF Working Paper 06/275.

Cavalcanti, T. and M. Corrêa (2009). "Cash Transfers to the Poor and the Labor Market", Mimeo, University of Cambridge.

Cavalcanti, T. and J. Jalles (2009). "Macroeconomic Effects of Oil Price Shocks in Brazil and in the United States", Mimeo, University of Cambridge.

Cavalcanti, T., Mohaddes, K., and M. Raissi (2009). "Growth, Development and Natural Resources: New Evidence Using a Heterogeneous Panel Analysis". Working Paper, University of Cambridge.

Currie, J. and F. Gahvari (2008). "Transfer in Cash and in-Kind: Theory Meets the Data," Journal of Economic Literature, 46(2), 333–383.

Kohli, A. (2004). State-Directed Development: Political Power and Industrialization in the Global Periphery. Cambridge University Press.

Levine, R. (1997). "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. Journal of Economic Literature XXXV: 688–726.

Sachs, J. and M. Warner (1995). "Natural Resource Abundance and Economic Growth", NBER Working Paper 5398.

Schmitz, T., Seale, J. and P. Buzzanell (2007). "Brazil's Domination of the World's Sugar Market", Working Paper, Arizona State University.

Soares, F. V., Soares, S., Medeiros, M. and R. Osório (2006). Cash Transfer Programmes in Brazil: Impacts on Inequality and Poverty", United Nations Development Programme Working Paper 21.

Schmitz, J. and A. Teixeira (2008). "Privatization's Impact on Private Productivity: The Case of the Brazilian Iron Ore". Review of Economic Dynamics 11: 745-760.

Weidenmaier, M., Davis, J. H., and R. Aliaga-Diaz (2008). "Is Sugar Sweeter at the Pump? The Macroeconomic Impact of Brazil's Alternative Energy Program", NBER Working Paper 14362.

الباب الثالث
الدور الإقليمي والدولي

معالم السياسة الخارجية البرازيلية

كلوفيس بريجاجوا وعاطف معتمد[9]

في عام 2007 توجه مركز بروكينجز الأميركي إلى الباحث والأكاديمي المخضرم روردان رويت Roett سائلا إياه عما يراه في أفق المستقبل البرازيلي. الإجابة التي قدمها رويت، العاكف عل مدى أربعين سنة على دراسة السياسة البرازيلية، حملت مخاوف من أن ما تشهده البرازيل من تقدم يذكرنا بشعار الغرانديزا Grandeza (التقدم العظيم) الذي شهدته عام 1967؛ ففي ذلك العام حققت البرازيل نموا اقتصاديا خيل معه للجميع أنها ستصبح قوة دولية مهيمنة، غير أنه لسوء الحظ ما إن جاء عام 1982 حتى انتهت تلك الفترة بأزمة ديون حادة بددت أحلام الصعود الدولي.

تعلمت البرازيل الدرس، وتراجعت المخاوف عاما بعد آخر، حتى إن الرئيس البرازيلي "لولا دا سيلفا" وهو يحزم أمتعته لمغادرة القصر الرئاسي في أكتوبر 2010 كان يترك خلفه إنجازا في السياسة الخارجية يراه المراقبون نجاحا "خلاّقا" يعد مسارا يحتذى لدول الجنوب والعالم النامي رغم حداثة التجربة البرازيلية.

يرجع المؤرخون الفضل فيما تشهده سياسة البرازيل الخارجية من تقدم ليس فقط للرئيس "لولا" بل إلى سلفه فيرناندو هنريك كاردوسو (1995- 2003) الذي كان دوما يؤكد أنه "ليس من العدل حبس إمكانات البرازيل الزراعية والصناعية داخل حدودها السياسية"؛ فالبرازيل لدى "كاردوسو" و"لولا" تستأهل مكانة دولية تتجاوز موقعها الهامشي على خريطة القوى الكبرى.

---

9 مزج المحرر هنا بين ورقتين، هما:

Clóvis Brigagão (2010) Brazil´s role in the Regional and International arena. Unpublished report prepared for Aljazeera Centre for Studies. Doha Jan.2010، وعاطف معتمد عبد الحميد (2010) قراءة في ملامح السياسة الخارجية البرازيلية. ورقة أعدت لمركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. مايو/أيار 2010.

يدلنا التاريخ السياسي للبرازيل على طبيعة علاقا ا الدولية والإقليمية، فحتى عام 1822 كانت البرازيل مستعمرة برتغالية لا تملك الكثير في السياسة الخارجية العالمية. ومنذ الاستقلال وحتى عام 1889 لم تكن "إمبراطورية" البرازيل تحمل من السياسة الإمبريالية سوى الاسم، أما الواقع فشهد انشغالا داخليا لتثبيت معالم الدولة وترسيخ حدوها. وحين تم إعلان الجمهورية على يد الجيش في 1889، لم تنعم الدولة فعليا بصفة "الجمهورية" إذ كانت دون تمثيل مدني في الميدان السياسي، ومن ثم لا يحتفظ الأرشيف الدولي للعلاقات الخارجية بشيء مميز عن البرازيل.

وعلى مدار مائة سنة (1889 – 1988) لم يكن للبرازيل سمعة تذكر في محافل السياسة الخارجية، وإن حضرت حضورا رمزيا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية من خلال علاقا ا التحالفية مع بعض القوى الأوربية. وقبل إقرار الدستور البرازيلي الجديد (1988) وبداية تأسيس نظام حكم ديموقراطي منذ عام 1985 لم يكن اسم البرازيل حاضرا في حلبة السياسة العالمية.

غير أن البرازيل خلال ربع القرن الماضي (1985-2010) صنعت "مفاجأة كاملة" بتقدمها نحو ميادين شتى في عالم السياسة الخارجية؛ فخلال تلك الفترة دخلت البرازيل عهدا جديدا؛ إذ بدأت عملية تكامل إقليمي مع الأرجنتين، وتشكيل اتحاد ميركوسور التجاري. وبشكل متزامن، تسربت العولمة إلى البلاد حاملة معها آثارا متعددة في كافة ا الات، واتخذت البرازيل خطوات بالغة المهارة للاندماج في المنظومة العالمية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الأمني، وذلك حين شاركت البرازيل بفاعلية في مهام حفظ السلام، فضلا عن سعيها الجاد للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ورغم اندفاعها إلى هذا العالم الرحب تلزم البرازيل نفسها بمبادئ دولة عصرية ديموقراطية تؤمن بعدم التدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى، وحل ال اعات عبر الوسائل السلمية، واحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

تقوم الدبلوماسية البرازيلية على احترام القوانين الدولية، والمشاركة في المنظمات متعددة الأطراف؛ فالبرازيل كانت عضوا في عصبة الأمم، ثم عضوا في الأمم المتحدة منذ تأسيسها. كما تنتمي البرازيل إلى منظمة دول الأميركتين OAS، ومنظمة التجارة العالمية، كما أ ا -في كثير من الأحيان- على تواصل مع المنظمات الأخرى، وعضو في اتفاقات متعددة الأطراف.

ومنذ تاريخ مبكر، دعمت البرازيل مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على نحو ما حدث من مشاركة البرازيل في قوات الأمم المتحدة في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر فيما عرف دوليا بأزمة السويس عام 1956. ومنذ ذلك التاريخ شاركت البرازيل في العديد من مهام حفظ السلام؛ فمن بين 60 مهمة سلام

اضطلعت ا الأمم المتحدة، شاركت البرازيل في 30 مهمة، أغلبها في مهام "حفظ" السلام وليس في مهام "تدخل" قوات السلام(***).

وفي دول أميركا الجنوبية تحتفظ البرازيل بتاريخ قوامه 150 سنة من الاتفاقات السلمية مع دول الجيران، وعلاقات حسنة وتعاون وثيق مع عشر دول في القارة، وتنطلق الدبلوماسية الخارجية البرازيلية من مبدأ راسخ يرى أن " تخوم البرازيل يجب أن تبقى دوما مصدر تعاون واستقرار لا منبعا للعداء والصراع".

المراقبون لتاريخ السياسة الخارجية البرازيلية عبر ربع القرن الماضي يصفون ما تشهده البرازيل بمرحلة "تحولات" أخذت البرازيل إلى عالم الجيوبوليتيكا الواسع، في هذا العالم أتقنت البرازيل حزمة من المناورات، في مقدمتها تطويع الدبلوماسية والسياسة الخارجية لخدمة الاقتصاد والربح التجاري. وليس أدل على ذلك من أن التحول الذي شهدته البرازيل في سياستها الخارجية قد رفع من صادرا ا إلى العالم العربي في السنوات الخمس الأخيرة بأكثر من 200 %، وإلى إفريقيا بنسبة مماثلة، وإلى الأرجنتين بنحو 400 %، وهو ما مثل طوق نجاة أنقذ البرازيل خلال الأزمات المالية العالمية المتعاقبة في العقد الأخير، وفيما بين 2003 و 2006 فقط تضاعف حجم الصادرات البرازيلية ككل.

تقوم معالم مرحلة التحولات على عدة أعمدة، أهمها السعي إلى توحيد وتكامل قارة أميركا الجنوبية في مجال حفظ السلام والنقل والمواصلات والاتصالات، والتقارب مع قارة أفريقيا، وعقد حوار بناء مع العالم العربي (دون أن تفقد اتصالها مع اسرائيل). وتشمل المرحلة أيضا المبادرة التاريخية التي طرحتها البرازيل عام 2003 متزعمة ا تشكيل مجموعة العشرين خلال قمة منظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك، فضلا عن التحدي الذي تمثله البرازيل للاعبين الدوليين ومطالبتهم - بجرأة موزونة- بإفساح مقعد دائم لها في مجلس الأمن.

علاقات الجوار الإقليمي

حينما كانت البرازيل خاضعة لنظام حكم عسكري طوال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، قامت "عقيدة الأمن القومي" على ضرورة احتفاظ البرازيل بعلاقات تحالف قوية مع الولايات المتحدة. ثم بدأت لاحقا في انتقاد السياسة الخارجية الأميركية، وراحت تختط لنفسها جا أكثر استقلالية، وكان من تجليات ذلك -على سبيل المثال- أن رفضت التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية باعتبارها معاهدة تمييزية تفرق بين الدول.

وعلى مدار السنوات الثماني الماضية (فترة عهد الرئيس لولا) يراقب عديد من مراكز الأبحاث ودعم اتخاذ القرار في الولايات المتحدة ما يسمى في واشنطن نزوعا برازيليا نحو التقارب مع دول القارة الأميركية الجنوبية من

خلال دعم العلاقات مع كوبا وفنزويلا، وتطوير حوار الجنوب-الجنوب في مقابل فتور العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب.

تغفل هذه المراكز أن ذلك الفتور جاء مواكبا لفترة رئاسة جورج بوش التي حفلت بعلاقات متوترة مع عديد من دول العالم الثالث ودول الجنوب والتي وصلت إلى أسوأ مراحلها بغزو واحتلال العراق وأفغانستان، والتدخل الدامي في عدد آخر من الدول. ومن المتوقع أن تتجه العلاقات البرازيلية–الأميركية خلال العقد المقبل إلى تحسن وتوازن أفضل خلال إدارة الرئيس أوباما.

ولسنوات طويلة مضت كانت القضيتان الرئيستان في العلاقة بين واشنطن وبرازيليا، هما التعاون في انتاج الوقود الحيوي، وفي سبيل ذلك تم توقيع مذكرات تفاهم بين الجانبين ضمت معهما عددا من دول أميركا الوسطى. وفي المرتبة التالية تأتي قضية التعاون الثنائي في مجالات الحفاظ على بيئة الأمازون.

الابتعاد الحذر عن التحالف مع واشنطن سمح للبرازيل -في ظل أجواء صعود أحزاب اليسار في أميركا اللاتينية- بفرصة أكبر للتشابك والتنويع، والتحرر من الصيغ الأيدلوجية القديمة؛ فخطت لنفسها طريقا يهدف إلى أن تصبح لاعبا إقليميا ودوليا.

تقوم السياسة الخارجية البرازيلية في قارة أميركا الجنوبية على تبني النهج السلمي التفاوضي في حل المشكلات، وتخفيض حدة النزاعات بين دول القارة، وفي الوقت نفسه محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك. ولتنفيذ هذا الخط الإستراتيجي سعت البرازيل إلى إنشاء العديد من الاتحادات والمنتديات والتجمعات الرامية إلى تفعيل العمل جنوب الأميركي المشترك. وكان من أوائل هذه الكيانات اتحاد ميركوسور(MERCOSUR).

ورغم أن الحصاد التنموي لميركوسور لا يزال دون مستوى التوقعات إلا أن تقدما -ولو نسبيا- قد حدث. فخلال القمة الرئاسية لدول أميركا الجنوبية التي عقدت في مدينة برازيليا عام 2000 تم تشكيل منتدى لتعزيز البنى التحتية في مجالات الطاقة ووسائل النقل والاتصالات عرف باسم "مبادرة تكامل البنى الأساسية الإقليمية في دول أميركا الجنوبية IIRSA". وفي هذا الصدد يلعب البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بنك بنديس BNDES) دورا أساسيا في تمويل مشروعات التكامل المشار إليها سابقا، كما تشاركه بنوك ومؤسسات برازيلية أخرى، إلى جانب مؤسسة أنديان Andean للتنمية، وبنك التنمية جنوب الأميركي IABD.

ولم يقتصر الأمر في بناء الكيانات الإقليمية على اتحاد ميركوسور فقط، وإنما امتد ليشمل تأسيس تجمعات أخرى لخدمة أغراض بعينها، من ذلك ما أسفرت عنه القمة الرئاسية لدول أميركا الجنوبية التي عقدت في البرازيل عام

2008؛ وذلك حين تم تشكيل اتحاد عرف باسم "اتحاد الدول جنوب الأميركية"، المعروف اختصارا باسم اتحاد الأوناسور UNASUR، والذي مثل المسعى البرازيلي إلى تأسيسه نقطة انطلاق كبرى في السياسية الخارجية للبرازيل.

كما تم تشكيل "مجلس الدفاع المشترك لدول قارة أميركا الجنوبية" (CDS) وذلك بمشاركة وزراء دفاع كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأوروغواي وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو وغويانا وسورينام وفنزويلا. ولا يهدف مجلس الدفاع المشترك إلى خلق تحالف عسكري على غرار حلف الناتو مثلا، كما ليس من المنتظر منه أن يشكل قوة مسلحة مشتركة بين دول القارة، وإنما تتمثل أهدافه الرئيسة في تقديم الوسائل الداعمة لبناء جسور من الثقة بين دول القارة، وتفعيل التكامل الإقليمي، وفتح الأبواب أمام تشاور وتعاون مشترك في قضايا الدفاع الخاصة بدول أميركا الجنوبية. والمأمول من هذا المجلس أن يلعب دورا حيويا في حل نزاعات الحدود السياسية المشتركة بين بعض دول القارة، ومواجهة الإرهاب والنزاعات الانفصالية والتمردات المسلحة.

لا تمنع الأسس والمرتكزات السابقة من حدوث بعض التوترات بين البرازيل وجاراتها من فترة لأخرى، وإن كانت توترات عارضة لا تدوم طويلا. فعلى سبيل المثال، أمر الرئيس البوليفي إيفو موراليس في مايو 2006 الجيش باحتلال وتأميم كافة شركات النفط والحقول البترولية في البلاد، وفي مقدمتها تلك الخاضعة لاستثمار شركة بتروبراس البرازيلية، وهو ما سبب أزمة مؤقتة بين البلدين. ونشبت أزمة جديدة في العام التالي حين وجه الزعيم الكوبي فيدل كاسترو في أبريل 2007 نقدا لاذعا لتعاون الولايات المتحدة والبرازيل في انتاج الوقود الحيوي على حساب المحاصيل الغذائية ضمن ما اسماه "إبادة جماعية" للفقراء والجوعى والمعدمين.

وفي نفس العام لم تسلم البرازيل من انتقاد الزعيم الفنزويلي هوجو تشافيز لمجلس الشيوخ البرازيلي معتبرا إياه "دمية" في يد الولايات المتحدة، وذلك بعد انتقاد مجلس الشيوخ البرازيلي للرئيس الفنزويلي بسبب تضييقه على الحريات، وحالة عدم الديموقراطية التي تعيشها البلاد؛ مما يحول دون ولوجها إلى منظمة ميركوسور. وإن كانت الأمور قد هدأت مع قبول البرازيل بعضوية فنزويلا في منظمة ميركوسور في 2008 في الوقت الذي وافقت فيه أوروغواي والأرجنتين، ولم يتبق لحصول فنزويلا على العضوية النهائية سوى موافقة باراغواي ذات الموقف المتحفظ من سياسات شافيز.

الجنوب بوابة الانطلاق الدولي

خروج البرازيل إلى العالم الخارجي وبصفة خاصة عالم الجنوب يحمل تفسيرين، أحدهما طوباوي يرى في البرازيل صاحبة رسالة نهضوية واعية تسعى إلى كسر احتكار وهيمنة الشمال على الجنوب، والثاني براغماتي يرى في كل ما تلعبه البرازيل من حراك مع دول الجنوب منهجا محترفا يفتح أسواقا جديدة لترويج السلع والمنتجات البرازيلية. على هذا النحو تمد الجهود الدبلوماسية البرازيلية بساطا واسعا تتدفق عليه سلع البرازيل إلى دول

العالم؛ فعالم اليوم لم يعد هو العالم الذي يبني علاقاته على أسس أيديولوجية، كما كان يحدث إبان المعسكرين الشيوعي والرأسمالي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين.

تحتضن البرازيل اليوم أكبر عدد من السفارات الإفريقية مقارنة بأي دولة أخرى في أميركا اللاتينية، وفي نفس الوقت تتفوق البرازيل على أية دولة أخرى في أميركا اللاتينية في عدد سفاراتها وقنصلياتها العاملة في القارة الأفريقية. ولم يقم أي رئيس برازيلي في التاريخ بزيارة القارة الافريقية بتلك التكرارية التي حققها الرئيس الحالي لولا دا سيلفا (2003 - 2010).

وعلى الرغم من التنافس على تزعم الساحة الدولية فإن العلاقات الإستراتيجية قد تطورت لدرجة جعلت الصين تقترب تدريجيا من مكانة ثاني أكبر شريك تجاري للبرازيل (بعد الولايات المتحدة). وقد حققت الصين والبرازيل جهودا لتطوير التعاون العلمي والتقني، وكان أبرز معالم تلك الجهود إطلاق مشروع القمر الصناعي البرازيلي- الصيني لدراسة الموارد الطبيعية.

غير أن الجهود الدولية التي تقوم بها البرازيل توحي أيضا بأن هناك أهدافا أخرى في مقدمتها تعديل بنية النظام الدولي، وخاصة عضوية مجلس الأمن، وطريقة أداء ومنهج واتفاقات منظمة التجارة الدولية، وتعديل محاور معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. كما تمضي البرازيل في علاقات تجارية في مجال الصناعات الدوائية مع الهند فضلا عن جهودها في غرب أفريقيا لمكافحة مرض الملاريا في جزر ساوتومي.

المرتكزات الأساسية التي تحكم السياسة الخارجية البرازيلية على المستوى الدولي هي الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الساعية إلى دعم السلام العالمي، والمشاركة في حفظ الأمن الدولي، فضلا عن الوقوف في وجه سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من الأهداف والمبادئ التي قامت من أجلها هذه المنظمة الدولية.

وبعد عودة المسار الديموقراطي إلى البرازيل أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، انضمت البرازيل - كما سبق القول- إلى العديد من المنظمات الدولية التي ترى أنها مفيدة في تحقيق الأهداف سابقة الذكر. وقد أسهم في قبول البرازيل عضوا في هذه المنظمات مجموعة من العوامل في مقدمتها مكانة البرازيل كقوة إقليمية؛ والوزن النسبي للبرازيل على الساحة الدولية؛ والشفافية التي تتحلى بها السياسة الخارجية البرازيلية.

وهناك العديد من القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي توليها البرازيل عناية فائقة وهي ترسم أسس ومرتكزات سياستها الخارجية، وتنشط دبلوماسيتها في متابعة تنفيذها، على رأس هذه الموضوعات قضية المحافظة على البيئة.

فقد أعادت البرازيل تقديم نفسها -منذ مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام 1992- كمشارك ولاعب أساسي في مجالات التعاون البيئي متعدد الأطراف.

وتدرك البرازيل جيدا أهمية الجدال الدائر حول النظام البيئي في الأمازون، كما تدرك أن الشبح الأساسي الذي يهدد أمنها يكمن في أخطار تدويل المشكلة البيئية في الأمازون. ولعل ما حدث من نقاشات ساخنة خلال القمة الخامسة عشرة للتغير المناخي التي عقدت في كوبنهاجن منتصف ديسمبر/كانون الأول 2009 مما يشير إلى ذلك.

ويمثل إقليم الأمازون دوما مكانا محوريا في فكر النخبة البرازيلية، فتولي الدولة عناية كبيرة بالنظام الإيكولوجي (**) لهذا الإقليم، والمؤلف من أنظمة فرعية تشمل المياه العذبة والغابات والتنوع الأحيائي النباتي والحيواني.

وقد تعامل الجيش البرازيلي باستمرار مع النظام الإيكولوجي في الأمازون باعتباره جزءا من مكونات الأمن الحدودي والدفاعي على المستوى القومي؛ وذلك لأنه منطقة نزاع حدودي، ومعقل للسكان الأصليين.

وتحاول البرازيل عبر سياستها الخارجية أن تقنع العالم بأنها دولة مسؤولة، تعرف واجباتها إزاء المحافظة على البيئة والمناخ العالمي. كما تنشغل السياسة الخارجية البرازيلية بموضوع "التجارة الزراعية" وما يلزمه من مفاوضات مستمرة مع القوى الزراعية الأخرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والهند والصين.

وأخيرا جاءت عضوية البرازيل في قمة العشرين لتجعل العمل داخل هذه المجموعة أحد أولويات السياسة الخارجية البرازيلية. فبعد الأزمة المالية العالمية حلت قمة العشرين -بشكل مباشر أو غير مباشر- محل قمة الدول الصناعية السبع (أو الثماني بإضافة روسيا). وصار هذا التجمع الجديد منتدى دوليا لاتخاذ القرارات العالمية. ومن مميزات هذا المنتدى أنه يعتمد منهجا أكثر ديموقراطية في اتخاذ القرار الدولي، وتحديد الأهداف الإستراتيجية (سواء على مستوى معالجة الأزمات أو المبادرة باتخاذ القرارات)؛ وذلك في القضايا الاقتصادية والمالية والتجارية.

ولما كان في مقدمة أعمال قمة العشرين قضايا التغير المناخي والطاقة (وفي مقدمتها الطاقة النووية)، والسلام الدولي والتحديات الأمنية، والإرهاب وحقوق الإنسان، فإن البرازيل -المعنية بهذه القضايا لا سيما المتعلق منها بالتغير المناخي- وجدت نفسها مجددا في مكانة دولية مهمة تمكنها من التأثير في القرار العالمي.

وفي كلمة الختام تجدر الإشارة إلى أن الكفاءة المؤسسية لوزارة الشؤون الخارجية البرازيلية لم يكن لها أن تحقق هذا النجاح لولا أشكال الدعم المختلفة التي تتلقاها من الأداء المميز للوزارات القادرة على المنافسة العالمية، مثل وزارات المالية والصناعة والتجارة والتي تتعامل مع مجالات فاعلة بداية من الزراعة ووصولا إلى العلوم والتقنية، ومن التعليم إلى العدل والقانون، فضلا عن الشركات والمؤسسات الكبرى. كما تسهم المقومات الفيدرالية في

زيادة مشاركة البرازيل عالميا؛ فالاتحادات الكونفيدرالية والفيدرالية وا الس الإدارية والاتحادات الجهوية والعمالية وغيرها، كلها تعمل على تحقيق مصالح قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات في البلاد.

(*) مزج المحرر هنا بين ورقتين، هما:

Clóvis Brigagão (2010) Brazil´s role in the Regional and International arena. Unpublished report prepared for Aljazeera Centre for Studies. Doha Jan.2010

وعاطف معتمد عبد الحميد (2010) قراءة في ملامح السياسة الخارجية البرازيلية. ورقة أعدت لمركز الجزيرة للدراسات، الدوحة. مايو/أيار 2010.

كلوفيس بريجا جاوا، أستاذ جامعي، ومدير مركز الدراسات الأميركية بجامعة كانديدو منديس في ريو دي جانيرو بالبرازيل. ومنسق مجموعة التحليلات الخاصة بمنع الأزمات والصراعات الدولية بمعهد الدراسات الإنسانية (GAPCOM) بالجامعة نفسها. بعد أن أكمل بريجا جاوا دراساته العليا في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة في السبعينيات من القرن العشرين عاد إلى البرازيل وتولى عدة مناصب ذات طبيعة أكاديمية وإدارية، كما شغل مواقع قيادية عديدة في حكومة ولاية ريو دي جانيرو. ويعرف بريجا جاوا في البرازيل على نطاق واسع ككاتب ومحلل سياسي في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وشؤون الأمن وقضايا السلام. يعمل منذ أبريل/نيسان 2009 حتى الآن باحثا زميلا في معهد نوبل بالنرويج. أما عاطف معتمد فقد سبق التعريف به.

(**) النظام الأيكولوجي هو النظام البيئي الذي تتفاعل فيه الأحياء المختلفة (النباتية والحيوانية والإنسان) مع بعضها البعض. وينطلق هذا النظام من فرضية أن المخلوقات عائلة، تعيش معا، وتتفاعل في استخدام مكونات النظام البيئي/الأيكولوجي. (المحرر)

(***) لمزيد من التفاصيل عن مهام حفظ السلام التي تضطلع ا البرازيل، انظر: "دور البرازيل في حفظ الأمن العالمي"، سارا دي سوزا في الملف ذاته. (المحرر)

الخيارات الإقليمية والدولية
للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد

دانييل فليمس[10]

يمكن للدول أن تمزج في سياساتها الخارجية بين إستراتيجيات مختلفة، وأن تنسج علاقاتها الخارجية على مستويات متعددة، وهذا ما تفعله البرازيل التي تقع بين مركز النظام العالمي الحالي من جهة وأطرافه من جهة أخرى. وقد أملى عليها موقعها الجغرافي هذا أن تتبع في سياستها الخارجية إستراتيجيات متنوعة؛ كما كان عليها أن تراعي في صياغة تلك الإستراتيجيات ثلاثة عوامل، هي:

أولاً: استمرار تفوق الولايات المتحدة، وبروز عناصر عالمية ذات قوة مادية معتبرة كالصين.

ثانيا: التداخل المتزايد بين القضايا العالمية والمحلية والإقليمية.

ثالثًا: تحديد إستراتيجيات السياسة الخارجية على خلفية نظامٍ دولي بصدد الخروج من النظام أحادي القطب إلى نظامٍ متعدد الأقطاب.

ونعتقد أنه سيكون لدول الجنوب وقادته دور محوري في سياق هذا التحول، وفي تحديد طبيعة النظام العالمي في المستقبل.

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث الخيارات الإستراتيجية المتاحة أمام السياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد.

ولعل الانطلاق من العام إلى الخاص، أي البدء بالحديث عن الشأن العالمي أولاً، يقدم أوفق مقاربة لموضوع بحثنا هنا؛ لذا ستبدأ الورقة بالبحث في تحولات النظام الدولي المحتملة، ودور البرازيل كقوة متوسطة في تحديد مسار هذا السياق. بعد ذلك سنعمل على تحديد موضع البرازيل إقليميا، ثم تحليل علاقاتها مع فنزويلا كقوة منافسة على الزعامة الإقليمية، قبل الوصول إلى التساؤلات المتعلقة بالخيارات الإستراتيجية المتاحة أمامها على الصعيد الإقليمي.

---

[10] دانييل فليمس، حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هامبورغ، وكان مجال دراسته الأساسي في القانون الدولي وأميركا اللاتينية. عمل فليمس لفترة أستاذا بنفس الجامعة قبل أن يلتحق باحثا أول بالمعهد الألماني للدراسات الإقليمية والدولية ومقره مدينة هامبورغ (GIGA). وفليمس عضو مجموعة دراسات القوى الإقليمية بالمعهد ذاته. كما اشتغل فليمس باحثا زائرا في العديد من مراكز الدراسات الأجنبية وبالأخص في البرازيل والهند وجنوب أفريقيا. أهم الحقول المعرفية الأساسية التي تحظى باهتمام فليمس هي العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، وسياسات الأمن والدفاع، والتعاون الإقليمي، أما التخصص المباشر فمتعلق بدراسات القوى الصاعدة عموما والبرازيل خصوصا. وله العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المنشورة باللغتين الإنجليزية والألمانية.

وأخيرا، نختم الورقة بالتركيز على التداخل المتزايد بين القضايا العالمية والمحلية، ثم الإشارة إلى الإستراتيجيات المعتمدة من البرازيل والرامية إلى الانضمام إلى صناع القرار في عالم الغد متعدد الأقطاب.

1. قوى جديدة في ساحة نظام جديد:

من القطب الواحد إلى عالم متعدد الأقطاب الإقليمية

لقد شهد العقد التالي لنهاية الحرب الباردة تزايدا ملموسا في عدد الأعمال الأكاديمية المتعلقة بصياغة حدود ومعالم الأقاليم والتكتل الإقليمي. وما فتئ الباحثون في العلاقات الدولية يشيرون إلى الدور الجديد الذي سيكون للقوى الإقليمية في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما مواصفات هذه القوى الإقليمية؟

والإجابة: هي أن القوى الإقليمية تحمل مواصفات الدولة باعتبارها:

- جزءًا من جهة أو إقليم محدد جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا.
- تتطلع وتطمح إلى دور قيادي في الجهة أو الإقليم الذي تقع فيه.
- تؤثر في رسم الملامح الجيوبوليتيكية، والأيديولوجية للإقليم.
- تستعرض ما لديها من موارد مادية وتنظيمية وأيديولوجية لازمة لبروزها كقوة إقليمية.
- يجمعها بالإقليم تداخلٌ اقتصادي وسياسي وثقافي.
- لها تأثير قوي على مجريات القضايا الإقليمية.
- تؤثر فعليا في تحديد أجندة الإقليم الأمنية.
- معترفًا ا كدولة قائدة، أو على الأقل تحظى باحترام الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم.
- عنصرا مندمجا على المستويين: العالمي والإقليمي، وفي المؤسسات التي تمارس فيها دورا، ولو بشكلٍ أولي، كممثلٍ ناطقٍ باسم المصالح الإقليمية.

يستعمل صامويل هنتنغتون مصطلح "النظام الواحد - متعدد الأقطاب" ليصف البنية الحالية للنظام العالمي؛ فيقول: "لقد انتقلت السياسة الدولية من مرحلة نظام الحرب الباردة ذي القطبية الثنائية إلى مرحلة القطبية الأحادية، لكن جهود القوة العظمى للحفاظ على نظام القطب الواحد حفز القوى الكبرى على بذل الجهود من

أجل السير باتجاه نظام متعدد الأقطاب. والآن يجد النظام الدولي نفسه بصدد الخروج من عقد أو عقدين من النظام الواحد - المتعدد، قبل الدخول فعليا في القرن الحادي والعشرين متعدد الأقطاب".

وقد يكون النظام متعدد الأقطاب نتيجةً لبروز أقطابٍ إقليمية أحادية تتحد فيما بينها لتوازن القوة العظمى. وعلى خلاف مقاربة موازين القوى، فإن نظرية "انتقال القوة" تفترض وجود نظامٍ دولي هرمي يهيمن عليه قوة عظمى في الذروة، إلى جانب قوى كبرى، ومتوسطة، وصغيرة خاضعة. والترتيب الهرمي، سواءً على الصعيد العالمي أو الإقليمي، هو انعكاس لتوزيع موارد القوة، ويقوم على البنى المؤهلة لأسباب القوة السياسية وعلى الموارد الاقتصادية كذلك، التي هي في خدمة القوى المهيمنة. وبدوره يعد الترتيب الهرمي للقوى الإقليمية محوريا بالنسبة للإطار النظري الخاص بتجمعات الأمن الإقليمي.

يميز (باري بوزان) و(أوله ويفر) بين القوى العظمى والقوى الكبرى التي لها تأثير على المستوى العالمي، وبين القوى الإقليمية التي -مهما عظُم تأثيرها محليا- لا تحظى بالاهتمام الكافي على الصعيد العالمي. وهذه الشريحة من القوى الإقليمية تضم عدةَ دولٍ، منها: البرازيل، ومصر، والهند، وإيران، وإسرائيل، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، ثم تركيا.

ويشار إلى دور هذه البلدان المتزايد في مجال الاقتصاد والسياسة العالميين منذ نهاية القطبية الثنائية من خلال أوصاف عدة من قبيل "القوى الصاعدة" و"القوى الكبرى" و"القوى المتوسطة" و"الدول المحورية"، و"القوى الإقليمية"، وغيرها. ويتم إطلاق نفس الأوصاف في نعت حالات مختلفة دون مسوغات عملية تجريبية. ولعل أحد أسباب هذا الغموض المفاهيمي يعود إلى مكانة هذه القوى في نقاط التقاطع بين السياسات الدولية والإقليمية، وهي المكانة التي يصعب الإحاطة بها بالاعتماد على مفهوم تحليلي واحد فقط.

ومع ذلك، فإن ما يجمع بين هذه الأوصاف المذكورة هو كونها تبرز مدى تعاظُم أهمية القوى الإقليمية بالنسبة للنظام الدولي متعدد الأقطاب مستقبلاً. ولعل بزوغَ قوى إقليمية أو أقطاب إقليمية أحادية، وتكون تجمعات أمنية إقليمية، والانتقال الإقليمي للقوة، بمثابة عوامل تؤشر على تزايد احتمال تطور "نظام علاقات دولية إقليمي ومتعدد".

وحين نتساءل عن سمات النظام الدولي متعدد الأقطاب، فإن الأمر مرهونٌ بمجريات الأمور على المستوى الإقليمي؛ ففي حال تمكنت القوى الإقليمية من أسباب القيادة والريادة في محيطها الجغرافي فإن اتحادا أو تحالفًا من القوى الإقليمية يمكنه السيطرة وفرض قواعد جديدة على السياسة الدولية. وعلى نحو ما يتساءل (نولته): هل ستمنح القوى الإقليمية المتعددة مزيدا من الانفتاح وحرية التحرك للبلدان الأقل قوةً؟

ففي هذه الحالة سيتحول نظام القطبية الأحادية-المتعددة إلى نظامٍ "عالمي خالٍ من الأقطاب"، أو يصبح عالمًا من أقطابٍ متعددة مؤلفة من مجموعة أنظمة إقليمية فرعية تتفاعل داخلها تجمعات دولية متجاورة.

وفي هذا الصدد يحسن بنا قبل النظر في المكانة الإقليمية للبرازيل، أو منطقة نفوذها، أن نولي اهتمامنا لسلوك هذه الدولة على الصعيد العالمي، خاصة إستراتيجية السياسة الخارجية البرازيلية في بناء تحالفات داخل المؤسسات الدولية.

1.1. القوة المتوسطة وبناء التحالفات في القضايا الدولية

حين نتتبع سلوك السياسة الخارجية البرازيلية وخياراتها على المستوى الدولي فبوسعنا حينئذ وصفها بأنها قوةٌ متوسطةُ الوزن.

لقد صنفَت القوى المتوسطة بناءً على مقاييس مختلفة؛ فقد وصف بعض المؤلفين هذه القوى اعتمادا على موارد قوتها، مثل: القدرات العسكرية أو القاعدة الديموغرافية والاقتصادية. وإذا كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الاقتصادية للقوى الصاعدة، فإن موارد قوتها المادية تلك تحتل المقاعد الخلفية حين يتعلق الأمر بالمفاوضات الخاصة بالقضايا الدولية.

ومن الملاحظ أن الحكومة البرازيلية، وعلى وجه أخص دبلوماسيي قصر "إيتا ماراتي" مقر وزارة خارجيتها، على وعيٍ تام بأن البرازيل لا تقوى بعد على منافسة القوى الكبرى المتمكنة؛ لذا فَجل الباحثين يقبلون بتعريف القوى المتوسطة الذي ينبني على أساس المواقف والتصرفات الدولية، بدلَ قدراتها المادية. ووفقًا لهذا التعريف بالسلوك والتصرف، فإن القوى المتوسطة تنهج "سياسة القوى المتوسطة" والتي تتسم بـ: "نزوعٍ نحو تبني حلولٍ متعددة الأطراف للمشاكل الدولية، والنزوع نحو القبول بصيغ التوافق في النزاعات الدولية، ثم النزوع نحو القبول بمفاهيم "المواطنة الدولية الصالحة" من أجل قيادة الدبلوماسية".

ويستعمل مصطلح القوة المتوسطة في مجال العلاقات الدولية لوصف الدول التي لا تتوفر على صفة القوة الكبرى، ولكنها تملك أسباب التأثير الدولي. ويعرف روبرت كيوهان القوى المتوسطة بأنها دولٌ يعترف قادتها بعجزهم عن التصرف بفعالية بمفردهم، بيد أنه بإمكانهم التأثير داخل مجموعة صغيرة أو عبر مؤسسات دولية.

ويقول روبرت كوكس: إن القوى المتوسطة لم تكن تتوفر على مكانة مميزة داخل المعسكرات الإقليمية خلال مرحلة الحرب الباردة، لكنها كانت ذات صلة وثيقة بالتنظيم الدولي. ويرى كوكس أن القوى المتوسطة تدعم التنظيم الدولي خدمةً لمصلحتها في وجود بيئة مستقرة ومنظمة، بدلَ السعي من أجل فرض نظرة أيديولوجية مسبقة بخصوص نظامٍ عالمي مثالي.

إن شريحة القوى المتوسطة تعيننا على فهم الإستراتيجية الموحدة والبنى المتحكمة في تصرفات البرازيل وشركائها الجنوبيين في "منتدى "إيبسا IBSA" للحوار والذي يضم الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا (India, Brazil, South Africa (IBSA) Dialogue Forum)؛ فلقد أطلق هذا المنتدى في يونيو/حزيران من سنة 2003 في برازيليا وزراء خارجية هذه البلدان بعد سلسلة من المحادثات غير الرسمية على هامش قمة الدول الثمانية في إيفيان (فرنسا). وفي سبتمبر/أيلول من نفس السنة قام زعماء تلك الحكومات بتأسيس القمة الثلاثية خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مشاركين بذلك في إفشال ندوة منظمة التجارة الدولية في كانكون (المكسيك) (Cancun, Mexico) عن طريق ممارسة ضغوط قوية لفرض إصلاحات جذرية متعلقة بأنظمة دعم الزراعة في العالم المتقدم. ويجتهد كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا في ممارسة الضغوط من أجل إصلاح الأمم المتحدة بشكل يسمح للدول النامية بالقيام بأدوار أكبر. وفي الوقت الذي تبدو فيه مبادرة المنتدى - على هذا النحو - محاولةً لتدعيم قدرة الدول النامية على التفاوض، فإن التعاون بين جنوب إفريقيا والهند والبرازيل يركز - في نفس الوقت - على مجالات تعاون ملموسة. وتمثل التجارة والطاقة والأمن والنقل أبرز قضايا التعاون داخل هذا المنتدى، لذلك يمكن تعريف منتدى "إيبسا" كتحالف إستراتيجي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية داخل المؤسسات الدولية، وكأرضية للتعاون الثنائي والثلاثي، وعلى المستوى الإقليمي، وبين دول الجنوب وبعضها البعض. وسيفضي هذا التعاون إلى فتح المجال واسعا، أمام دبلوماسية ثلاثية في القضايا الدولية.

وتتجلى الريادةُ الوظيفية لمنتدى "إيبسا IBSA" وللقمة الثلاثية بشكل واضح في مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛ إذْ تزعمت كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا تحالف 21 دولةً ناميةً خلال جلسات منظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة، وسعت لتوفير ظروف سوقٍ عالمية تمكن الدول النامية من الاستفادة من نفس الامتيازات في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات. وهكذا اجتمعت الترويكا (الدول الثلاث) من أجل استئصال العوائق غير الجمركية على التجارة المفروضة من طرف الدول المتقدمة. لكن القمة الثلاثية لم تكن دائما الناطق الرسمي باسم الجنوب حصرا؛ إذ إن منتدى منظمة التجارة الدولية بكانكون (المكسيك) لم يفشل لأن الدول الصناعية لم تقبل بتخفيض نسب دعم الزراعة بالقدر الكافي فحسب؛ ولكن أيضا لأن القمة الثلاثية لم تكن دائما تنطق باسم الدول المستوردة للمواد الغذائية، تلك الدول الأقل تنميةً والتي لا ترى فائدة من وراء تخفيض الدعم الزراعي في أوربا وأميركا طالما تحافظ على الأسعار منخفضةً.

إن أغلب الدول ذات معدلات التنمية المنخفضة هي من دول إفريقيا جنوب الصحراء وكذلك دول أميركا الجنوبية، وهي دول لم تشعر بأنها ممثلة من طرف "زعمائها الإقليميين". وفي الوقت الذي تعثرت فيه مفاوضات منظمة التجارة الدولية في شقها الخاص بالمحتوى، فإن البرازيل والهند، بالمقابل، تمكنتا من تحسين وضعيتهما في الترتيب الهرمي للتجارة الدولية. وخلال منتدى منظمة التجارة الدولية في جنيف سنة 2004، دعيت الدولتان للمشاركة في تأسيس مجموعة التحضير لقمة الخمسة برفقة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وأستراليا.

وخلال قمة الدول الثمانية المنعقدة في ألمانيا سنة 2007، دعيت كل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا (إلى جانب الصين والمكسيك) لإضفاء الصبغة الرسمية على الحوار الذي يجمعهم بنادي النخبة المكون من الدول المصنعة الأكثر غنى؛ وذلك عبر ما أطلق عليه سياق "هايليغندام" (Heiligendamm). وتعكس هذه الدعوات القبول المتزايد بوضع هذه الدول موضع الزعامة على الصعيد العالمي. وبالنظر إلى الريادة الوظيفية لتحالف القوى المتوسطة الصاعدة ومكانتها في النظام الدولي، فإنه يمكن اعتبار مواقف السياسة الخارجية لدول منتدى "إيبسا IBSA" قوة معادلة تحاول أن تعدل الترتيب الهرمي للنظام الدولي الحالي.

2.1. توازن ناعم في مقابل قوة جسورة

منذ سنة 2001، قامت الولايات المتحدة بالتنصل - من جانب واحد - من اتفاقية كيوتو المتعلقة بالاحتباس الحراري، وامتنعت عن المشاركة في المحكمة الجنائية الدولية، كما انسحبت من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الباليستية. وعلى الرغم من كل ادعاءاتها؛ فإن القوة العظمى الوحيدة لا تتحدث باسم المجتمع الدولي - ناهيك عن الحديث باسم الدول النامية - حين يتعلق الأمر بالقضايا المتعلقة بالنفوذ والسياسة الدوليين، انطلاقًا من حماية البيئة ووصولاً إلى الضربات العسكرية الاستباقية. ولعل السبب الرئيس وراء هيمنة الولايات المتحدة في ساحة العلاقات الدولية هو تفوقها العسكري؛ فواشنطن تنفق بمفردها ما يعادل 49% من إجمالي نفقات الدفاع عبر العالم، و60% من إجمالي نفقات البحث والتطوير. بعبارة أخرى، وباللغة المتداولة بين أهل الاختصاص في المجال العسكري، فإن الولايات المتحدة ستظل تحتل مركز الصدارة كقوة عظمى لوقت طويل؛ لذا فإنها أوقات صعبة على كل من يطمح إلى منافسة هذه القوة اعتمادا على تحالفات عسكرية (توازن خارجي)، وكذلك على كل من يطمح في بناء ترسانة عسكرية والتزود بالسلاح (التوازن من الداخل).

لكن القطبية الأحادية العالمية، كما يذهب إلى ذلك جوزيف ناي، تقتضي السيطرة على مجالين إضافيين هما: الاقتصاد العالمي، والمشاكل العابرة للدول، من قَبيل الإرهاب والجريمة والاحتباس الحراري والأوبئة؛ فقد تكون واشنطن قويةً، ولكنها ليست القوة الوحيدة؛ لذا فهي لن تستطيع بمفردها حل هذه المشاكل دون التعاون مع عناصر أخرى؛ ومن هنا قد يوفر هذا التعاون الفرصة للقوى الصاعدة كي تتخلص من عجزها الأبدي في القضايا الدولية.

إن غياب توازن القوى يبيح للقوي أن "يضع القوانين" لمن هو أقل قوةً منه، وأن يحور بنود المعاهدات لصالحه كيفما يشاء؛ وبذلك تبقى خيارات السياسة الخارجية للدول المعنية محدودةً جدا بالنظر إلى القوة الساحقة للمستأسد.

وعلى الرغم من أسباب التأثير المتزايدة التي يتمتع بها كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا؛ فإنها تظل على هامش النظام الدولي الحالي، ولا تتحكم إلا في قدر متواضع من الموارد المادية، كما تظل - من وجوه شتى - عالةً على واشنطن في الكثير من منافعها العامة.

وبناءً على كل ما مضى؛ فإن على إستراتيجية منتدى "إيبسا IBSA" أن تحدد طريقة ناجعة لرفع تحديات الترتيب الهرمي الدولي، وتحويل دول المنتدى إلى أقطاب قوة داخل نظام الغد متعدد الأقطاب. أما التوازن الناعم فإنه لا يمثل أي تحد بالنسبة للتفوق العسكري الأميركي، وكذلك الاكتفاء بالاعتماد على أدوات غير عسكرية بغرض تعطيل، أو إحباط، أو تقويض سياسة القوة العظمى الأحادية.

إن التوازن الناعم يتطلب إستراتيجيات مؤسساتيةً - من قَبيل تكوين تحالفات دبلوماسية محدودة أو اتفاقيات، خصوصا على صعيد الأمم المتحدة - بهدف كبح القوة الأميركية؛ كما يقتضي تمتين الروابط الاقتصادية بين القوى المتوسطة عبر تعاون قطاعي، بشكل قد يؤدي إلى ترجيح كفة ميزان القوة الاقتصادية بينها وبين واشنطن لصالحها وضد الأخيرة على المدى البعيد، إضافةً إلى مواجهة السياسة أحادية الجانب التي ترفع من تكلفة استعمال القوة الأحادية؛ وذلك من خلال تقليص عدد الدول التي باستطاعتها دعم التدخل العسكري الأميركي مستقبلاً.

إن نجاح منهج التوازن الناعم يستلزم ثلاثة شروط مسبقة يحددها (ت.ف. بول) على النحو التالي:

تزايد أهمية القوة المتزعمة وسلوكها العسكري لكن دون أن يشكلا - في الوقت ذاته - تحديا حقيقيا لهيمنة القوى الكبرى التالية في المرتبة..

أن تكون الدولةُ المهيمنةُ مصدرا رئيسيا للسلع الأساسية على المستويين: الاقتصادي والأمني؛ بحيث لا يمكن استبدالها أو التحرر من نفوذها.

ألاّ تكون مجابهةُ الدولة المهيمنة أمرا يسيرا، سواء رجع ذلك إلى أن جهود التوازن التي تبذلها الأطراف الأخرى أضعف من أن تحدث تغييرا، أو لأن هذه الأطراف لا تستخدم وسائلها العسكرية في المنافسة بشكل مباشر وعلني. وبينما تسعى دول التوازن الناعم إلى تبوأ مكانة الوصيف الدولي للقوى المهيمنة، فإن بوسعها الالتحاق بالطرف المهيمن وتقوية الروابط المؤسسية معه بهدف تحاشي ردود الأفعال الثأرية من قبل هذا الطرف.

وبالفعل، فإن كُلا من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا تحتفظ بعلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية في مجالات شتى، وبمستويات مؤسساتية متفاوتة؛ فعلى سبيل المثال وقع الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش ونظيره البرازيلي دا سيلفا اتفاقية تعاون بخصوص المحروقات البيولوجية في مارس/آذار من سنة 2007. وقد سبقها إبرام اتفاق آخر بخصوص التعاون في مجال الطاقة النووية لأغراض سلمية ما بين الولايات المتحدة والبرازيل سنة

1990. هذا بالإضافة إلى منظمة دول الأميركتين التي تجمع بين أعضائها كُلا من واشنطن وبرازيليا، إضافةً إلى أن الدولتين كانتا المفاوضين الأساسيين في مسار "اتفاقيات التجارة الحرة الأميركية". ولكن من ناحية أخرى، قد يكون المنتقدون لمقاربة التوازن الناعم على حق في قولهم بأن قضايا أخرى، مثل المصالح الاقتصادية وشؤون الأمن الإقليمي، تقدم تفسيرات بديلة لسياسات الدول الأقل قوة ولمواقفها، لكن هذه التفسيرات – بالمقابل - لا يلغي بعضها بعضا، بقدر ما يكمل بعضها البعض. فبينما تحجم واشنطن عن تهديد سيادة القوى المتوسطة الصاعدة، تفضلُ تحالفات التوازن الناعم البقاءَ في الظل.

في أعقاب اجتماع وزراء "إيبسا IBSA" الأول، شدد سيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل، في تصريحه على أن المنتدى لا يسعى إلى إحداث انقسامات جيو - سياسية جديدة، فإنما "هو مجموعة تعمل على إشاعة حسن النية ورسائل السلام ؛ فنحن لسنا ضد أحد"، وقد لا نتفق - تمام الاتفاق - مع تصريح هذا الدبلوماسي في حال تطبيق أدوات التوازن الهادئ على المنتدى. ويشير روبيرت بيب إلى جملة من تلك الممارسات التي يعتبرها أدوات ذلك التوازن، مثل: رفض الإقليمية، وتشابك الدبلوماسية، وتقوية الاقتصاد، وتأكيد العزم على المشاركة في تحالف توازن القوى.

إن التطورات السريعة التي عرفها منتدى "إيبسا IBSA" في السنوات الأخيرة تشير إلى وجود إرادة للمشاركة في ذلك التحالف، وتؤسس -في الوقت ذاته- لقاعدة تقوم عليها جسور الثقة المتبادلة؛ فلقد تم إعادة انتخاب دا سيلفا في أكتوبر/تشرين الأول من سنة 2006. وفي الهند نجا مشروع "إيبسا IBSA" من مخاطر التغيير الحكومي؛ فقد أعيد انتخاب رئيس الوزراء مانموهان سينغ في مارس/آذار من سنة 2009، وستستمر ولايته حتى سنة 2014. أما نظام جنوب إفريقيا السياسي الخاضع للمؤتمر الوطني الإفريقي فلا يترك مجالاً أمام تغيير جذري في السياسة الخارجية المقررة من طرف جاكوب زوما. وهكذا فإن الاستقرار السياسي يعبد الطريق أمام مبادرات سياسة خارجية جماعية للقوى الصاعدة المتوسطة.

إن باستطاعة الدول أن تمنع دخول الجيوش الأميركية إلى أراضيها، أو تحظر عبور قواتها البرية والبحرية من خلالها؛ فمثل هذه الإجراءات القوية - رغم ندرة اللجوء إليها نظرا لعلاقات واشنطن الثنائية مع القوى الجنوبية الثلاثة – يمكن للقوى المتوسطة اللجوء إليها أحيانًا؛ فقد "تجرأت" البرازيل على اتخاذ قرارات مشابهة - كما تدل القرائن على ذلك - ؛ حيث تم رفض طلب تقدمت به مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، في سنة 2002، عندما طلبت من البرازيل أن تمنحها الحق في استعمال قواعدها الجوية ومؤسساتها العسكرية الأخرى الموجودة في منطقة الأمازون، لكن البرازيل رفضت رفضا قاطعا أن تقام على أراضيها قواعد أميركية، كما رفضت منح الطائرات العسكرية الأميركية المشاركة في الصراع الكولمبي حق التحليق في مجالها الجوي. وبالرغم من مصالح البنتاغون الدائمة المتعلقة بالحالة الهندية؛ فإنه لا توجد قواعد عسكرية أميركية لا في الهند ولا في جنوب إفريقيا.

إن أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالاً من طرف البرازيل وشركائها في "إيبسـا IBSA" هـي تلـك الأدوات التي يسميها بول بـ"دبلوماسية الإشراك والشراكة"، و"دبلوماسية التقوية الاقتصادية". و تهدف التقوية الاقتصادية إلى نقل القوة الاقتصادية النسبية، بواسطة أقطاب تجارية وأشكال أخرى من التعاون القطاعي الـذي يدعم التنمية الاقتصادية للأعضاء، وصرف فرص التجارة بعيدا عن غيرهم. أما دبلوماسية الإشراك والشـراكة فهي توصيف لكيفية استعمال قوانين المؤسسات الدولية وإجراءاتها بغرض التأثير في السياسة الخارجية للـدول الأساسية "لقد صارت السيادة تعرف أكثر فأكثر لا بالقدرة على تحصين الدولة من التأثيرات الخارجيـة، بـل بالقدرة على المشاركة الفعالة في المؤسسات الدولية المختلفة؛ فلا يمكن أن تخفى علينا المنافع التي تدفع بالـدول المتوسطة نحو تفضيل التعددية والمؤسسات بما تهيؤه لها تلك المؤسسات من فضاء سياسي، وإمكانية بناء تحالفات جديدة بغرض محاولة التأثير في المعايير الجديدة بشكل يخدم مصالحها ويوازن أو يضعف خيارات القوة العظمـى؛ وبما تمنحه لها تلك المؤسسات من "فرص للتعبير" تمكنها من حشد الدعم السياسي داخل سوق أفكار واسـعة. وهكذا فإن الدول المتوسطة ستجتهد في استعمال المؤسسات الدولية إما بغرض حمايـة نفسـها ضـد المعـايير والقوانين والممارسات الضارة بمصالحها، أو بغرض تغيير المعايير الدولية المهيمنة باتجاه ما يناسب تطلعاتها.

توظف كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا مؤسسات النفوذ والتحكم الدولي، ولقاءات القمم من أجل بناء تحالفات جديدة تضمن مصالحها المشتركة؛ فقد تأسس "إيبسا IBSA" في سنة 2003 خلال قمة الثمانية في إيفيان، كما تأسست القمة الثلاثية خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس السـنة. وقـد توجـت إستراتيجيةُ استغلال المؤسسات الدولية من أجل بناء تحالف بين دول الجنوب بإنشاء قمة العشرين التي أثبتـت قدرتها على التأثير في المنظومة الاقتصادية الدولية خلال منتدى منظمة التجارة العالمية بـكانكون. وقد أثبتـت جولة الدوحة، على وجه الخصوص، قدرة هذه الترويكا على تحديد أجندة المؤسسة من أجل التأثير في المعـايير الدولية الجديدة خدمةً لمصالحها؛ فمن وجهة نظر "إيبسا IBSA"، فإن الهيكل الاقتصادي والمالي الحالي لم يكن أبدا في خدمة مصالح الفقراء في الدول النامية. فلقد قيل: إن العولمة الاقتصادية فاقمت التفاوت في الدخل داخل وعبر الأسواق الجديدة، وإن البلدان المعنية ترزح باستمرار تحت وطأة الفقر، وتعـاني التفـاوت الفـاحش في الدخل. وقد كان لتصنيف جنوب إفريقيا والبرازيل - بوجه أخص - في المرتبة 116 و117 على التوالي من بين 124 دولة على "سلم جيني" لقياس التفاوت في الدخل دور كبير في إطلاق مبادرة "الصندوق العالمي ضد الفقر والمجاعة" خلال قمة الثمانية في إيفيان من طرف الرئيس لولا دا سيلفا.

ويلاحظُ أن زعماء منتدى "إيبسا IBSA" يستعملون المنظمات الدوليةَ قاعدةً لتحدي شرعية النظام الـدولي القائم ولتغيير المعايير المهيمنة. وكما قال ثابو مبيكي (الرئيس السابق لجنوب إفريقيا)، وهو يتحدث بصفته رئيسا لمجموعة الـ 77 والصين خلال مؤتمر حركة عدم الانحياز في سبتمبر/أيلول من سنة 2006 المنعقد في هافانا:

لقد ساعد التعاون بين دول الجنوب على بروز صوت قوي يمثل الدول النامية في منتديات التعددية، خصوصاً فيما يتعلق بالمساعي الرامية إلى إحداث إصلاحات أساسية في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods).(*)

إن المراجعة الجذرية التي يقوم بها منتدى "إيبسا IBSA" تهدف إلى خلق نظام متعدد لا يخلو من قيم مستوحاة من "المواطنة الدولية الرشيدة". وفي الوقت نفسه، تسعى هذه القوى المتوسطة الصاعدة إلى الحفاظ على التوازن في مصالح وخيارات القوى الكبرى داخل المؤسسات العالمية. وتعتبر البرازيل والهند - على سبيل المثال - رابع وخامس أكثر الدول فعاليةً في آلية فض النزاعات داخل منظمة التجارة العالمية. وإلى جانب آخرين، تستعمل دول منتدى "إيبسا IBSA" المؤسسات الدولية للوقوف في وجه محاولات الولايات المتحدة استحداث معايير جديدة متعلقة باستعمال القوة، بما فيها الحرب الاستباقية، وتقييد السيادة بشروط، أو الحق في استعمال القوة بغرض تغيير الأنظمة. وبمعارضتها في مجلس الأمن المساعي التي قادتها الولايات المتحدة عام 2003 للحصول على الشرعية الدولية قبل غزوها العراق، استطاعت الدول الثلاثة (مع قوى أساسية أخرى) تجريد القوة العظمى من هذه الشرعية المنشودة، كما حاولت إحباط مخططاتها الحربية بتقليص عدد الدول المستعدة لخوض الحرب إلى جانب الولايات المتحدة. وهكذا استطاعت البرازيل وجنوب إفريقيا مثلاً، أن تدعما موقف مجموعة من دول أميركا اللاتينية الصغرى المعارضة للحرب بالرغم من حجم الضغوط الممارسة من قبل واشنطن.

وفيما يلي من حديث، سنسلط الضوء على الإستراتيجيات التي تطبقها البرازيل على الصعيد الإقليمي وداخل المؤسسات الإقليمية. ومن بين الأسئلة المهمة ذات الصلة بالموضوع السؤالان التاليان:

أولاً: كيف تكيف البرازيل ممارساتها باعتبارها اللاعب الأقوى في السياق الإقليمي؟

ثانيا: وما ردود أفعالها تجاه إستراتيجيات التوازن الناعم الصادرة عن دول أضعف؟

2. مجال نفوذ البرازيل: أميركا الجنوبية

اعتبرت البرازيل - لمدة طويلة - قوةً إقليمية خامدة في أميركا الجنوبية الموسوم بالانطواء على الذات. وقد ظلت سياسة البرازيل الخارجية تراوح بين علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأميركية وبين نظرة عالم ثالثية مغايرة.

ثم جاء الرئيس لولا دا سيلفا، واستفتح عهد إدارته الأولى بتحديد أولويات سياسته الخارجية جاعلاً على رأسها ازدهار أميركا الجنوبية واستقرارها. ومنذ ولايته الأولى وبرازيليا ماضية في تقديم خدمات الوساطة بين دول هذه القارة، مثل: بوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور، وفنزويلا. مقارنة بالمبادرات المحدودة للرئيس السابق كاردوسو

(1995-2002) والتي اقتصرت على جنوب أميركا كفضاء جيو-سياسي مميز عن بقية الفضاء الأميركي اللاتيني الأقل وضوحا.

ويمكن قياس نسبة وحجم التفاعل الاقتصادي والعسكري (سياسات الدفاع والأمن) استنادا إلى تقدير سـريع للمؤسســات الإقليميــة؛ فقــد تم إطــلاق مبــادرة "ســوق الجنــوب المشــتركة" مــع اتحــاد ميركوسور(MERCOSUR) ومعاهدة أسونسيون في سنة 1991. وتعاني هذه السوق مـن صـراعات تجارية مستمرة ومتجذرة بنيويا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، تعاني من اختلال في التوازن بين أعضائها؛ فعلـى صعيد جنوب أميركا تتحكم البرازيل في ناتج محلي إجمالي قدره حوالي 2 تريليون دولار أميركي، تليها الأرجنتين في المرتبة الثانية بـناتج محلي إجمالي قدره 520 بليون دولار، دون ذكر الاقتصاديات الإقليمية الأضـعف في المنطقة. وهكذا أصبحت هذه السوق اليوم ذات وضع خاص، فلا هي سوق مشتركة، ولا هي مجال تجارة حرة؛ فالبرازيل -على سبيل المثال- قلصت حجم صادراتها من حصة سوق الجنوب المشتركة إلى 7%.

أحدثت المبادرات الإقليمية -خاصةً التي أطلقتها إدارة دا سيلفا- تحولاً في منهج التعامل مع مؤسسات ســوق الجنوب المشتركة، باتجاه محاولة توسيع هذه السوق؛ أو بعبارة أخرى، الانتقال من سياســة خارجيــة يحركُهــا الاقتصاد والتجارة فقط، إلى تركيز سياسي أو إستراتيجي يهدف إلى بناء قاعدة قــوة إقليميــة تقــوم عليهــا دبلوماسية عالمية في النظام العالمي الجديد بعد انقضاء عهد القطبية الأحادية. ويمثلُ قبــولُ فــنزويلا عضــوا في ميركوسور (MERCOSUR) في يوليو/تموز من سنة 2006 دليلاً يؤكد من جديد نية البرازيل في توسيع ساحة المناورة في شمال أميركا الجنوبية. وقد اقتفت كل من البيرو وكولومبيا والإكوادور أثر بوليفيا وشـيلي في سنة 2003 لتلتحق وتوقع اتفاقيات شراكة مع سوق الجنوب المشتركة؛ وبتوسعها ذلك، تصبح هذه السوق منسجمةً جغرافيا -باستثناء سورينام وغويانا- مع "اتحاد دول أميركا الجنوبيــة" المعــروف اختصــارا باســم "الأوناسور UNASUR"، وهي المبادرة التي أطلقتها البرازيل في سنة 2004 لضم كــل دول أميركــا الجنوبية.

كما تلعب البرازيل كذلك دور الريادة في سياق التعاون من أجل الدفاع والأمن في جنوب أميركا.

إن حجم التفاعل (درجة المأسسة) في إطار الصراع المحكوم بقواعد التعددية القطبية ضد المخاطر الأمنية العابرة للدول أعلى بدرجة واضحة من التعاون الخاص بالدفاع. ويعتبر مؤتمر وزراء داخلية أعضاء ســوق الجنــوب المشتركة (MERCOSUR) أهم منتدى للتحاور بشأن هذه المخاطر وأنجع السبل المشــتركة لاحتوائهــا. ويتألف هذا المؤتمر من لجان عمل مختلفة، منها على سبيل المثال، مجموعة مكافحة جرائم المخدرات، ومجموعــة مكافحة الإرهاب. ومن ضمن الإنجازات المحققة على الصعيد العملي وجود عمليات مشتركة يتــولى قيادتهــا قوات من الشرطة الفيدرالية التابعة لدول السوق، ثم إنشاء مركز إقليمي لتدريب الشــرطة، وتفعيــل شــبكة معلومات إقليمية لتبادل المعلومات ذات الصلة بالأمن.

وفيما يخص التعاون العسكري والدفاعي، تعتبر بعثة الأمم المتحدة في هايتي (MINUSTAH) ذات أهمية بالغة بالنسبة لأميركا الجنوبية. هذه البعثة الساهرة على الاستقرار تتكون من وحدات عسكرية جنوب أميركية تحت قيادة البرازيل. وقد أثبتت لأول مرة في التاريخ قدرة دول أميركا الجنوبية على معالجة الأزمات الإقليمية بنفسها. وفي مارس/آذار من سنة 2008، اقترح دا سيلفا إنشاء مجلس دفاع أميركا الجنوبية، بهدف بلوغ تحالف دفاعي شبيه بالحلف الأطلسي، وكذلك، وعلى المدى البعيد، تكوين قوات عسكرية جنوب أميركية وصناعة أسلحة إقليمية، وسيكون للبرازيل دور الزعامة في هذا المجلس – تماما - كما هو عليه الأمر في اتحاد دول أميركا الجنوبية، بالنظر إلى أن نفقات البرازيل العسكرية ما بين 2005 - 2007 فاقت نفقات الأرجنتين وشيلي وكولومبيا وفنزويلا مجتمعة، وبالنظر كذلك إلى العوامل التالية:

أولاً: أن بناء مجلس دفاع أميركا الجنوبية سيعزز وضع البرازيل كقوة إقليمية ويدعم طموحها لتصير عضوا دائما بمجلس الأمن الدولي.

ثانيا: أن هذا المجلس قد يبدو مبادرة برازيلية الغرض منها التصدي لإنشاء قوات مسلحة مشتركة في إطار "البديل البوليفاري لأميركا" (بوليفاري، نسبة إلى سيمون بوليفار) (ALBA)، المدعوم من طرف الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز.

ثالثًا: وهو الأمر الأكثر إقناعا، يهدف المجلس إلى إبعاد الولايات المتحدة (والمكسيك) عن قضايا أميركا الجنوبية الأمنية عبر تغيير آليات "منظمة دول الأميركتين" لفض النزاعات، ولأن منطقة نفوذ البرازيل (أو حدودها الإقليمية) تحددها بالأساس قوة خارجية واحدة، هي: الولايات المتحدة؛ فإن هذه الحدود تطفو على السطح خلال المفاوضات بخصوص مجال التجارة الحرة للأميركتين (F.T.A.A.).

لقد تكرس وضع برازيليا بوصفها المناهض الرئيس لواشنطن، رغم أن بلدانا أخرى أميركو- لاتينية كانت مهتمةً بمجال تجارة حرة قاري. وهو الاهتمام الذي تجلى في إبرام كل من أميركا الوسطى ودول البحر الكاريبي (إضافة إلى كولومبيا، والبيرو، وشيلي) اتفاقيات تجارة ثنائية مع الولايات المتحدة؛ هذا دون ذكر المكسيك المرتبطة بالاقتصاد الأميركي عبر اتفاقية نافتا NAFTA للتجارة الحرة بأميركا الشمالية. وهو ما يجعل من الهيمنة الأميركية في شمال ووسط أميركا ودول البحر الكاريبي هيمنةً بلا منازع.

بعد ما تأتى لنا رسم الخطوط الفاصلة للإقليم عبر جملة من التفاعلات المؤسساتية الموازية للمواقف الإيجابية من التعاون، علينا أن نتساءَل هنا عن "الهُويات الجماعية" داخل هذا الإقليم.

وسنجد أن البرازيل وجيرانها في أميركا الجنوبية ينظرون إلى الوراء بغرض الوقوف عند سلسلة واسعة من التجارب التاريخية المشتركة، منها عهد سيادة القوى الاستعمارية حتى القرن التاسع عشر، وعهد الديكتاتوريات

العسكرية إلى غاية نهاية القرن العشرين، ثم مسارات الدمقرطة التي تلت ذلك. بالإضافة إلى هذا، تشترك هذه الدول في الانتماء إلى نفس القاعدة الثقافية المنحدرة من الجذور الإيبيرية ذات القيم المسيحية-الكاثوليكية. ويترسخ الإحساس بالهوية الجماعية المشتركة بسبب المشاكل الاجتماعية المشتركة، مثل انتشار الفقر بين قطاعات واسعة من الشعوب، مقابل تمركز الدخل العالي في يد النخبة.

من ناحية أخرى، تتحدد هوية هذه الدول بالتقابل مع "هوية جماعية سالبة، أخرى"؛ وتترسخ هذه الهوية بفضل تشابه المواقف ضد الفاعلين الخارجيين، وضد الولايات المتحدة الأميركية تحديدا. إن الرفض الجماعي لسياسات واشنطن الأحادية، وعدم القبول بمفاهيم "الدول المارقة" و"الحرب الاستباقية"، إضافةً إلى مواقف مجمل دول أميركا الجنوبية الناقدة لامتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الإسهام في تصحيح أوضاع البيئة (بروتوكول كيوتو لحماية البيئة)، وسياسة حقوق الإنسان (المحكمة الجنائية الدولية)، كل هذه الأمور ترسخ لدى تلك الدول الإحساس الجماعي بالوحدة. لكن بالرغم من اشتراك كل زعماء دول أميركا الجنوبية في الحديث عن القيم المشتركة، مثل: الديموقراطية وحقوق الإنسان، فإن هذا لا ينفي وجود خلافات حادة حول بعض الأمور (بعض دول أميركا الجنوبية مثل: فنزويلا شافيز وبوليفيا إيفو موراليس، لم تعد تتفق مع الآخرين على نموذج السوق الاقتصادية).

وكما سبقت الإشارةُ إلى ذلك قامت شيلي وكولومبيا والبيرو بإبرام اتفاقيات تبادل حر ثنائية مع الولايات المتحدة، بينما تسعى بوغوتا (العاصمة الكولومبية) إلى التعاون الأمني والعسكري مع واشنطن في إطار "خطة كولومبيا"؛ مما يولد لدى كاراكاس (العاصمة الفنزويلية) شعورا بالخطر من احتمال تدخل عسكري من طرف الولايات المتحدة. أما البرازيل فتلجأ إلى موقف معتدل وهي تحاول التوسط بين مواقف الأقطاب الدولية.

وقبل الحديث عن العلاقات الإقليمية والخيارات الإستراتيجية المتداخلة والمتاحة أمام البرازيل في أميركا الجنوبية، نعرج على إستراتيجيات السياسة الخارجية المحتملة من القوى الإقليمية.

1.2. الإستراتيجيات الإقليمية بين قيادات متنازعة وهيمنة متعاونة

تؤكد الدراسات التجريبية وجود تدن في درجات قبول الزعامة الإقليمية من طرف الدول المجاورة، مقارنةً بما تحظى به هذه الزعامة من قبول على الصعيد العالمي؛ فإذا كان باستطاعة مسارات التعاون الإقليمي في أميركا الجنوبية أو غيرها -مثل سوق الجنوب المشتركة، واتحاد دول أميركا الجنوبية، والاتحاد الإفريقي، ومجموعة جنوب إفريقيا للتنمية، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي- توفير قاعدة قوة لأكبر عدد من الأعضاء للبروز بمظهر القوي في القضايا الدولية من ناحية؛ فإن الديناميات الإقليمية، من ناحية أخرى، قد تحُد من خيارات الزعامات المتعلقة بالسياسة الخارجية، حيث إن القوى الثانوية تحاول أن تعرقل القوى الصاعدة بعدم منحها القدر الكافي من الاعتراف بالشرعية، إذ -ولاعتبارات شتى- تقوم كل من الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا –

مثلاً - بتقويض مكانة البرازيل كقوة إقليمية، وكذلك تعارض باكستان زعامة الهند؛ كما ترفض نيجيريا وزيمبابوي وغيرهما من الدول الإفريقية اتباع جنوب إفريقيا. والراجح عندنا أن الفاعلين الثانويين في تراتبية القوى الإقليمية، الذين يطلق عليهم اسم القوى الثانوية، أو قوى إقليمية متوسطة، يقومون بدور جوهري فيما يتعلق بالإقرار -من الداخل- بالزعامة الإقليمية، وبالتالي في تحديد حظوظ نجاح القوى الإقليمية في بلوغ أهداف سياساتها الخارجية. ولعل ما يحدد الوضع الثانوي هو نسبة ما تمتلكه هذه القوى من قُدرة مادية أو مقدار جاذبية ما تحمله من رسالة إيديولوجية.

وعلى الإجمال نستطيع أن نقول: إن القُوى الثانوية تستطيع بواسطة مقدراتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أن تؤثر في القضايا الإقليمية، وعلى القوى الإقليمية -بدورها- أن تأخذ آراءها مأخذ الجد قبل الإقدام على أي عملٍ دبلوماسي أو عسكري. وفوق ذلك فإن على القوى الإقليمية أن تدمج القوى الثانوية في حسابها باعتبار قدرها المحتملة على الحسم في النتائج بفعل طبيعة تحالفاتها. ومن ثَم يتعين علينا البحث في أسباب عدم الاعتراف بالزعامة على الصعيد الإقليمي.

من وجهة نظر الواقعية الجديدة، قد يفسر عدم الدعم الذي تنهجه القوى الثانوية انطلاقًا من مقاربة توازن القوى؛ فالدول المجاورة هي -مبدئيا- الأكثر تأثرا بتزايد قوة القوى الإقليمية؛ فكُلَّما زادت قوة هذه الأخيرة، تقلصت قوة الأولى، وللحفاظ على توزيع القوة الراهن، قد تقيم القوى الثانوية تحالفات مع فاعلين من داخل وخارج الإقليم لموازنة القوة الإقليمية الصاعدة.

وبهذا الاعتبار، فإن للقوى الثانوية حظوظاً كامنةً بالقرب من شركاء متعاونين ينتمون إلى أقطاب قوة خارجية، مثل: الولايات المتحدة والصين والمجموعة الأوربية، ومن وجهة نظر القوى الإقليمية، يكمن التحدي في تطوير إستراتيجيات سياسة خارجية تحفز القوى الثانوية وتجعلها تعترف لها بالزعامة. ونعتقد أنه في إطار سياق الاندماج الاقتصادي العالمي، واختلال التوازن بين القوى الإقليمية المعنية والقوة العظمى، يجب على مشاريع الزعامة الإقليمية أن تتوفر على حوافز مادية وأيديولوجية لفائدة التابعين، تعويضا لهم عما يخسرونه من قوة. وتعتبر القوى الثانوية فاعلاً محوريا في عملية البناء والحفاظ على بنى السيطرة الإقليمية في إطار الزعامة/الهيمنة التعاونية؛ فبدون دعم هذه القوى، لن تتمكن القوى الإقليمية من بناء قاعدة قوتها اللازمة لبلوغ أهداف سياستها الخارجية في القضايا الإقليمية والعالمية على السواء.

لكن ما العوامل التي يمكن أن تصبح محفزا للقوى الثانوية كي تقبل أو ترفض مطالبةَ القوى الإقليمية بالحق في الزعامة؟

أولاً: يبدو أن الشرط المسبق وراء التبعية الإقليمية هو توفر جملة من المصالح المشتركة بين القوى الإقليمية والقوى الثانوية.

ثانيا: لابد أن تتوفر القوى الإقليمية على ما يكفي من الموارد كي تستطيع منح المحفزات المادية للقوى الثانوية. وعلى الزعيم الإقليمي أن يكون على أتم الاستعداد كي يمنح منافع عامة، ويتحمل نفقات الإدماج العالية في شكل فتح أسواق بلاده، والمشاركة بفعالية في ضخ الاستثمارات داخل اقتصاديات القوى الثانوية.

ثالثًا: يجب أن يكون رصيد القوى الإقليمية من الأفكار والتصورات - ومنها تلك المتعلقة بالشرعية والسلطة الأخلاقية - كفيلاً بجعلها تقترح معايير وفيما تتضمن معتقدات وأفكار وتصورات الأتباع المحتملين، فتضمن بذلك قبولهم بمشاريعها القيادية.

ويقترح شين بورغس مفهوم "زعامة الإجماع/التراضي" لشرح نظرة بنيوية تتضمن انخراط الدول التابعة في سياق تفاعلي يستحثها على تبني مادة المشروع الإقليمي كما لو كان مشروعها.

رابعا: ومن الضروري أن تكون القيم والأفكار المطروحة من القوى الإقليمية متناغمة مع تصورات الشعوب والنخب السياسية في دول القوى الثانوية. وتزداد التصورات الشعبية أهميةً متى كانت أنظمة الحكم في تلك القوى ديموقراطية تلتزم بآراء الناخبين في رسم معالم سياستها الخارجية.

خامسا: على إستراتيجية السياسة الخارجية للقوى الإقليمية الاتصاف بضبط النفس واقتسام القوة على الصعيد الإقليمي، كي تسمح للقوى الثانوية بتقمص الزعامة في قضايا معينة؛ فإن السماح للأتباع الإقليميين بشيء من الانتفاع المجاني قد يزيد في ترسيخ زعامة القوى الإقليمية.

وسادسا: يجب العمل على تصريف نقص التماثل الحاصل في القوى الإقليمية عبر المؤسسات الديموقراطية؛ لأن علاقات التراضي والتبادل والعلاقات المؤسساتية بين القوى الإقليمية وأتباعها تظل - هي أيضا - مطبوعةً بنقص التماثل، ولو أنها لا توصف بالإمبريالية أو بالسيطرة. وفي المقابل، فإن غياب بنى التعاون الإقليمي أو إهمالها، تحولُ دون مشاركة عادلة للفاعلين الثانويين في صنع القرار الإقليمي ، وهو ما يضعف رغبتهم في الاتباع.

يقول ديفيد بالدوين: إنه بالإمكان ممارسة القوة من خلال إنشاء المؤسسات ورعايتها، ثم توظيف تلك المؤسسات، وعقد تفاعلات فيما بينها؛ فالقوى الإقليمية لها أدوار محورية في مؤسسات السيطرة الإقليمية، وكثيرا ما تكون وراء إنشائها. ويتوقف تأثير الزعامة الإقليمية على قدرتها على وضع أجندة التعاون، وهو ما يمكن بلوغُه إما عبر إستراتيجية تعاونية أو إستراتيجية هيمنة أُحادية لقوة متزعمة، أو عبر زعامة متعاونة. ويفسر المفهوم النظري (الزعامة المتعاونة) سبب انتهاج بعض الدول الكبرى سياسة المؤسسات الإقليمية، وتركيزها على تهيئة الظروف المواتية لها للقيادة عبر مؤسسات السيطرة الإقليمية، وترى في بناء المؤسسات الإقليمية نتيجة نموذجية للإستراتيجية الكبرى المتبعة من طرف القوى الإقليمية.

ومن هذه الزاوية، تتوفر إستراتيجية الزعامة (الهيمنة) المتعاونة على مزية الاستقرار، وهي معيار لقيـاس القـوة الإقليمية؛ فإن مراكمةَ القوة أمر في غاية الأهمية بالنسبة لكل قوة إقليمية تطمح إلى أن يكون لهـا دور عـالمي؛ فذلك يوفر لها قاعدة انطلاق لعرض قوتها في القضايا الدولية. ولبلوغ هذا الهدف يجب على الدولـة القائـدة صياغة مشروع سياسي يغري دول الجوار بالتماهي معه، وتبدو قدرة الدولة المتزعمة على وضـع الأجنـدات ضروريةً لمراكمة القوة في بعض القضايا (القدرة على المراكمة). في حال كان الزعيم المتعاون مـن أكثـر دول المنطقة فعالية في مجال الاقتصاد، خاصة عندما تكبر منافع السوق الإقليمية الموحدة. أما إذا كانت القوة الإقليمية محاطة باقتصاديات ضعيفة أوضعيفة جدا، فعندها تكون المنافع قليلة تكاد لا تذكر.

ولكن يجب أن يكون واضحا أنه بقدر ما تعطي إستراتيجية الزعامة المتعاونة -خصوصا على المـدى البعيـد- وعودا بتحقيق منافع، فهي تكلف ثمنا ونفقات؛ وذلك لعدة أسباب:

أولاً: لأن القوة الإقليمية تتقاسم القوة مع جيرانها بصفة دائمة، وداخل مؤسسات مشتركة تتوفر على كفاءات مهمة (اقتسام القوة).

ثانيا: على القوة الإقليمية القبول بالخضوع للإستراتيجية بعيدة المدى للمؤسسات الإقليميـة (القـدرة علـى الالتزام)؛ فقرارات القوى الإقليمية رهينةٌ بكُلفة الالتزام، وهي كلفة أعلى بالنسبة للاقتصاد الإقليمـي منـها بالنسبة للاقتصاد المعولم.

بالطبع، هناك روابط بين العوامل المذكورة التي تفيد تغير أشكال الزعامة المتعاونة؛ فحيثما تجتمع كفاءة مراكمة القوة، والقدرة على اقتسام القوة مع ضعف القدرة على الالتزام، فالأمر سيفضي لا محالة إلى زعامة متعاونة غير رسمية، أو إلى زعامة متعاونة على صعيد مؤسساتي متواضع.

بينما إذا اجتمع اقتسام القوة والقدرة العالية على الالتزام، مع ضعف القدرة على مراكمة القوة، فمن المنتظر أن يقع تحول باتجاه اتحاد متماثل في أحسن الأحوال. وعلى العكس من ذلك؛ فحيثُما تجتمع مراكمة القوة والقدرة العالية على الالتزام مع ضعف القدرة على اقتسام القوة، فمن المنتظر أن تتحول الزعامة المتعاونة إلى اتحاد غـير متماثل.

وحتى يكون اقتسام القوة فعالاً، ويتم تفادي الاتحاد غير المتماثل، فإن على البنية الإقليمية أن تغطي جملـة مـن القضايا القطاعية، وأن تمنح القُوى الثانوية فرصة التأثير الحقيقي في سياسة الدولة المسيطرة؛ ففي هـذا البـاب يكون اقتسام القوة بين القوى الإقليمية والقوى الثانوية حاسما؛ ذلك أن القوى الثانوية بإمكانها تقمص الزعامـة في مجالات معينة تخرج عن حدود الإقليم، وهي شريك محتمل للقوة العظمى.

يلاحظ الباحثون في مجال العلاقات الدولية ميلاً إلى عدم الاعتراف الإقليمي بمدعي الزعامة، ونزوعا نحو عـدم الإقرار بقوته من طرف دول الجوار؛ وهذا ليس في جنوب أميركا فحسب، بل في جنوب آسـيا، وفي إفريقيـا جنوب الصحراء كذلك.

وقد يعبر عن المعارضة للزعامة الإقليمية بالدعوة إلى زعامة إقليمية أصغر من طرف قوى ثانوية. وفي هذا الباب، توصف نيجيريا بأ ا "الضامن لاستقرار حيز إقليمي أصغر"، و"زعيم غرب إفريقيا"، و"شرطي إفريقيا الجديـد"، أما باكستان فتوصف بأ ا "منافس الهند" و"القوة الموازنة" في جنوب آسيا. وأما ف ويلا فيشار إليهـا كـ ـقوة إقليمية متوسطة، وزعامة إقليمية في جنوب أميركا اللاتينية، وهو مايفسر سياسة ف ويلا النفطية، ومشـروعها الإقليمي البديل للإدماج (ALBA).

إن الإستراتيجيات المطبقة من طرف القوى الإقليمية في علاقا ا الثنائية مع القوى الثانوية محوريةٌ لتوليد التبعيـة الإقليمية - من ناحية - كما قد ينظر إليها كعناصر مهمة أو نماذج من الإستراتيجية الإقليمية المتبعة من ناحيـة ثانية.

2.2. مقاربة البرازيل الإقليمية: كيف التعامل مع ف ويلا البوليفارية؟

يتم توزيع الموارد المادية، داخل اتحاد دول أميركا الجنوبية، بالتساوي نسبيا، مقارنةً بأنحاء أخرى من العالم؛ لهـذا علينا أن نعير الاهتمام إلى فاعلين آخرين في وسعهم أن يتنافسوا حول مكانة القوة الثانوية، من بينهم ف ويـلا والأرجنتين وشيلي، لكن وضع البرازيل كقوة إقليمية قد تأكد بفعل التوزيـع الإقليمـي للمـوارد الماديـة، وللحصول على إطلالة عامة، والتمكن من إجراء المقارنة، نقف على الجدول التالي المتضمن للمـوارد الماديـة، والعسكرية والديموغرافية والجغرافية والاقتصادية وموارد الطاقة.

إمكانات البرازيل ومواردها

ا ال العسكري	
النفقات العسكرية لعام 2006 (مليون دولار $ أميركي)	13.446
مرتبة البرازيل في النفقات العسكرية بين دول الأوناسور UNASUR	1
تقديرات عام 2006 لحجم القوات المسلحة (بالآلاف)	287

مرتبة البرازيل في حجم القوات المسلحة بين دول الأوناسور UNASUR	1
الطاقة	
الإنتاج النفطي في عام 2006 (مليون برميل / اليوم)	1,6
مرتبة البرازيل في إنتاج النفط بين دول الأوناسور UNASUR	2
إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2005 (بليون متر مكعب)	9,4
مرتبة البرازيل في إنتاج الغاز الطبيعي بين دول الأوناسور UNASUR	3
الاقتصاد	
حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 (تريليون دولار أميركي)	1,1
مرتبة البرازيل في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين دول الأوناسور UNASUR	1
م لة البرازيل في نمو مؤشر التنافسية بحسب إحصاءات عام 2007	72
مرتبة البرازيل في معدل نمو مؤشر التنافسية بين دول الأوناسور UNASUR	3
الديموغرافيا/الجغرافيا	
عدد السكان (مليون نسمة)	188,7
مرتبة البرازيل في الحجم السكاني بين دول الأوناسور UNASUR	1
المساحة (مليون كم مربع)	8,5
مرتبة البرازيل في المساحة بين دول الأوناسور UNASUR	1

إمكانات فـ ويلا ومواردها

ا ال العسكري	
النفقات العسكرية لعام 2006 (مليون دولار $ أميركي)	1.924
مرتبة فـ ويلا في النفقات العسكرية بين دول الأوناسور UNASUR	4
تقديرات عام 2006 لحجم القوات المسلحة (بالآلاف)	82
مرتبة فـ ويلا في حجم القوات المسلحة بين دول الأوناسور UNASUR	3
الطاقة	
الإنتاج النفطي في عام 2006 (مليون برميل/اليوم)	2.8
مرتبة فـ ويلا في إنتاج النفط بين دول الأوناسور UNASUR	1
إنتاج الغاز الطبيعي في عام 2005 (بليون متر مكعب)	27.5
مرتبة فـ ويلا في إنتاج الغاز الطبيعي بين دول الأوناسور UNASUR	2
الاقتصاد	
حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 (تريليون	0.181

دولار أميركي)	
مرتبة ف ويلا في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين دول الأوناسور UNASUR	3
م لة ف ويلا في نمو مؤشر التنافسية بحسب إحصاءات عام 2007	98
مرتبة ف ويلا في معدل نمو مؤشر التنافسية بين دول الأوناسور UNASUR	7
الديموغرافيا/الجغرافيا	
عدد السكان (مليون نسمة)	27
مرتبة ف ويلا في الحجم السكاني بين دول الأوناسور UNASUR	5
المساحة (مليون كم مربع)	0.912
مرتبة ف ويلا في المساحة بين دول الأوناسور UNASUR	6

مصادر هذه المقارنات:

Military: HDR 2006, http://hdrstats.undp.org/buildtables

Energy: CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

Economy: Human Development Report 2006, http://hdrstats.undp.org/buildtables/;

Growth Competitive Report 2006: World Economic Forum, http://www.weforum.org

Demo-/Geography: World Bank Data & Statistics (2006), www.worldbank.org

وفضلا عن المعلومات الواردة في المقارنة السابقة يلاحظ أنه بينما تتوفر البرازيل على أكبر المقدرات العسكرية في المنطقة، فإن نفقات شيلي العسكرية فاقت نفقات ف ويلا لسنة 2006، لكن عدد الطواقم العسكرية في ف ويلا يفوق عددها في شيلي والأرجنتين. وتعتبر ف ويلا أكبر منتج للبترول في المنطقة - بلا منازع - وتستعملُ ثروةُ البترول كسلاح سياسي في الحلبة الإقليمية.

والأرجنتين التي تنتج كميات من الغاز تفوق إنتاج ف ويلا والبرازيل، لا تعتمد في دبلوماسيتها الإقليمية على موارد الطاقة. ويفوق الناتج المحلي الإجمالي في الأرجنتين مثيله في ف ويلا؛ أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي موزعا على الأفراد، فتأتي شيلي في المرتبة الأولى، متقدمةً ف ويلا والأرجنتين والبرازيل، علاوةً على هذا؛ فإن الاقتصاد الشيلي أكثر قدرة على التنافس من الاقتصاد البرازيلي، والأرجنتيني والفنيزويلي، في حين تتوفر الأرجنتين على أكبر نسبة من السكان والأراضي مقارنة بف ويلا.

واعتمادا على هذه المؤشرات، يمكن اعتبار الأرجنتين وف ويلا قوى ثانويةً في منطقة اتحاد دول أميركا الجنوبية، لكن ف ويلا تقوم بدور محوري في دينامية الإدماج في الإقليم، بل يمكن اعتبار الاتحاد نفسه مبادرة برازيلية – فنيزويلية؛ إذ بالإضافة إلى مشروع البديل البوليفاري ALBA المذكور سابقًا، اقترح الرئيس شافيز "حلف أطلسي جنوب أميركي"، وشركة إعلامية إقليمية (تيليسور). هذا إضافةً إلى جملة من الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات بين دول الإقليم الصغرى أبرمتها ف ويلا مع دول البحر الكاريبي (بيتروكاريب)، ودول غرب أميركا الجنوبية المعروفة باسم الأندين (بيتروأندين)، وجنوب أميركا اللاتينية، وكلها اتفاقيات تقضي بتموين هذه الدول بالنفط وفق شروط خاصة. هذه الاتفاقيات الخاصة بالطاقة تفضي إلى حالة من التبعية بين المستوردين للمواد الخام. ولعل أكثر المشاريع جلبا للأنظار - من بين المشاريع الدبلوماسية الفي ويلية القائمة على مواردها من الطاقة - هو مشروع أنبوب الغاز الطبيعي المقترح من طرف شافيز، وهو الأنبوب الذي يؤمن حاجات أميركا الجنوبية من الغاز، انطلاقًا من ف ويلا وصولاً إلى الأرجنتين.

أخيرا، ولفهم التراتبية القائمة بين كاراكاس وبيونس آيرس، لابد من العودة إلى ما قامت به ف ويلا منذ سنة 2005 عندما اقتنت ما يعادل 3 بلايين دولار أميركي من سندات الحكومة الأرجنتينية، الشيء الذي مكن الأرجنتين من أداء ديو ا لدى صندوق النقد الدولي، ومكنها من العودة إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.

ولكن لا تحظى فنزويلا شافيز بكامل الثقة في توجهات سياستها الخارجية نظرا لتقلب مواقف الرئيس هوغو شافيز كما حدث على سبيل المثال حينما قرر الخروج من تجمع "الأنديان". أو كما حدث على إثر ملاسناته مع رؤساء المكسيك والبيرو والتي أدت في نهاية المطاف إلى سحب السفراء. كما أن علاقة الرئيس شافيز الوثيقة مع زعماء من أمثال الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، ورئيس بيلاروسيا أليكسندر لوكاشينكو، ورئيس زيمبابوي روبرت موغابي، لا تخدم صورة فنزويلا على الساحة الدولية. وقد أسهمت توجسات الكثير من دول العالم من سياسات شافيز في إحباط محاولات فنزويلا الحصول على مقعد مؤقت في مجلس الأمن الدولي؛ كما لم تحقق فكرة البديل البوليفاري (ALBA) التي طُرحت في الأصل كمقترحٍ معاد لليبرالية الجديدة، وضد مشروع التجارة الحرة بين الأميركتين (F.T.A.A.) الذي تتزعمه الولايات المتحدة، ولم يستطع شافيز استقطاب سوى بوليفيا وكوبا والإكوادور ونيكاراغوا والباراغواي، إضافة إلى الأرجنتين التي تكتفي بدور الصديق الذي يتابع عن بعد.

يمكن الختام بالقول: إن ديبلوماسية فنزويلا القائمة على الموارد الطبيعية تمثل سعيا منافسا نحو الزعامة؛ ففنزويلا تمثل شريكًا بديلاً بالنسبة لدول أصغر، مثل: بوليفيا والإكوادور، بديلاً قد يمنح هذه الدول مجالاً للمناورة في علاقاتها الثنائية مع البرازيل. وهو ما يفسر ترحيب دولتين أخريين صغيرتين مثل الباراغواي والأورغواي بإدماج فنزويلا في سوق الجنوب المشتركة، ويكمن وراء هذا الترحيب أملُهما في أن يفضي محور كاراكاس - بيونس آيرس إلى قوة تفاوضية تحُدُّ البرازيل من مكانة الصدارة والسيطرة.

وهنا يجب التساؤل عن خيارات البرازيل الإستراتيجية للرد على مبادرات شافيز؟

فمن جهة، إن اكتشافات البترول الأخيرة في المياه الإقليمية للبرازيل سترفعها - لا محالة - إلى مصاف العشر الأوائل بين منتجي البترول في العالم، وهو ما سيجعل البرازيل في وضعٍ مريحٍ حين يتعلق الأمر بمواجهة مبادرات فنزويلا القائمة على مواردها من الطاقة، أوبالتصدي لسياستها الخارجية عموما. ومن المتوقع أن تزداد مستقبلاً حدةُ التنافس - الذي صار يطفو على السطح - بين شركة فنزويلا الوطنية للبترول (PDVSA)، وشركة بيترو براس البرازيلية للاستثمار في البترول والغاز في جنوب أميركا (Petrobras). بالمقابل، تحاول البرازيل استقطاب فنزويلا وإدماجها في سياقات التعاون الإقليمي.

لم تعد مشاريع الإدماج تتمتع بالأهمية التي كانت لها باعتبارها وسيلةً من وسائل التعاون. غير أنها - ورغم ذلك - تظل أداةً مساعدةً في تحديد القوى المحركة لها سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي؛ ففي حالة سوق الجنوب المشتركة جاءت الاعتبارات الإستراتيجية في المفاوضات الدولية لتغطي على المصالح التجارية والاقتصادية الصرفة على الصعيد الإقليمي. وهو ما يفسر سعي البرازيل إلى إنشاء اتحاد جمركي بدلاً من مجال تجارة حرة. إضافةً إلى ذلك؛ فإن إدماج فنزويلا قد أضعف الأهمية الاقتصادية للسوق لكنه في الوقت ذاته ضاعف من أهميتها الإستراتيجية.

وتقوم "المبادرة لدمج البنية التحتية الإقليمية في أميركا الجنوبية" (IIRSA) على المصالح المشتركة والتي يمكن تحقيق أهدافها بمعزل عن التوافق السياسي والأيديولوجي. ويقبع في قلب هذه المبادرة شبكة من الطاقة والنقل، وممرات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الهادفة إلى ربط مراكز القارة الاقتصادية ببعضها البعض. وستكون البرازيلُ - بوصفها تتوفر على أكبر اقتصاد في القارة - أكبر مستفيد من التحسينات المدخلة على البنية التحتية وأمن الطاقة. وفي هذا السياق، فإن دولارات النفط التي في حوزة شافيز يرحب بها في شكل استثمار يحقق تمتين القاعدة التي تقوم عليها قوة البرازيل الجيو - إستراتيجية.

ولا تقف الانقسامات السياسية والأيديولوجية عند فصل البرازيل عن فنزويلا، بل تتعدى ذلك لتشمل كل قارة أميركا الجنوبية؛ حيث تطورت اقتصادات سياسيةٌ متنوعة خلال العقد الأخير. وتبـدو الديمقراطيـةُ القاعـدةَ المشتركةَ الوحيدة لاحتواء التعدد داخل الإقليم، رغم نزوع فنزويلا بزعامة هوغو شافيز نحو الإستئثار بالقرار. بل إن الديموقراطية نفسها تجلب معها المشاكل بما ينتج عن إعادة تأميم الموارد الطبيعيـة، إرضـاءً للمطالـب الاجتماعية والانتخابية بسبب أسعار السوق العالمية، من توترات إقليمية (ما بين البرازيل وبوليفيا مثلاً) في سياق عدم التماثل البنيوي في أميركا الجنوبية.

وبالنظر إلى واقع الانقسامات يبدو أن أكبر المعارضين لشافيز وللتبعية لمشروعه البديل (ALBA) هما: كولومبيا وشيلي؛ فكولومبيا المحكومة من طرف المحافظ المتشدد ألفارو أوريب تتعاون بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في القضايا الأمنية (خطة كولومبيا). أما شيلي فهي أكثر اقتصاديات أميركا الجنوبية قدرةً على التنافس، وإحـدى زعامات التجارة الحرة في الإقليم. وكلاهما أبرم اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة الشبح العـدو لشافيز. ولعل القبول بالبرازيل كقوة متزعمة للإقليم يتوقف كثيرا على قدرة هذا البلد علـى القيـام بـدور الوساطة بين هذه المواقف المتباعدة.

ومن جانبها تحاول البرازيل ردم هوة الانقسامات السياسية والأيديولوجية بتوجيه أنظار دول المنطقة نحو فضـاء جنوب أميركي يكون هدفًا مشتركًا، وتتمحور "زعامتها المتراضية" حول جملة مـن الأفكـار، أهمهـا: حمايـة الديموقراطية، والنمو الاقتصادي، والمواجهة الإقليمية لتحديات العولمة؛ مواجهة قائمة على اتفاقيات نابعة مـن روح التعددية داخل أميركا الجنوبية. وتجتهد الحكومة البرازيلية في الترويج لهذه المقاربة ولمؤسسـات التعدديـة بوصفها تمثل أرحب مكان للمصالح الإقليمية، لكن "المبادرة لدمج البنية التحتية الإقليمية في أميركا الجنوبيـة" (IIRSA)، وسوق الجنوب المشتركة يجلبان منافع لا مثيل لها لصالح أقوى اقتصاد إقليمي في شكل صادرات برازيلية من المنتجات المصنعة، واستثمارات أجنبية مباشرة في أميركا الجنوبية؛ ففيما يتعلق بمفاوضـات مجـال التجارة الحرة للأميركتين (F.T.A.A.)، أعادت المقاربة التعددية البرازيلية تشكيل العلاقـات الشـمالية – الجنوبية، ومكنت الدول المشاركة من التفاوض مع الولايات المتحدة على قاعدة المساواة. وقد مارست البرازيل فو ا بافتراح أفكار أولية، ثم أعقبتها بتوجيهات للمحادثات. وتسلط الدبلوماسية البرازيليـة الضـوء علـى

إستراتيجية الدفع باتجاه المواجهة الجماعية القائمة على التشاور والدمج، وتعتبر هذه الإستراتيجية أبرز أوجه قوتها. وفي سياق "المبادرة لدمج البنية التحتية الإقليمية في أميركا الجنوبية" (IIRSA)، وسوق الجنوب المشتركة خصوصا، تصوغ الحكومة البرازيلية أجندة جماعية، وتتبنى خطابا يحظى بالإجماع في أميركا الجنوبية.

لكن هل يكفي مشروع التراضي والإجماع للشروع في تكوين إقليم متمحور حول قوة البرازيل؟

ولماذا ينتقَد دور البرازيل في هذا السياق من طرف أتباعها المفترضين؟

ولماذا تنجح فنزويلا شافيز - ولو جزئيا على الأقل - في إخراج "مشروع أميركا الجنوبية" من تحت سيطرة البرازيل؟

والإجابة على ذلك أنه من وجهة نظر "الزعامة المتعاونة"(65) تساعد إستراتيجيات التعاون (أو التراضي) على تجنب تعارض القوى داخل الإقليم، كما تضمن منافذ إلى المواد الخام النادرة. لكن للزعامة المتعاونة جملةٌ من الشروط، من بينها الاستعداد لدفع ثمن الدمج واقتسام القوة، والبرازيل – في الواقع - لا تقتسم قوتها مع جيرانها بشكل دائم؛ لأن سوق الجنوب المشتركة، واتحاد دول أميركا الجنوبية لا يتوفران على كفاءات عالية، وبدون مشاركة فاعلين ثانويين مثل: فنزويلا وشيلي والأرجنتين - وكذلك دول أميركا الجنوبية الأصغر - في صنع القرار الإقليمي، ستظل رغبتهم في الاصطفاف وراء البرازيل رغبةً محدودة.

بالإضافة إلى هذا كله، فالبرازيل لا تتحمل كثيرا تكاليف الدمج؛ فهي - على سبيل المثال - لا تدعم الأعضاء الأصغر بإسهامات في الصناديق الهيكلية؛ فرغم أنها خففت من ديون بوليفيا (50 مليون دولار أميركي)، والباراغواي (1 بليون دولار أميركي) خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ما يطالب به جيرانها الصغار يفوق ذلك بكثير؛ لذا فعلى البرازيل أن تمنح منافع عامةً، وتفتح سوقَها الاستهلاكية أمام سلع هذه الدول. ولكن غالبية المجتمع البرازيلي تشكك في الدمج الإقليمي، وتبدي عدم استعدادها لأداء ثمن الزعامة الإقليمية. ينطبق هذا على قطاع الأعمال، خصوصا قطاع التصدير، الذي قد يتضرر من تقليص الإجراءات الحمائية والانفتاح الاقتصادي. وأثناء ذلك يستثمر الرئيس شافيز بسخاء مستغلا الوفرة المالية وتقديم فرص استثمارية لشركات أميركا الجنوبية بغرض تقوية جاذبية فكرة البديل البوليفاري (ALBA) لمنافسة المقاربة البرازيلية القائمة على السوق.

باختصار، إن القوة الإقليمية البرازيلية لا تظهر حاليا ما يثبت أن الإرادة السياسية لتحقيق الدمج الإقليمي ليست مجرد بلاغة دبلوماسية؛ فرغم دورها المشهود في الدفاع الإقليمي والسياسات الأمنية الذي مكن حكومة دا سيلفا من تكريس نفسها بمثابة الضامن للاستقرار في أميركا الجنوبية؛ فإن سياسات البرازيل الإقليمية الخاصة

بالاقتصاد والطاقة والبنية التحتية ظلت تضع نصب أعينها بلوغ أعلى سقف في تحقيق المصالح الوطنية ولكن بأقل التكاليف والاستثمارات.

وبقدر ما يتوافر للبرازيل من مقومات للعب دور ريادي في سوق الجنوب المشتركة، واتحاد دول أميركا الجنوبية، ومجال التجارة الحرة للأميركتين، بقدر ما تبدو غير مستعدة للقيام بتنازلات اقتصادية أو للتنازل عن قدر من السيادة لفائدة المؤسسات الإقليمية، ويعتبر الوضع الذي آلت إليه اليوم سوق الجنوب المشتركة - بحيث أصبحت كيانا لا هو سوق مشتركة ولا هو مجال تبادل تجاري حر كامل - نتيجةً من نتائج سياسة البرازيل الخارجية في جزء منه، نظرا لتركيز هذه السياسة على السيادة الوطنية أكثر من تركيزها على إدماج البلاد في المؤسسات الإقليمية على المدى البعيد. فالبرازيل لا تدعم توطيد أركان مؤسسة السوق، وعكس المتوقع، فهي البلد الأقل تصديقًا على قرارات هذه السوق، أو كما يقول بيديرسون: "إن صناع سياسة البرازيل الخارجية يحتفظون ببنية الإقليم الاتحادية غير المتماثلة"؛ حيث تستعمل البرازيل أميركا الجنوبية كقاعدة لقوتها الجيو- إستراتيجية من أجل تحقيق مصالحها في حلبة السياسة الدولية. من هذا المنطلق، يظل نجاح مشروع دمج أميركا الجنوبية بعيد المنال على المدى المتوسط، وتبدو حكومة دا سيلفا كأنها تفترض أن البرازيل تستطيع أن تتحول إلى فاعل عالمي دون دعم وتكافل من تحالف دول أميركا الجنوبية.

3. خاتمة

في القضايا العالمية، تنهج البرازيل مقاربة التوازن الناعم إلى جانب شريكيها: الهند وجنوب إفريقيا. وتنهج هذه الدول، بوصفها أعضاء في "منتدى إيبسا IPSA" سياسة "القوى المتوسطة" وهي تدافع عن مبادئ المواطنة العالمية الرشيدة والتعددية الديمقراطية، لكن خطاب المنتدى بخصوص العدالة الدولية أمر تحوم حوله شكوك؛ لأن التوسع في مجلس أمن الأمم المتحدة لن يمنح الامتياز إلا لأقلية من الفاعلين. ولتحقيق دمقرطة المنظمة بشكل دائم، يجب تقوية الجمع العام. ولا غرابة في ذلك؛ فالنقد التحليلي لتصرفات دول هذا المنتدى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية يكشف عن ميول نحو استعمال المؤسسات المنادية بالتعددية بغرض بلوغ غايات نفعية في المقام الأول. ومن هنا نلحظ أنه أحيانا لا تتحدث هذه الدول الثلاث دوما باسم كافة دول الجنوب.

فعلى سبيل المثال، إن غالبية الدول المستوردة للمواد الغذائية بكثرة - كأغلبية الدول الأقل نموا - لا تكترث بأمر تقليص الدعم الأوربي والأميركي للزراعة الذي يحافظ على الأسعار منخفضة.

وقد أثبتت قوى الجنوب الصاعدة أنها – بدورها - تبحث عن مكانة اعتبارية، ووضع شرعي، بينما تراوح مفاوضات منظمة التجارة العالمية بخصوص المضمون مكانها. ومن وجهة نظر القوى الجنوبية، هذه هي الخطوات الأولى كما تمليها على المدى المتوسط إستراتيجية المراجعة المنهجية التي تهدف بلوغ نظام عالمي متعدد الأقطاب.

أما إجابة سؤال: هل سيكون هذا النظام المستقبلي نظاما يضم مجموعة من القوى الإقليمية، أم نظام علاقات دولية يقوم على التعددية الإقليمية؟ فهذا يتوقف بالأساس على بنية العلاقات داخل الإقليم.

فبينما تطالب البرازيل ببنى تعددية في القضايا العالمية، حيث تتوقع تزايدا في القوة في مقابل الفاعلين الأقوى منها. تفعل عكس هذا على الصعيد الإقليمي؛ حيث تخشى البرازيل فقدان القوة أمام الفاعلين الأضعف منها، وتظهر عدم الاستعداد للسماح بمشاركة الدول الصغرى في صنع القرار الإقليمي. وتحاول البرازيل أن تبلغ إجماعا شكليا حول مشروع أيديولوجي بخصوص الديموقراطية والنمو الاقتصادي، و نهوض الإقليم لمواجهة تحديات العولمة، وهي على أتم الاستعداد لصياغة خطاب ينطق باسم جنوب أميركا مجتمعة؛ لكنها ليست على استعداد لبناء مؤسسات وظيفية بالموازاة مع ذلك. وبالتالي فإن مقاربات البرازيل الإقليمية تناقض بشكل ملموس خطابها حول العدالة الدولية والديموقراطية التعددية.

هل يعتبر تماسك الأفكار المؤسسة للإستراتيجيات الإقليمية شرطًا ضروريا لبلوغ أهداف السياسة الخارجية (كالارتقاء إلى مرتبة صانع القرار داخل نظام عالمي متعدد الأقطاب)؟

نعتقد أن التماسك مهم لا سيما في أقاليم تتميز ببنى تفاعلية داخلية، سواء كان التفاعل منافسةً أو تعاونا؛ فإن البرازيل تحافظ على علاقات يطبعها التنافس جزئيا -وليس الصراع- مع القوى الثانوية، كما تنهج إستراتيجيةَ زعامة متعاونة في أميركا الجنوبية؛ حيثُ يقوم التعاون الإقليمي على الهُويات والمعايير المشتركة. وعليه فإن مصداقية القوى الإقليمية وما تتمتع به من شرعية وسلطة أخلاقية لها دور مهم في استقطاب الأتباع وإدماجهم في سياقات التعاون الإقليمي.

وحاليا، لا تتوفر البرازيل على هذه الشروط المطلوبة؛ بل على العكس من ذلك، ترسخ إدارة دا سيلفا عدم التماثل داخلَ الاتحاد بلجوئها إلى سوق الجنوب المشتركة واتحاد دول أميركا الجنوبية لتحقيق أغراضها الخاصة، عوضا عن العمل على توطيدهما وتمتيعهما بحس المسؤولية تجاه الإقليم.

أما في حالة ما إذا كان النظام العالمي المستقبلي عبارةً عن قوى كبرى متناغمة ومنسجمة وليس نظاما متعدد الأقاليم؛ فإن حظوظ البرازيل في أن تصبح أحد أقطاب تلك القوى ستكون ضعيفة؛ وذلك باعتبار مواردها المادية المتواضعة مقارنةً بالولايات المتحدة والمجموعة الأوربية والصين.

فما يزال الدمج الاقتصادي العالمي والتفوق المادي للقوى الخارجية المذكورة ينتج، حتى الآن، مزيدا من التداخل والتشابك بين القضايا الإقليمية والعالمية؛ فالدول الصغرى -وخصوصا القوى الثانوية- تستطيع أن تتفادى مصالح القوى الإقليمية بالتعاون مع فاعلين خارج الإقليم. ولقد أبرمت بعض دول أميركا الجنوبية -مثلاً- اتفاقيات تبادلٍ تجاري حر مع الولايات المتحدة، كما أن القوى الثانوية لم تكن تخشى أيةَ عواقب حين اعترضت

على ترشيحات القوى الإقليمية لمجلس أمن الأمم المتحدة. ويمكننا أن نتوقع تزايد بدائل شركاء محتملين في سياق التعددية القطبية العالمية، بل -وليس مستبعدا- أن يكون النظام العالمي المستقبلي انعكاسا لمزيج من التناسق والتناغم بين قوى كبرى من جهة، وبين بنى إقليمية متعددة من جهة أخرى.

قد يتكون هذا النظام من زعامات متعاونة وأقاليمها، مثل: المجموعة الأوربية وجنوب أميركا -من جهة- ، وقد يتكون -من جهة أخرى- من قوى كُبرى بدون أقاليم فعالة، مثل: الولايات المتحدة والصين. وعلى القوى الإقليمية الجنوبية، بوجه خاص، مثل البرازيل، التي تتوفر على قاعدة مادية متواضعة نسبيا، أن تمنح محفزات مادية وأيديولوجية لأتباعها الإقليميين من أجل توليد ما يكفي من القوة التفاوضية اللازمة لبلوغ مرتبة صنع القوانين المتحكمة في النظام العالمي مستقبلاً.

دانييل فليمس، حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هامبورغ، وكان مجال دراسته الأساسي في القانون الدولي وأميركا اللاتينية. عمل فليمس لفترة أستاذا بنفس الجامعة قبل أن يلتحق باحثا أول بالمعهد الألماني للدراسات الإقليمية والدولية ومقره مدينة هامبورغ (GIGA). وفليمس عضو مجموعة دراسات القوى الإقليمية بالمعهد ذاته. كما اشتغل فليمس باحثا زائرا في العديد من مراكز الدراسات الأجنبية وبالأخص في البرازيل والهند وجنوب أفريقيا. أهم الحقول المعرفية الأساسية التي تحظى باهتمام فليمس هي العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، وسياسات الأمن والدفاع، والتعاون الإقليمي، أما التخصص المباشر فمتعلق بدراسات القوى الصاعدة عموما والبرازيل خصوصا. وله العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المنشورة باللغتين الإنجليزية والألمانية. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية خالد حجي وعاطف معتمد عبد الحميد.

(*) بريتون وودز (Bretton Woods) هو مؤتمر للنقد الدولي عقد بالقرب من غابات بريتون بالولايات المتحدة عام 1944 بغرض وضع خطط وإستراتيجيات تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام المالي والنقدي العالمي بعد الفوضى التي ألمت به جراء الحرب العالمية الثانية، والاتفاق على الآليات الكفيلة بتشجيع التجارة الدولية. وقد رفع المؤتمر توصياته إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، وأصبحت هذه التوصيات بمثابة سياسات معتمدة لهاتين المؤسستين فيما بعد، لكن ونتيجة للأزمة المالية العالمية عام 2008 ارتفعت الأصوات المنادية بإعادة النظر في "نظام بريتون وودز" بأكمله. (المحرر)

المراجع

Adebajo, A, ‘Nigeria: Africa's new gendarme?’, Security Dialogue, 31.2, 2000, pp. 185-99.

Bach, D C, ‘Nigeria: can a failing state be a regional power?’ Paper presented at the German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, 11-12 December 2006.

Baldwin, D A, ‘Power and International Relations’, in W Carlsnaes, T Risse & B A Simmons (eds.), Handbook of International Relations. London: Sage, 2002, pp. 177-191.

Bergstresser, H & D M Tull, ‘Nigeria als regionale Ordnungsmacht in Westafrika’, SWP-Studie (February). Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2008.

Bischoff, P H, ‘External and domestic sources of foreign policy ambiguity: South African foreign policy and the projection of pluralist middle power’, Politikon 30.1, 2003, pp. 183-201.

Bodemer, K, ‘Petropolitics - Politischer Diskurs, Geopolitik und ökonomisches Kalkül in den Beziehungen zwischen der "Bolivarischen Republik Venezuela" und den Vereinigten Staaten’, Lateinamerika Analysen, 16.1, 2007, pp. 169-201.

Boeckh, A, ‘Vom „Quasi-Staat“ zur regionalen Führungsmacht und zurück’. Paper presented at the Conference “Führungsmächte in Lateinamerika”, 10-12 January 2003.

Bonn International Center for Conversion (BICC), Global disarmament, demilitarization, and demobilization. Baden-Baden: Nomos.

Breslin, S et al. (ed.), New regionalism in the global political economy. London: Routledge, 2002.

Brooks, S G. & W C Wohlforth, ‘Hard times for soft balancing’, International Security, 30.1, 2005, pp. 72-108.

Burges, S W, 'Consensual hegemony: theorizing Brazilian foreign policy after the cold war', International Relations, 22.1, 2008, pp. 65-84.

Buzan, B & O Waever, Regions and powers: the structure of international security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Cardozo de Da Silva, E, 'Venezuela: ¿Potencia media en el Carivbe?, in S Andrés (ed.), Venezuela y las relaciones internacionales en la cuenca del Caribe. Caracas: Instituto Latinoamericano de Investigaciones Sociales, 1987, pp. 179-194.

Christie, R & D Dewitt, 'Middle powers and regional security' Paper presented at the Universidad de San Andrés, Buenos Aires, May 2006.

Cohen, S P, 'India's Hard Power. Conventional and nuclear build-up' Paper presented at the German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, 11-12 December 2006.

Cooper, A F, R A Higgott & K R Nossal (eds.), Relocating middle powers: Australia and Canada in a changing world order. Vancouver: UBC Press, 1993.

Cox, R, 'Middlepowermanship: Japan and the future of the world order', in R Cox & T Sinclair (eds.), Approaches to World Order. Cambridge: Cambridge University Press, 1996, pp. 241-275.

Economist, 'Brazil: an economic superpower, and now oil too', 17April 2008.

Engel, U, 'Westafrikanischer Hegemon oder Scheinriese? Nigeria in der internationalen Politik', GIGA Focus Afrika 7. Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2007.

Flemes, D, 'Brazil's cooperative leadership in Southern Lati n America's security policies', 2006, available at http://www.dissertation.de/englisch/index.php3?active_document=buch.php3&sprache=2&buch=4580

Flemes, D, 'Conceptualising regional power in International Relations: lessons from the South African case', GIGA Working Paper 53. Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2007a.

Flemes, D, 'Emerging middle powers' soft balancing strategy: state and perspectives of the IBSA dialogue forum'. GIGA Working Paper 57. Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2007b.

Flemes, D, 'Brasilien – Regionalmacht mit globalen Ambitionen'. GIGA Focus Lateinamerika 6. Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2007c.

Friedberg, A L, 'Ripe for rivalry: prospects for peace in a multipolar Asia', International Security, 18.3, 1993-94, pp. 5-33.

Gratius, S, 'Lula's foreign policy: global overstretch and regional understatement?' Paper presented at the German Institute of Global and Area Studies, 11-12 December 2006.

Haass, R, 'The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance?', Foreign Affairs, 87.3, 2008, pp. 44-56.

Habib, A & N Selinyane, 'Constraining the unconstrained: civil society and South Africa's hegemonic obligations in Africa', in W Carlsnæs & P Nel (eds.), In full flight - South African foreign policy after Apartheid. Midrand: Institute for Global Dialogue, 2006, pp. 175-194.

Hakim, P, 'The reluctant partner', Foreign Affairs, 83.1, 2004, pp. 114-123.

Harris, J, 'Emerging third world powers: China, India and Brazil', Race & Class 46.3, 2005, pp. 7-27.

Huntington, S, 'The lonely superpower', Foreign Affairs, 78.2, 1999, pp. 35-49.

Hurrell, A, 'Some reflections on the role of intermediate powers in international institutions', in A Hurrell et al. (ed.), Working Paper 244 "Paths to power: foreign policy strategies of intermediate states". Washington, DC: Latin American Program, Woodrow Wilson International Center, 2000, pp. 1-11.

Hurrell, A, 'Power, institutions, and the production of inequality', in M Barnett & R Duvall, Power in global governance. Cambridge: Cambridge University Press, 2005, pp. 1-32.

Hurrell, A, 'Hegemony, liberalism and global order: what space for would-be great powers?', International Affairs 82.1, 2006, pp.1-19.

Hurrell, A, 'One world? Many worlds? The place of regions in the study of international society', International Affairs, 83.1, 2007, pp. 127-146.

Ikenberry, G J 'The future of international leadership', Political Science Quarterly, 111.3, 1996, pp. 375-399.

International Institute for Strategic Studies (IISS). The military balance. London: IISS, 2006.

Kelly, P, 'Punching Above Our Weight', Policy, 20.2, 2004, pp. 29-34.

Keohane, R, 'Lilliputian's dilemmas: small states in international politics', International Organizations, 23.2, 1969, pp. 291-310.

Khan, S, ‘Nuclear weapons and the prolongation of the India-Pakistan rivalry’, in T V Paul (ed.), The India-Pakistan conflict: an enduring rivalry. New York: Cambridge University Press, 2005, pp. 156-177.

Kindleberger, C P, ‘Dominance and leadership in the international economy: exploitation, public goods and free riders’, International Studies Quarterly, 25, 1981, pp. 242-254.

Kugler, J et al., ‘Integrating theory and policy: global implications of the war in Iraq’, International Studies Review, 6, 2004, pp. 163-179.

Kugler, J, ‘The Asian ascent: opportunity for peace or precondition for war?’ International Studies Perspectives, 7, 2006, 36-42.

Kugler, J & A F K Organski, ‘The power transition: a retrospective and prospective evaluation’, in M Midlarski (ed.), Handbook of War Studies. Boston: Unwin Hyman, 1989, 171-194.

Mearsheimer, J J, The Tragedy of Great Power Politics, New York: Norton, 2001.

Miller, D,
‘South Africa and the IBSA Initiative: constraints and chall enges’, Africa Insight, 35, 2005, pp. 52-57.

Nolte, D, ‘Macht und Machthierarchien in den internationalen Beziehungen: Ein Analysekonzept für die Forschung über regionale Führungsmächte’. GIGA Working Paper 29. Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2006.

Nolte, D, ‘How to compare regional powers: analytical concepts and research topics’ Paper presented at the ECPR Joint Session of Workshops on "The Rise of (New) Regional

Powers in Global and Regional Politics", Helsinki, 7-12 May 2007.

Nolte, D, 'How to compare regional powers: analytical concepts and research topics' Unpublished Manuscript, Hamburg, 2008.

Nye, J, Soft Power: The means to success in world politics. New York: Public Affairs, 2004.

Organski, A.F.K., World politics. New York: Alfred A. Knopf, 1958.

Pape, R A, 'Soft balancing against the United States', International Security, 30.1, 2005, pp. 7-45.

Paul, T V, 'Soft balancing in the age of U.S. primacy', International Security, 30.1, 2005, pp. 46-71.

Pedersen, T, 'Cooperative hegemony: power, ideas and institutions in regional integration', Review of International Studies, 28, 2002, pp. 677-696.

Rais, R B, 'Pakistan in the regional and global power structure', *Asian Survey*, 31.4, 1991, pp. 378-392.

Rajmaira, S, 'Indo-Pakistani relations: reciprocity in long-term perspective', International Studies Quarterly, 41.3, 1997, pp. 547-560.

Schirm, S, 'Führungsindikatoren und Erklärungsvariablen für die neue internationale Politik Brasiliens', Lateinamerika Analysen, 11, 2005, pp. 107-130.

Schirm, S, 'Emerging power leadership in global governance: assessing the leader - Follower nexus for Brazil and Germany', Paper presented at the ECPR Joint Session of Workshops on "The Rise of (New) Regional Powers in Global and Regional Politics", Helsinki, 7-12 May 2007.

Schoeman, M, 'South Africa as an emerging middle power: 1994-2003', in J Daniel, A Habib & R Southall (eds.), State of the nation: South Africa 2003-2004. Cape Town: HSRC Press, 2003, pp. 349-367.

Sitaraman, S, 'Multilateral institutional order and intermediate strategies – The case of the Indian nuclear programme', in A Hurrell et al. (ed.), Working Paper 244 "Paths to Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States". Washington, D.C.: Latin American Program, Woodrow Wilson International Centre, 2000, pp. 118-151.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Yearbook 2007: Armaments, Disarmament, and International Security. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Soares de Lima, M R, 'Brasil en América Latina: Liderazgo regional en América del Sur', Foreign Affairs En Espanol (October-November), 2007.

Soares de Lima, M R & M Hirst, 'Brazil as a intermediate state and regional power: action, choice and responsibilities', International Affairs, 82.1, 2006, pp. 21-40.

Ubiraci Sennes, R., 'Intermediate countries and the multilateral arenas: the case of Brazil in the GATT and UN Security Council between 1980 and 1995, in A Hurrell et al. (ed.), Working Paper 244 "Paths to Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States". Washington, D.C.: Latin American Program, Woodrow Wilson International Centre, 2000, pp. 82-117.

United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2007. New York (NY): UNDP, 2007.

Valladão, A, 'Brazil: a wavering leader' Paper presented at the German Institute of Global and Area Studies'

Conference “Regional Powers in Asia, Africa, Latin America, the Near and Middle East”, 11-12 December 2006.

Wagner, C, ‘India and its neighbours: regional cooperation and beyond’ Paper presented at the German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, 11-12 December 2006.

Walt, S, Origins of alliances. Ithaca, N.J.: Cornell University Press, 1987.

Wight, M, Power Politics. London: Royal Institute of International Affairs, 1978.

Wilson, D & R Purushothaman, ‘Dreaming with BRICs: The path to 2050’ Global Economics Paper 99. New York: Goldman Sachs, 2003.

Wohlforth, W C, ‘The stability of a unipolar world’, International Security, 24.1, 1999, pp. 5-41.

العلاقات البرازيلية العربية
الواقع والمأمول

سالم حكمت ناصر[11]

دائما ما تنظر البرازيل لنفسها على أنها "قوة متوسطة الحجم"، فهي ليست بالدولة الصغيرة الضعيفة ولا بالقوة العظمى صاحبة النفوذ الكبير؛ ولذلك فإنه من الطبيعي أن تتبنى سياسة خارجية تتصف بالعقلانية (الواقعية) والوسطية واحترام قواعد القانون الدولي، وانطلاقا من هذا يمكن فهم مساعي البرازيل الحثيثة لتقوية مؤسسات النظام الدولي؛ إذ ترغب من وراء ذلك أن يكون القانون الدولي فاعلا(1)، ومن ثَم تستطيع أن يكون لها من خلال تلك المؤسسات تأثير على مجريات النظام الدولي فضلا عن حماية سيادتها ومصالحها بالطبع.

وهذه النظرة تعتبر ملائمة بالنسبة لبلد يتسم بسمات البرازيل المعزولة جغرافيا إلى حد ما، والتي لم تكن يوما لاعبا في السياسات الدولية، ولا تواجه بتهديدات إستراتيجية ذات بال، كما ليس بينها وبين جيرانها المتاخمين مشكلات خطيرة. وقد اتسمت السياسة الخارجية البرازيلية السائرة على نهج العقلانية والوسطية بالاستمرارية -رغم تأثرها الطفيف بتغير الحكومات والنظم السياسية المتعاقبة-(2)، وهو ما ساعد البرازيل على إقامة علاقات "طبيعية" مع دول تبدو سياستها الخارجية متنافرة كما هو الحال مثلا مع الدول العربية وإسرائيل. كيف استطاعت البرازيل أن تقيم علاقات سياسية "لها مستقبل واعد" مع العالم العربي، وفي الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات "طبيعية" مع إسرائيل؟ هذا هو موضوع الورقة التي بين أيدينا.

العلاقات السياسية

تتخذ البرازيل إزاء قضية العرب المركزية، القضية الفلسطينية، موقفا يتأسس على احترام القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي وعلى رأسها قرار التقسيم (1947)، كما تتبنى البرازيل فكرة "حل الدولتين": دولة فلسطينية قابلة للحياة وإلى جانبها دولة إسرائيلية تتوفر لها سبل الأمن(3).

وانطلاقا من هذه المبادئ التي تحكم النظرة البرازيلية إزاء القضية الفلسطينية فقد وقفت البرازيل في أغلب الأحيان على الحياد طوال مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي؛ ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى مرة واحدة مالت

---

[11] **سالم حكمت ناصر، أستاذ القانون الدولي بجامعة ساو باولو وكلية القانون التابعة لمؤسسة غيتوليو فارغاس في ريو دي جانيرو. حصل على الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة ساو باولو وحصل أيضا على دبلومة عليا في القانون الدولي الخاص من جامعة باريس الثانية. وهو عضو مؤسس ورئيس جماعة القانون البيئي الدولي (SBDIMA)، ولجنة فض المنازعات عرفيا (CBAR). نشر العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المتعلقة بالقانون الدولي العام والخاص والقوانين ذات الصلة بالبيئة، كما شارك في تحرير العديد من الكتب الأخرى ذات الصلة. ويتقن حكمت البرتغالية والإسبانية والإنجليزية والفرنسية والعربية.**

فيها لصالح العرب "بدرجة أكثر مما اعتادته من قبل"؛ وكان ذلك أوائل السبعينيات من القرن الماضي حينما كانت في أشد الحاجة إلى استرضاء العرب من أجل استمرار تدفق النفط العربي إليها(4).

ومن الأهمية بمكان أن نلقي نظرة فاحصة على السياسة الخارجية البرازيلية نحو العالم العربي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وهي السنوات التي تغطي فترتي حكم كل من الرئيسين فيرناندو هنريك كاردوسو(1995- 2002)، ولولا دا سيلفا (2002-2010). فهذه السنوات تحديدا هي الأكثر "تفسيرا" لفهم مسار العلاقات البرازيلية العربية ومعرفة آفاق تطورها المستقبلي.

لقد بدأ الرئيس كاردوسو عهده بسياسة خارجية تهدف إلى تعزيز الحضور البرازيلي على المسرح الدولي؛ وذلك بإحداث نوع من التوازن، فكان بمقتضاه يحافظ من جهة على "علاقة مميزة" مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت ذاته يسعى نحو توثيق وتمتين علاقات بلاده بجيرانه في أميركا اللاتينية(5).

وفيما يتعلق بموضوعنا (العلاقات البرازيلية العربية) فقد تميز عهد كاردوسو بالتقارب الواضح مع إسرائيل، بل يمكن القول إن السياسة الخارجية البرازيلية لم تكن "متوازنة" إزاء الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة، رغم ما كان يبدو على السطح أحيانا من مساع برازيلية "خجولة" لكي تكون تظهر برازيليا كما ولو كانت ملتزمة "بالحل العادل" للقضية الفلسطينية(6).

لكن الأمر قد تغير "نسبيا" في عهد الرئيس لولا، وسبب هذا التغير النسبي هو إستراتيجية السياسة الخارجية التي تبنتها البرازيل منذ العام 2003 والخاصة بتعزيز علاقات البرازيل بالجنوب (ومن ضمن هذا الجنوب العالم العربي)، ووراء هذا التغير النسبي أسباب براجماتية (اقتصادية في الأساس) وليس كما يتوهم البعض دوافع أيديولوجية.

فعندما فاز الرئيس لولا في انتخابات عام 2002، وباشر مهام عامله في يناير/كانون الثاني عام 2003، بدأت البرازيل تعلن عن نفسها بشكل متدرج كلاعب أكثر براجماتية وأعلى طموحا من القوى اللاتينية المجاورة، وأقوى تأثيرا في الميدان الدولي. كما أن اختيار النخبة الحاكمة لمسار الجنوب-الجنوب، أفضى بشكل تلقائي إلى التقارب بشكل خاص مع الدول الأفريقية والعربية، وبالطبع مع جيرانها في أميركا اللاتينية.

ومن ثم فقد راحت الدبلوماسية البرازيلية تنشط في الساحة العربية لتعزيز العلاقات الساسية وتمتين الروابط الاقتصادية. فرأينا زيارات لرئيس برازيلي للعالم العربي منذ عقود، ولمسنا تعبيرا برازيليا عن "حقوق الفلسطينيين ومعاناتهم" بمفردات لم يكن يستعملها كاردوسو أثناء ولايته.

وبجانب زياراته للعديد من الدول العربية فإن الرئيس لولا قد عين مبعوثا خاصا له في الشرق الأوسط، وافتتح مكتبا في رام الله يمكن من خلاله مواصلة العمل الدبلوماسي. وبدا الموقف البرازيلي واضحا فوصفت الخارجية

البرازيلية ما الوضع في فلسطين بأنه "احتلال"، وأوصت بضرورة العمل على إيجاد حل عادل "للمعاناة الفلسطينية".

وربما كانت أهم مبادرة من جانب حكومة لولا -التي تجمع في توجهها بين بذل الجهود من أجل تدعيم التقارب بين دول أميركا اللاتينية، والرغبة في إقامة علاقات أوثق مع العالم العربي- هي إنشاء قمة "أميركا اللاتينية-الدول العربية" المعروفة اختصارا باسم (ASPA)، وهي آلية ثنائية للتعاون الإقليمي، ومنتدى للتنسيق السياسي، وقد تأسست في مؤتمر القمة الأول الذي عقد في برازيليا في مايو/أيار 2005. وقد تعهدت حكومة لولا هذا التعاون بالرعاية، وأعرب وزير الخارجية سيلسو أموريم Celso Amorim، عن "رغبة البرازيل في تعميق علاقات بلاده مع الدول العربية، وبالأخص مع كل من سوريا ولبنان والإمارات العربية المتحدة ومصر وليبيا"(7).

وقد عقد منذ تأسيس قمة "أميركا اللاتينية-الدول العربية" في مايو/أيار 2005 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2009 سبعة عشر لقاء على مستوى عال، اثنان منهما كانا على مستوى القمة بين رؤساء الحكومات والدول، وتسعة لقاءات على مستوى الوزراء، وباقي اللقاءات على مستوى المسئولين الكبار لبحث قضايا مهمة من بينها: الملكية الفكرية، والتصحر، واتفاقيات التجارة، وتأسيس مكتبة خاصة بقمة "أميركا اللاتينية-الدول العربية".

العلاقات التجارية والاقتصادية

وقد بدأت آثار قمة "أميركا اللاتينية-الدول العربية" تظهر؛ فقد زاد حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والبرازيل من 4.5 بليون دولار أميركي عام 2000، وهو ما يعادل 4% من إجمالي التبادل التجاري البرازيلي الكلي في ذلك الوقت، إلى أكثر من 20 بليون دولار بحلول عام 2008، وهو ما يقارب 5.5% من إجمالي التبادل التجاري. ونتيجة لتأثيرات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها فقد انخفض هذا حجم التبادل التجاري إلى ما دون 15 بليون دولار أميركي، لكنه عاد للارتفاع مع الشهور الأولى لعام 2010 ليقارب مرة أخرى العشرين بليون دولار(8).

وتتوزع هذه البلايين العشرون عبر ثلاث مناطق: الخليج العربي، والمشرق العربي، وشمال أفريقيا؛ حيث بلغ حجم التجارة مع دول الخليج العربي أكثر قليلا من 9 بلايين دولار عام 2008، بينما نقص عن هذا الرقم قليلا مع دول شمال أفريقيا، فيما بلغ 2.2 بليون دولار مع دول المشرق العربي عن العام نفسه.

وبشكل عام فإن البرازيل تصدر إلى الدول العربية أكثر مما تستورد منها. وتأتي اللحوم على رأس السلع البرازيلية المصدرة للمنطقة العربية. بينما تعد الزيوت القابلة للاحتراق أهم الواردات البرازيلية من العالم العربي.

وإذا كانت عملية التقارب السياسي بين البرازيل والبلدان العربية قد نجحت في زيادة معدلات النمو التجاري؛ فإن تأثيرها لم تظهر بعد - بالمستوى المرضي - في مجال الاستثمارات الخارجية؛ فالبرازيل أصبحت في السنوات الأخيرة - ومنذ تحقيق الاستقرار الاقتصادي - واحدة من أهم الدول المستقبلة للاستثمارات الخارجية المباشرة، ولكن حجم مشاركة الدول العربية في هذا المجال حتى الآن لا يزال غير محسوس، فلا توجد دولة عربية واحدة من بين الدول الأهم في الاستثمارات الأجنبية في البرازيل منذ عام 1995(9).

وقد يفسر الغياب العربي - ولو بشكل جزئي - ميل المستثمرين العرب نحو الاستثمار في أسواق السندات والأسهم بديلا عن الاستثمارات المباشرة. ولكن حتى بالنسبة لهذا النوع من الاستثمارات فإن الإسهام العربي لا يزال ضئيلا في السوق البرازيلية.

وعلى الرغم من أن الشركات البرازيلية بدأت في السنوات الأخيرة تزيد من رفعة استثماراتها وانتشارها في بلدان العالم المختلفة لاسيما أميركا اللاتينية وأفريقيا؛ فإن حجم تواجد هذه الشركات في الأسواق العربية لا يزال محدودا برغم أن هذه الشركات ملمة بمتطلبات المنطقة العربية في المجالات الهندسية والبنى التحتية، ولديها دراية بعمليات التنقيب عن النفط، كما لا يوجد في البلدان العربية إلا القليل من المتاجر التي تبيع المنتجات البرازيلية مثل العطور والملابس، بالإضافة إلى عدد محدود من مكاتب التشييد العقاري وشركات بيع اللحوم والدواجن.

ويمكن القول في الختام إن مستقبل العلاقات بين البرازيل والدول العربية سوف يشهد آفاقا أرحب على المستويين السياسي والاقتصادي؛ وذلك في سياق تنامي قوة البرازيل الإقليمية والدولية وبروزها المتسارع على المسرح الدولي.

سالم حكمت ناصر، أستاذ القانون الدولي بجامعة ساو باولو وكلية القانون التابعة لمؤسسة غيتوليو فارغاس في ريو دي جانيرو. حصل على الدكتوراه في القانون الدولي العام من جامعة ساو باولو وحصل أيضا على دبلومة عليا في القانون الدولي الخاص من جامعة باريس الثانية. وهو عضو مؤسس ورئيس جماعة القانون البيئي الدولي (SBDIMA)، ولجنة فض المنازعات عرفيا (CBAR). نشر العديد من الدراسات والأبحاث والكتب المتعلقة بالقانون الدولي العام والخاص والقوانين ذات الصلة بالبيئة، كما شارك في تحرير العديد من الكتب الأخرى ذات الصلة. ويتقن حكمت البرتغالية والإسبانية والإنجليزية والفرنسية والعربية.
ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية صالح سليمان عبد العظيم. النص منشور بتصرف من المحرر.

(*) اللبنانيون والسوريون هم أكثر الجاليات العربية عددا في البرازيل. (المحرر)

1. **See for example: LAFER, Celso. "Brazilian International Identity and Foreign Policy: Past, Present and Future", in Dedalus, 129, p. 207-238, Spring 2000 and also VIGEVANI, Túlio, CINTRA, Rodrigo and KLEINAS, Alberto. "Conflito Palestina-Israel: anacronismo, contemporaneidade e o papel do Brasil", in Israel Palestina: A Construção da Paz Vista de uma Perspectiva Global, Gilberto DUPAS and Túlio VIGEVANI (org.), São Paulo, UNESP, 2002, p. 19-46**
2. **LINS DA SILVA, Carlos Eduardo. "Política e Comércio Exterior", in A Era FHC, Bolívar LAMOUNIER and Rubens FIGUEIREDO (Org.), São Paulo, Cultura, 2002, p.295-330**
3. **See VIGEVANI and others, note 1**
4. **See LINS DA SILVA, note 2**
5. **See LAMPREIA, Luiz Felipe. "Diplomacia Brasileira: Palavras, Contextos, Razões", São Paulo, Lacerda, 1999.**
6. **http://www2.mre.gov.br/aspa Access on March 19 2010**
7. **AMORIM, Celso Luiz Nunes. "Uma agenda de cooperação com o mundo árabe" Valor Econômico, São Paulo, 03/12/2003**
8. **Source: Câmara de Comércio Árabe – Brasileira http://www.ccab.com.br/site/index.php and SECEX at www2.desenvolvimento.gov.br/sitio/secex**
9. **According to the Central Bank of Brazil`s statistics on foreing direct investments at WWW.bcb.gov.br**

دور البرازيل في حفظ الأمن العالمي

سارا دا سوزا [12]

بعيدا عن علاقة البرازيل بمحيطها الجغرافي القريب (أميركا الجنوبية)، وبعيدا كذلك عن العلاقات الخاصة التي تربطها ببعض القوى الصاعدة الأخرى (الصين، الهند، روسيا، جنوب أفريقيا) فإن هذه الورقة سوف تلقي الضوء على إحدى الآليات المهمة التي تعتمد عليها السياسة الخارجية البرازيلية لإثبات حضورها على المسرح الدولي، ونعني ا دورها المتزايد في عمليات حفظ الأمن والسلام في المناطق المضطربة من العالم.

مهام حفظ السلام الدولي

تشترك البرازيل على المستوى الدولي في مهام عديدة لحفظ الأمن والسلام الدوليين، خاصة ضمن مظلة الأمم المتحدة، وقد بلغ مؤخرا عدد الضباط والجنود والموظفين البرازيليين المشاركين في تلك العمليات 1218، وهو ما يجعلها في المرتبة الـ 15 على المستوى الدولي في عدد الأفراد الذين تشارك م الدول في هذه المهام. ولكن مع هذا يبقى الإسهام المالي للبرازيل في مهام الأمم المتحدة الأمنية وحفظ السلام متواضعا فلا تظهر حتى ضمن قائمة الدول العشرين الأولى.

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، شاركت البرازيل في العديد من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأرسلت نحو 300 فرد من قوا ا لمهمة حفظ السلام في موزمبيق عام 1992، وأكثر من 4000 عسكري و50 شرطيا وبعض الموظفين المدنيين إلى أنجولا في كل من 1995 (في المهمة المعروفة باسم UNAVEM III)، و 1997 (في المهمة المعروفة باسم MONUA).

وفي عام 2004 تقدمت البرازيل لتشارك بدور أكبر في مهام حفظ السلام، واضطلعت بقيادة قوات حفظ السلام لأول مرة في تاريخها؛ وذلك في مهمة حفظ السلام في هاييتي والتي تم فيها تجديد رئاسة البرازيل مرتين متعاقبتين.

---

[12] سارة دا سوزا، باحثة متخصصة في الشؤون البرازيلية بالمعهد الأوربي للدراسات الدولية بإسبانيا. حصلت دا سوزا على الماجستير في الدراسات الخاصة بأميركا اللاتينية من جامعة كولون في ألمانيا، وعلى وشك الانتهاء حاليا من الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كومبلوتنسي، مدريد. كُلفت دا سوزا بالعديد من المهام البحثية من قبل مؤسسات تعليمية في ألمانيا وشيلي. لها العديد من الدراسات عن البرازيل منشورة في دوريات محكمة. وتكتب أبحاثها بالإنجليزية والبرتغالية والإسبانية والألمانية. وتعد العلاقات التي تربط أوربا بأميركا اللاتينية والكاريبي هي الاهتمام البحثي الأثير لدى دا سوزا.

ويلاحظ أن البرازيل تنسق مع الاتحاد الأوربي أكثر من أي تكتل دولي آخر في مهام حفظ الأمن والسلام، وذلك انطلاقا من مفاهيم مشتركة عن معنى الأمن متفق عليها بينهما، من ذلك على سبيل المثـال، سـعيهما لمعالجـة التحديات المحلية الخاصة بالأمن العام من خلال دعم الترابط الاجتماعي، والتعاون التنموي، والحوار. واعتمـاد "الحوار السياسي" كآلية لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي والدولي كجزء من الشراكة الإستراتيجية بينـهما والـتي أعلن عنها عام 2007.

وإلى جانب الحوار الثنائي حول القضايا الاجتماعية، تعتبر البرازيل واحدةً من شركاء الاتحاد الأوربي في مجـال التعاون التنموي. ومن أجل مواجهة التحديات المحلية التي تواجه البرازيل، وبصفة خاصـة العنـف والجريمـةَ المرتبطَين بالتباين الكبير بين طبقات المجتمع ومعدلات الفقر العالية في المناطق العشوائية، فإن التعاون بين الجانبين يركز على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان المناطق الحضرية، فضلاً عن ضرورة تـأمين وصـول الخدمات التعليمية للسكان.

وتضع السياسة الدفاعية البرازيلية قضية الأمن على رأس أولوياتها من أجل تأمين سيادة الدولة ووحدة الـبلاد، ورغبةً في تدعيم قدرتها على تعزيز مصالحها، ودحر التهديدات والضغوط التي قد تأتي من أية مصادر خارجيـة، فضلاً عن تأمين حياة المواطنين ليمارسوا حقوقهم، ويؤدوا التزاماتهم الدستورية بأمان.

ورغم أن هذه النظرة مرتبطة بأولويات الدولة بشكل عام، إلا أن البرازيل تقدم تعريفًا أكثر شمولاً لمفهوم الأمن على مستوى سياستها الخارجية والدفاعية. ويركز هذا المفهوم على تلبية حاجات الفرد في المقام الأول. وقد تم التأكيد على ذلك من خلال مبادرات التعاون في أزمة هاييتي، تلك المبادرات التي هـدفت إلى تعزيـز التنميـة باعتبارها شرطًا أساسيا لضمان أمنٍ وسلامٍ دائمين.

ورغم هذا فإن التركيز على الأمن القومي، ودعم الصناعات الدفاعية والعسكرية المبنية على إستراتيجية الدفاع القومي إنما تعبر في واقع الأمر عن أن البرازيل ليس لديها برنامج رسمي لحل أزمة الأمن السـكاني. ورغـم أن الدولة تربط ربطًا مباشرا بين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية من ناحية، وتعزيز الأمن على المستوى القومي مـن ناحية أخرى؛ فإن التجربة تثبت عدم امتلاك البرازيل لإستراتيجية أمنية دولية.

ولعل السبب في ذلك هو أن منهج البرازيل الأمني ما زال قاصرا على الحيز الإقليمي لا الدولي، وتعطي برازيليا الأولوية للعمل تحت مظلة الأمم المتحدة ضمن مهام حفظ السلام مفضلةً ذلك على التعامل مع منظمـات ذات صبغة إقليمية.

على الرغم من أن البرازيل لا تبدو على الساحة الدولية بنفس درجة جاذبية وتأثير كُل من الهند والصين، من حيث معايير الاقتصاد والديموغرافيا والجغرافيا السياسية، إلا أنها مع ذلك تحتل مكانة مرموقة كقوة فاعلة ومشاركة في عالم الجنوب وضمن مؤسساته المحورية، فضلاً عن أنها اللاعب الأساسي في عالم أميركا الجنوبية.

ومنذُ عهد الرئيس فيرناندو هنريك كاردوسو الذي شغل منصب الرئاسة في تسعينيات القرن العشرين، وامتداد تلك الفترة في عهد الرئيس لولا دي سيلفا منذ عام 2003، تستند السياسة الخارجية البرازيلية إلى الأعمدة الثلاثة التالية:

1. تعزيز التكامل الإقليمي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

2. دعم وتعزيز التعاون متعدد الأطراف على المستوى الدولي، والمشاركة بفاعلية في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية الفاعلة، ومنظمة التجارة العالمية، فضلاً عن المشاركة بنشاط فاعل في لقاءات وقمم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتحاق البرازيل باجتماع الدول الصناعية الثمانية الذي أضاف إليه خمس دولٍ صاعدةً أخرى كانت البرازيل في صدارتها؛ وذلك في الاجتماع الذي ضمهم في مدينة هيليجندام Heiligendamm الألمانية في 2007.

3. تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وقد انعكس ذلك من خلال المبادرات التي عبر عنها المنتدى البرازيلي ـ الإفريقي، وإطلاق منتدى "إبسا للحوار IBSA" والذي يجمع اسمه الحروف الأولى لثلاث قوى صاعدة من الجنوب وهي: الهند والبرازيل وجمهورية جنوب أفريقيا.

ولم تحسم البرازيل أمرها بعد، فهي دولة جنوبية صاعدة تضع قدما بين الدول النامية (ويعبر عن ذلك تأخر مستوى التنمية البشرية، ومعدل الفقر المرتفع)، وتضع القدم الأخرى بين اللاعبين الكبار في النظام الدولي، خاصةً فيما تشارك فيه كعضو فاعل في مجالات التعاون التنموي.

وينعكس هذا الموقع الوسيط للبرازيل على المستوى المؤسسي؛ ففي عام 1987 تم تشكيل الهيئة البرازيلية للتعاون التنموي ABC كجزء من مؤسسة فوناج FUNAG الخاضعة لإشراف وزارة الخارجية، وتهدف هذه الهيئةُ إلى تحسين إدارة وتنسيق الإعانة التنموية الرسمية ODA التي تستقبلها البرازيل من المانحين الدوليين، ومن المنظمات غير الحكومية (المتبرعون الكبار هنا هم اليابان وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، دعما لبرامج اجتماعية في المقام الأول مثل برنامج "القضاء على الجوع Zero Hunger").

وخلال العقد الأخير فقط، ومنذُ اندماجها في وزارة الخارجية، صارت الهيئة البرازيلية للتعاون التنموي مسـهما تنمويا كبيرا، ولاعبا أساسيا في برامج الإعانات والتنمية الدولية.

ولعل هذه الخبرة البرازيلية الكبيرة في مجال إدارة الإعانات المالية الواردة من الخارج يمكن أن تصبح مثالاً مهمـا يستشهد به في سياق جدال الملكية الدائر حول تبعية وإشراف منظمات الإعانات الدولية.

وبصورة عامة، يعد التعاون التنموي البرازيلي جزءًا من منهج التعاون الأوسع بـين دول الجنـوب. وتتمثـل الأهداف الأساسية للشراكة البرازيلية التنموية في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وتحقيق نمو مستدام وتنميـة اجتماعية؛ وذلك من خلال نقل الخبرات الحديثة والمعرفة المتخصصة في هذا المجال، وتقوية البنيـة المؤسسـية، وتقديم خدمات استشارية، وتوفير أساليب رفع كفاءة المؤسسات العاملة في هذا المجال.

وهناك إلى جانب ذلك بعض المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المنخرطة في مشروعات بعينها تحـت مظلـة التعاون التنموي الدولي، ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد مشروعات فيفا ريو Viva Rio المتخصـص في مكافحة العنف بين الشباب في مناطق السكن العشوائي في هاييتي.

ورغم ذلك، ما تزال البرازيل ذات تمثيل محدود للغاية في المنظمات غير الحكومية على المستوى التنموي الدولي، وإنْ كانت تسعى إلى تحسين هذا الوضع من أجل إتاحة فرصة أكبر لممثلي المجتمع المـدني للمشـاركة في هـذا الميدان.

وإضافةً إلى البرامج التي تشرف عليها الهيئةُ البرازيليةُ للتعاون التنموي (ومعها وزارة الخارجية)، والاستثمارات البرازيلية التي تتم في الدول النامية تحت توجيه وزارة المالية، تدعم الحكومة البرازيلية في ذات الوقـت مصـالح الدول النامية (والمصالح البرازيلية بالقطع)؛ وذلك من خلال مبادرات رائدة مثل ما يطلق عليه "مجموعة لـولا" الساعية إلى "العمل ضد الفقر والجوع" وتضم تلك الدول في عضويتها البرازيل والجزائر وشيلي وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، وذلك من أجل توفير بديل تمويلي لتحقيق تنمية مستدامة، وتحقيق أهداف الألفية MDGs الساعية إلى التنمية والقضاء على الفقر والمرض ووفيات الأطفال بحلول عام 2015.

ورغم أن محصلة موقف البرازيل في برنامج الإعانة التنموية الرسمية ODA يشير إلى تلقيها مساعدات مالية، إلا أنه ينظر إليها بالتدريج كلاعب إيجابي ودولة "مرفأ" في أميركا اللاتينية، وبدرجة ما "مرسى" لتوزيع الإعانات إلى أفريقيا أيضا.

يسعى المشروع التنموي البرازيلي في أميركا الجنوبية إلى تحقيق تكامل إقليمي من ناحية، وبرامج تنموية ثنائية من ناحية أخرى. ولتنفيذ الهدف الأول أنشيء "صندوق ميركوسور لتمويل المشروعات" للتغلب على عدم التجانس في اقتصاديات دول أميركا الجنوبية، فضلاً عن دعم الدول الصغيرة فيها.

ومن بين العلاقات الثنائية في برنامج الإعانة التنموية الرسمية ODA يذهب 38 % إلى دول أميركا اللاتينية وبصفة خاصة إلى باراغواي وأقاليم جبال الإنديز بغرب القارة. ويهدف المشروع في الأساس إلى دعم البنى الأساسية، ونشر التعليم، وتحسين الخدمات الصحية (خاصة برامج مكافحة الإيدز)، ومن بين أهم المشروعات في هذه الاتفاقيات الثنائية المشروعات ذات الخبرة المحلية وفي مقدمتها مكافحة الفقر.

وتعد هاييتي نموذجا بارزا لاستكشاف التعاون التنموي البرازيلي في حوض البحر الكاريبي؛ ففي هاييتي نجد ارتباطًا وثيقًا بين قضايا الأمن والتنمية. وقد وقعت البرازيل وكندا -التي تعد المانح الأكبر للإعانات في هاييتي- عدةّ اتفاقيات للتعاون في مجال التعليم والصحة (نشر جرعات التطعيم ضد الأمراض)، والتنمية الاجتماعية. ويتمثل الدور البرازيلي -إضافةً إلى إسهامها المالي- في الاستفادة من خبراتها المحلية في مكافحة العنف الحضري، وتقديم المشورة والدعم لإتمام مشروعات التنمية التعليمية والتنموية لمعالجة ومنع انتشار الأوبئة والأمراض وفي مقدمتها مرض الإيدز. فضلاً عن تقديم الخبرة الفنية والتدريب. وتلعب السفارة البرازيلية دورا مهما في التنسيق والإشراف على البرامج التنموية في المناطق الحضرية والريفية في دولة هاييتي.

هذا عن أميركا اللاتينية أما عن أفريقيا فإن ثلث حصة التعاون البرازيلي في برنامج الإعانة التنموية الرسمية ODA تذهب إلى أفريقيا الناطقة بالبرتغالية، وبصفة خاصة لبرامج التنمية الاجتماعية، وتحسين الإنتاجية الزراعية. وهناك أيضا استثمارات مباشرة في قطاع التعدين والمحاجر خاصة في موزمبيق. وبينما تمنح الروابطُ اللغوية والثقافية ميزةً للبرازيل أمام منافسين آخرين مثل الصين، إلا أن البرازيل تبقى رغم ذلك مشاركًا ضعيفًا وغير فعال في المجال التنموي في القارة الإفريقية مقارنة بدول أخرى مثل الصين على سبيل المثال، لكن هذا لا يعني أن الأفق أمام البرازيل لتعزيز حضورها التنموي في أفريقيا محدود، فلا تزال هذه القارة تحتفظ بصورة "طيبة" للبرازيل كلاعب دولي يمكنه أن يشعر بآلام وآمال "الأشقاء" الفقراء في القارة السمراء.

سارة دا سوزا، باحثة متخصصة في الشؤون البرازيلية بالمعهد الأوربي للدراسات الدولية بإسبانيا. حصلت دا سوزا على الماجستير في الدراسات الخاصة بأميركا اللاتينية من جامعة كولون في ألمانيا، وعلى وشك الانتهاء حاليا من الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كومبلوتنسي، مدريد. كُلفت دا سوزا بالعديد من المهام

البحثية من قبل مؤسسات تعليمية في ألمانيا وشيلي. لها العديد من الدراسات عن البرازيل منشورة في دوريات محكمة. وتكتب أبحاثها بالإنجليزية والبرتغالية والإسبانية والألمانية. وتعد العلاقات التي تربط أوربا بأميركا اللاتينية والكاريبي هي الاهتمام البحثي الأثير لدى دا سوزا.

ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.النص منشور بتصرف من المحرر.

الباب الرابع
المشكلات والتحديات

العقبات الداخلية:

عقبات في طريق نمو الاقتصاد البرازيلي

جوليانا جيومارايس[13]

على الرغم من متانة الاقتصاد البرازيلي وآفاق مستقبله الواعد، والتي أسهب البروفيسور تيبجو كافالاكانتي في تبيانا ضمن سياق ورقته السابقة "اقتصاد البرازيل: مقومات الصعود إلى مصاف القوى العظمى"؛ فإن من الأمانة القول: إن هذا الاقتصاد تنقصه -لكي نقول باطمئنان: إنه قد "ملك الحاضر وضمن المستقبل"- التغلب على عدة عقبات، وتجاوز بضعة تحديات، من أبرزها: الإفراط في الاستهلاك العام، والعبء الضريبي، وارتفاع أسعار الخدمات العامة، وضعف البنية الأساسية، وتعثر آلية التنفيذ القضائي، فضلا عن عدم مواكبة التأهيل التعليمي لما يناسب المعايير المثلى للنهضة الاقتصادية.

هذه العقبات وتلك التحديات هي ما تحاول هذه الورقة أن تلقي عليه مزيدا من الضوء.

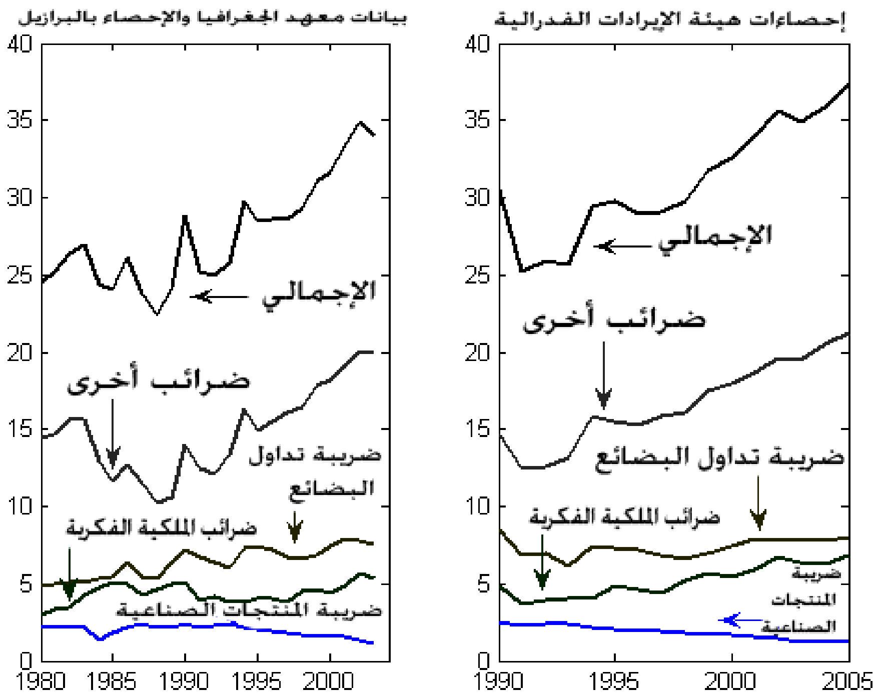
العبء الضريبي

يعاني الاقتصاد البرازيلي من زيادة العبء الضريبي على الأفراد والشركات؛ ففي مسعى من الدولة لكي تقرب بين الدخول، وترفع من مستويات معيشة الطبقات ذات الدخل المحدود، لجأت إلى الضرائب لتعظيم مواردها المالية؛ مما أدى إلى زيادة العبء الضريبي العام مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي. فبحسب مؤشرات التنمية، ووفقا لإحصائيات البنك الدولي فإن هذا العبء يشكل في البرازيل 35 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة -على سبيل المثال- بـ 18 % في شيلي و25% في كوريا الجنوبية. (شكل 1 و2)

---

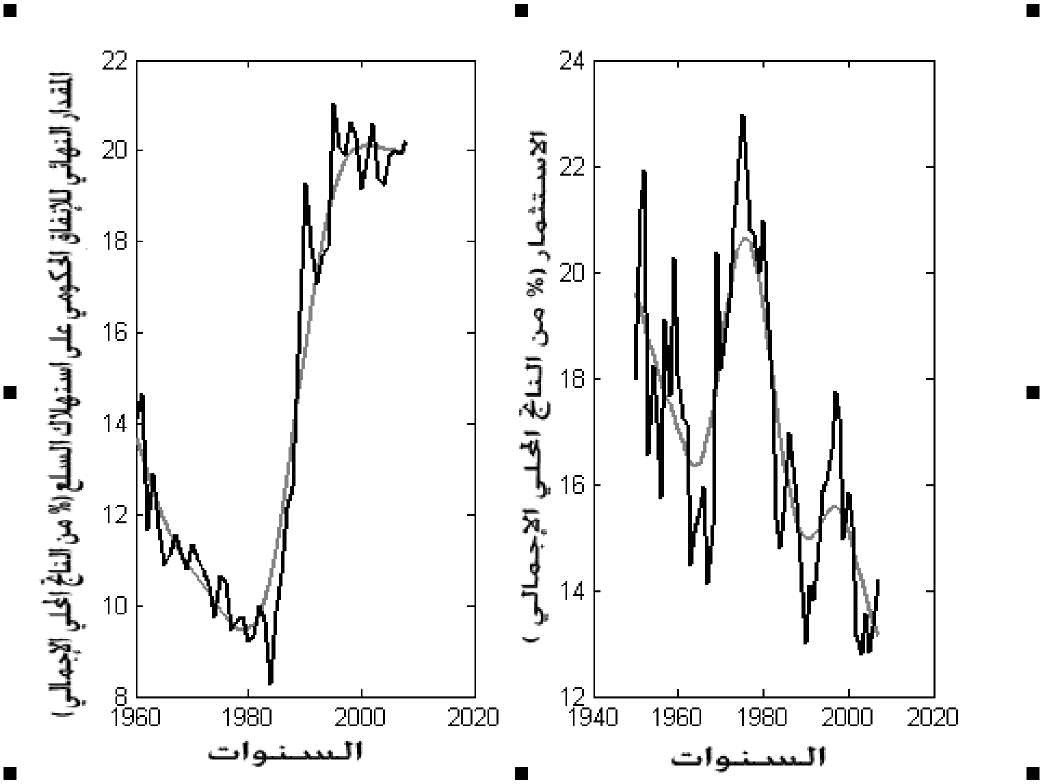
[13] جوليانا جيومارايس، باحثة برازيلية، حصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأميركية، وتحاضر حاليا في كلية نيو ام بجامعة كامبريدج، المملكة المتحدة. وقد نشرت العديد من الدراسات في دوريات تابعة لمراكز دراسات برازيلية وعالمية مرموقة، مجال تخصصها المباشر متعلق بالدراسات الخاصة بالظواهر المجتمعية التي تؤثر سلبا على التنمية البرازيلية كالأمية عموما وأمية المرأة البرازيلية خصوصا، فضلا عن الفقر، وتفاوت الدخل، والعنف المجتمعي.

شكل (1) نسبة العبء الضريبي في البرازيل للناتج المحلي الإجمالي



المصدر: Instituto Brasileiro de Geografia e Estatísitca and Secretaria da Receita Federal

شكل (2) معدل الإنفاق الحكومي



يتناول الجانب الأيسر من شكل (2) المقدار النهائي للإنفاق الحكومي على استهلاك السلع معبرا عنه بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الشكل يعبر الخط الرمادي المتصل عن خط اتجاه الإنفاق. المصدر: World Development Indicators.، بينما يعرض الجانب الأيمن من شكل (2) للاستثمار معبرا عنه بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يعبر الخط الرمادي المتصل عن خط اتجاه الاستثمار. المصدر: Penn World Tables

ويتضح من شكل (2) على وجه التحديد أن الاستهلاك الحكومي قد بدأ في الزيادة بعد صدور دستور 1988، وهو الدستور الذي ألزم الحكومة بتقديم إعانات للفقراء فكان عليها -كما سبق القول- تدبير مصادر للدخل مما ألجأها إلى الضرائب؛ الأمر الذي جعل من زيادة العبء الضريبي إحدى أبرز مشكلات الاقتصاد الكلي في البرازيل.

كما يلاحظ من شكل (2) أيضا أن معدل الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي معبرا عنه بحصة في الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحو الزيادة، بينما يتخذ معدل الاستثمار شكلا عكسيا؛ فحجم الاستثمار في البرازيل اليوم لا يمثل أكثر من 14 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أشار أدروجو وآخرون Adrogué et al (2006) إلى أن أحد جوانب الضعف البنيوي في الاقتصاد البرازيلي يكمن في المعدل المرتفع للاستهلاك الحكومي؛ حيث أكدت هذه الدراسة على أن خفض

الاستهلاك الحكومي لن يؤدي فقط إلى زيادة مباشرة في تعزيز البنية الأساسية مع تدفق مزيد من موارد الدخل للاستثمار العام، بل سيقلل بالمثل من سعر الفائدة الحقيقي، وهو ما من شأنه المساعدة في دفع وتعزيز الاستثمار.

البيروقراطية

هذا عن العبء الضريبي، أما عن البيروقراطية فهي كذلك من المشكلات المؤرقة التي تواجه الاقتصاد البرازيلي؛ فالجهاز الحكومي في الدولة متضخم، وذلك لأن الوظيفة العامة تتمتع بجاذبية فيقبل عليها كثير من البرازيليين؛ ففي المتوسط يحصل عامل القطاع العام على أكثر من ضعفي ما يتقاضاه عامل القطاع الخاص، كما أن الدستور يكفل حماية عمال القطاع العام من التسريح، وليس هناك في هذا القطاع نظم صارمة لتطبيق معايير الجودة. ومن الممكن التخلص من 30 % من حجم الوظائف الحكومية "بسهولة" دون أن يتأثر مستوى جودة الخدمة.

فضلا عن ذلك، تظهر دراسة حديثة للبنك الدولي احتلال البرازيل المرتبة 129 (تسبقها كولومبيا وشيلي والمكسيك) من بين 183 دولة من حيث سهولة أداء الأعمال والمشروعات التجارية؛ فافتتاح مشروع تجاري في البرازيل يتطلب 16 إجراء بيروقراطيا و120 يوم عمل. وتستغرق أية شركة عاملة في البرازيل 2600 ساعة لتؤدي ما عليها من ضرائب، وهو عدد من الساعات قلما يوجد له نظير في العالم.

ويؤدي العبء الضريبي، والبيروقراطية، إلى انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي(*). ويتضح من بيانات البنك الدولي أن حصة القطاع غير الرسمي من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نحو 40 %، بينما لا تزيد هذه النسبة في شيلي -على سبيل المثال- عن 20 %. وقد أوضحت عدة دراسات أن بوسع الإصلاحات الهادفة إلى الحد من حجم القطاع غير الرسمي التأثير بقوة على زيادة الإنتاجية ونجاح المشروعات التجارية.

والسبب في ضخامة القطاع غير الرسمي هو رغبة الشركات في التخلص من التكاليف العالية التي تسببها المسارات المعقدة للبيروقراطية. ومن البدهي القول: إن المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي بعيدة عن التواصل مع التمويل الخارجي، وغير مرتبطة بالنظام القانوني الذي بوسعه حماية أصولها الإنتاجية.

ومن الجلي أنه حين ندرس مستوى التنمية في البرازيل، فإن الدولة تعد (بالمفهوم الإحصائي) خارجة عما يسمى بـ "النموذج المثالي" من حيث ترهل الجهاز الحكومي، وحجم العبء الضريبي، وضخامة القطاع غير الرسمي.

ولعل البرازيل اليوم في حاجة ماسة لإصلاح يأخذ في اعتباره جانب العرض أكثر من الطلب، ويهدف إلى الحد من الضرائب، ويرشد الإنفاق الحكومي.

وتزداد أهمية هذا الإصلاح إذا علمنا أن كلا من سعر الفائدة ونسبة الدين العام للناتج الإجمالي يشهدان حاليا تناقصا في البلاد. ومن ثم، فإن خفض الضرائب من شأنه أن يجعل الحكومة أقل رغبة في زيادة الإنفاق. وسيكون

للحد من الإنفاق آثاره الإيجابية؛ حيث ستتحول تلك الأموال إلى وجهة أخرى أهمها الإنفاق على البنية الأساسية العامة؛ فالبرازيل لا تنفق أكثر من 2 % من الدخل الإجمالي على البنية الأساسية. وبحسب دراسة للبنك الدولي فإن على البرازيل مضاعفة إنفاقها على البنية التحتية بمقدار ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن حتى تصل إلى مستوى ما تنفقه دولة مثل كوريا الجنوبية.

عبء الضمان الاجتماعي

يعد التوجه نحو تعديل نظام الضمان الاجتماعي أحد الإصلاحات المرجوة في البرازيل، والتي ستؤدي إلى خفض الإنفاق وزيادة الاستثمار العام. ورغم أن البرازيل دولة شابة نسبيا من حيث التركيب العمري للسكان (لا تزيد نسبة السكان الذين تجاوزت أعمارهم 65 عاما عن 6 %) إلا أن نظام التقاعد يكلف الدولة نفس مقدار التكلفة الذي تتكبده دولة من الدول المتقدمة؛ حيث تنفق البرازيل 11 % من دخلها على تمويل نظام التقاعد والضمان الاجتماعي. والمستفيد الأكبر من هذا النظام هم الموظفون في القطاع العام، الذين بوسعهم التقاعد بعد إكمال 35 سنة من العمل (أو 30 سنة فقط للنساء) بغض النظر عن أعمارهم.

وبناء على هذا القانون فإن 60 % من الموظفين الذين ينتفعون بهذا النظام يبلغون سن التقاعد عند عمر 54 سنة. فضلا عن هذا فإن نحو ثلثي معاشات التقاعد ينفَق على سداد معادل الحد الأدنى للأجور (والبالغ شهريا 465 ريالا برازيليا أو ما يعادل 250 دولارا أميركيا)، الذي زاد بنسبة 62 % خلال السنوات السبع الماضية. ويذهب كثير من هذه الأموال إلى مستفيدين لم يسهموا في نظام الضمان الاجتماعي. ومن شأن ذلك تشجيع الناس على العمل في القطاع غير الرسمي؛ لأنهم طالما سيحصلون على رواتب التقاعد في النهاية، فإن حافزهم للمشاركة في نظام الضمان الاجتماعي سيكون محدودا.

وقد شهد نظام الضمان الاجتماعي في البرازيل سلسلة من الإصلاحات منذ نهاية التسعينيات. ورغم العديد من الإصلاحات التي أدخلت عليه ما يزال العجز في هذا النظام يمثل 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع بمرور الوقت. وبناء على ما سبق، فإن الإصلاحات المستقبلية ما تزال في حاجة لأن تأخذ في اعتبارها ضرورة استدامة نظام الضمان الاجتماعي على المدى البعيد.

عدم مرونة سوق العمل

يتسم سوق العمل في البرازيل بعدم مرونته وهو ما يجعل منه عقبة أمام إمكانات النمو الاقتصادي؛ فبحسب بيانات البنك الدولي عن مدى سهولة أداء الأعمال فإن مؤشر عدم مرونة التوظيف يزيد عن المعدل العام لبقية دول أميركا اللاتينية (يأخذ هذا المعدل في الاعتبار صعوبات التعيين والإقالة).

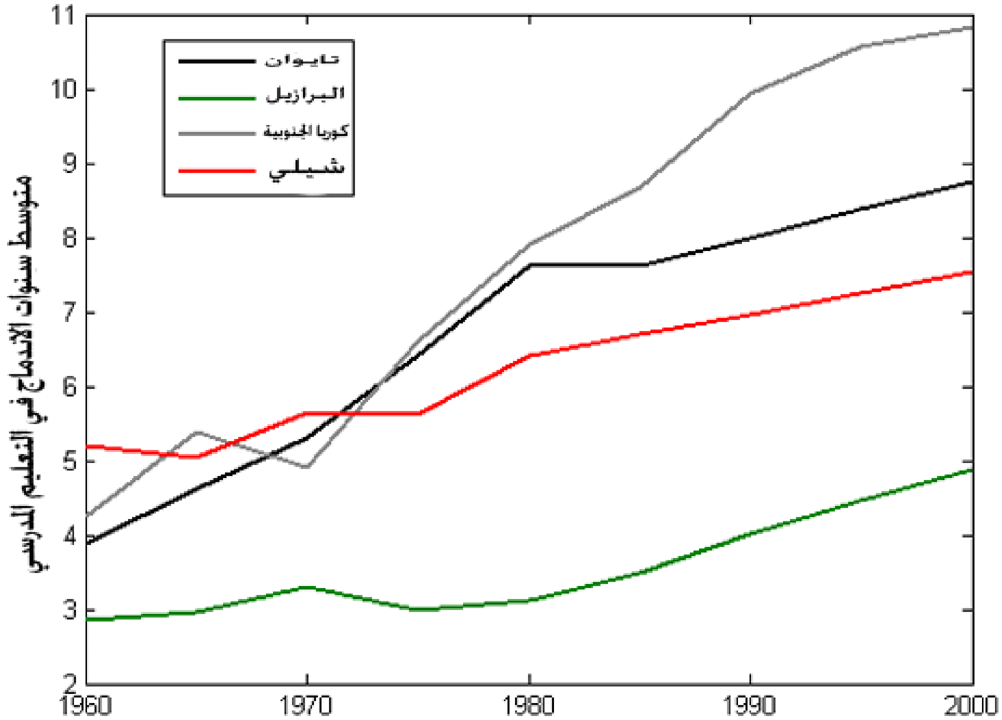
فكُلفة التوظيف في البرازيل تبلغ 26.8 % من راتب العامل (60% من هذه النسبة تذهب كضريبة كما سبق القول) مقارنة بـ 17 % في كوريا الجنوبية و 3.4 % في شيلي. أما كلفة الإقالة فتبلغ 165.3 % بحسابات الأجر الأسبوعي. بينما لا يتجاوز هذا الرقم 51.3 % في شيلي و 90 % في كوريا الجنوبية. ويقدم تشريع العمل البرازيلي حماية للعمال داخل النظام الرسمي (لكن 50 % من العمال يعملون في القطاع غير الرسمي)، كما أن هذا التشريع محكوم في المقام الأول بـ "الأهداف الاجتماعية ذات الآثار السلبية على الفعالية الاقتصادية". (**)

وقد أشار رجال الأعمال إلى أن تشريع سوق العمل الحالي -والذي يعود إلى خمسينيات وستينيات القرن العشرين- هو أحد عوائق النمو الاقتصادي. ويؤدي عدم مرونة سوق العمل إلى زيادة كلفة التشغيل في القطاع الرسمي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض الإنتاجية، والحد من توسع حجم المؤسسات التجارية الصناعية. ولهذا التشريع أيضا آثار عكسية على جهد العمالة، ذلك أن كلفة الإقالة مرتفعة، كما أن العمال يحصلون على بعض التعويضات في حالة الفصل التعسفي. وفي حقيقة الأمر، فإنه إذا كانت البرازيل تهدف إلى رفع إمكانات النمو الاقتصادي فعليها أن تحسن استغلال قوتها العاملة من خلال إعادة تنظيم هذه القوة.

تدني مستوى رأس المال البشري

تعاني البرازيل من قلة أعداد المتعلمين ذوي الخبرة وأصحاب المهارة التي يحتاجها سوق العمل، وقد أصبحت هذه المشكلة أكثر إلحاحا خاصة بعد أن وصل الاقتصاد إلى معدلات نمو مرتفعة عالميا. فالدولة لا تزال متأخرة في نظامها التعليمي مقارنة بدول أخرى؛ فعدد سنوات البقاء في التعليم المدرسي في البرازيل أقل من نظيره في كوريا الجنوبية على سبيل المثال. (انظر شكل رقم 3)

شكل (3) معدل سنوات الاندماج في التعليم المدرسي للسكان الأكثر عمرا من 15



المصدر: Barro and Lee (2000)

وتقف البرازيل في مرتبة متأخرة ليس فقط من حيث "عدد" رأس المال البشري، بل أيضا من حيث "كفاءة" التعليم؛ فتبعا للمعيار الدولي لبرنامج تقييم مستوى الطلاب (PISA)، وهو أكثر المقاييس الدولية شمولا من حيث تحديد محصلة العملية التعليمية، حصلت البرازيل على أحد أقل الدرجات وذلك من بين 58 دولة في كافة المواد الدراسية محل المقارنة، وهي: الأدب، والرياضيات، والعلوم. ولعل ذلك من أهم العقبات التي تقف أمام طموحات النمو البرازيلي في المستقبل. وبحسب دراسة بيزوا (Pessoa 2006) فإن الفرق بين مستوى التعليم في البرازيل والولايات المتحدة يناظر نحو 30 % من الفرق في الدخل الفردي بين الدولتين.

الفقر والجريمة

على الرغم من تراجع نسب التفاوت في الدخل خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية في البرازيل، إلا أن المجتمع البرازيلي ما يزال يعد من أكثر المجتمعات في العالم تفاوتا في توزيع الدخل؛ إذ تشير مؤشرات بنك التنمية إلى أنه من بين 122 دولة فإن البرازيل تحتل المرتبة الرابعة بين أكثر دول العالم في عدم تساوي الدخل (راجع شكل 4). وليس هناك أسوأ حالا من البرازيل في هذا الأمر -بحسب مؤشر جيني Gini- سوى ليسوتو وهاييتي وبوليفيا.

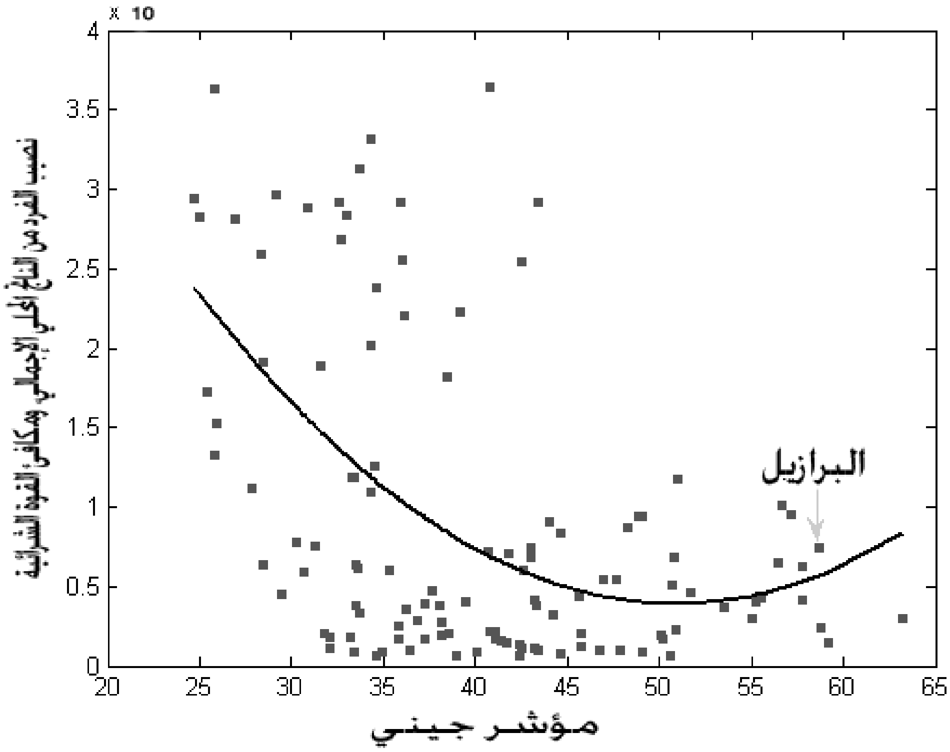
وعلى نحو ما توضح عدة دراسات، فإن عدم المساواة في الدخل يتباين في البرازيل بتباين النوع (ذكور وإناث)، والتركيب الجنسي والعرقي، والتفاوت الجغرافي من إقليم لآخر، واختلاف أنماط عقود العمل. وعلى أية حال فإن التباين في مستوى التعليم، وتباين جودة التعليم المدرسي، يعتبر السبب الرئيس الذي يقف خلف ارتفاع نسب عدم تساوي الدخل في البرازيل. وليست المشكلة في ارتفاع معدل التفاوت في الدخل فحسب، بل هناك أيضا ضعف في الحراك الاجتماعي بين الأجيال. وذلك قياسا بالمعايير الدولية.

فعلى سبيل المثال هناك احتمالية عالية (بنسبة 47%) لبقاء ابن أسود من أب ينتمي لطبقة الأجور المتدنية دون أي ارتقاء اجتماعي، وهي ضعف نسبة الاحتمالية لنفس الابن لو كان أبيض البشرة.

وليست المشكلة فقط في عدم التساوي في الدخل وضعف الحراك الاجتماعي بل إن الفقر يمثل المشكلة الأكبر، وبصفة خاصة في الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية. وتبعا لمعدل خط الفقر الذي حددته هيئة الأبحاث الاقتصادية الحكومية IPEA في البرازيل؛ فإن 17 % من سكان البلاد يعيشون دون خط الفقر. وفي الأقاليم الشمالية الشرقية تبلغ النسبة 29 %، بينما تبلغ في الأقاليم الشمالية 35 %.

وهناك مؤشرات لتراجع الفقر نتيجة تبني برامج الإعانات المالية للأسر الفقيرة ورفع الحد الأدنى للأجور. لكن مستوى الفقر ما زال كبيرا بالنسبة لمستوى التنمية البرازيلية من ناحية ومستوى الإنفاق الحكومي من ناحية أخرى. كما يعكس الفقر أيضا نقص رأس المال البشري وضعف المهارات، وهو ما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة في قوة العمل.

شكل (4) الناتج المحلي الإجمالي ومكافئ القوة الشرائية في مقابل مؤشر جيني



المصدر: World Development Indicators. يمثل الخط الأسود المتصل ثاني أفضل ترتيب في التناسب متعدد الحدود.

ونتيجة لتأخر تنفيذ القوانين، وضعف المؤسسات، وعدم التساوي في الدخل، والفقر، فإن معدل الجريمة في البرازيل مرتفع للغاية مقارنة بالمعايير الدولية؛ فتبعا لإعلان جنيف عن العنف المسلح فإن معدل القتل العمد يبلغ في البرازيل 25.7 حالة قتل لكل مائة ألف من السكان، وهو أحد أعلى معدلات الجريمة في العالم، ويزداد هذا المعدل ارتفاعا بمرور الزمن. وهذا المعدل أعلى من نظيره في شيلي (1.55) والمكسيك (10) والأرجنتين (7.17). ولا تسبق البرازيل في أمريكا اللاتينية سوى كولومبيا (26) وفنزويلا (48). وبحسب بيانات هيئة الأبحاث الاقتصادية الحكومية في البرازيل IPEA فإنه في المنطقة الحضرية لمدينة ريو دي جانيرو تبلغ معدلات جرائم القتل العمد نحو 64 لكل مائة ألف من السكان، بينما تبلغ في المنطقة الحضرية لمدينة ريسيفي نحو 74 حالة.

وبحسب بيانات عام 2005 لمكتب الأمم المتحدة لدراسة المخدرات والجريمة UNODC تؤثر الجريمة على كافة جوانب المجتمع، وإن كانت هناك تباينات في الطريقة التي تترك بها بصماتها على مختلف الطبقات الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال نجد أن معدل القتل العمد في المناطق السياحية في مدينة ريو دي جانيرو (مثل منطقتي كوباسابانا وإبانيما) قد بلغ 5 جرائم لكل مائة ألف من السكان، وهو رقم قريب لما تتمتع به أكثر المدن

الأوربية أمنا. لكن في المناطق الفقيرة المتدهورة على بعد 2 إلى 3 كم فقط من المناطق السياحية السابق ذكرها يبلغ معدل جرائم القتل العمد 150 جريمة لكل مائة ألف من السكان. ويشير نفس التقرير إلى أن معدل العنف المرتفع في الدولة يعود إلى ثغرات في النظام القضائي الجنائي، وتقاعس الشرطة، وإنتاج الأسلحة النارية المحظورة المستخدمة في تهريب المخدرات والجريمة المحلية. وبناء على ما سبق فإن الحد من الجريمة في البلاد يجب أن يكون على قمة أولويات الدولة وهو ما سيكون له آثار مباشرة على رفاهية وتنمية البرازيل مستقبلا.

الخلاصة

أوضح التحليل الذي سقناه في السطور السابقة ضرورة أن تزيح الدولة العوائق والحواجز التي تقف في طريق التنمية وتعطل نمو الإنتاج، وعلى رأسها المشكلات الناجمة عن العبء الضريبي والبيروقراطية والفقر والتفاوت الكبير بين الدخول، فضلا عن الجريمة والعنف، وضعف مستوى رأس المال البشري. ويجب أن تضع الحكومة برامج الإصلاح الاقتصادي "الجديدة" -والتي ينادي بها العديد من المحللين الاقتصاديين- على رأس أجندتها المستقبلية. ولعل في مقدمة تلك الإصلاحات خفض الضرائب، والحد من الإنفاق الحكومي (على سبيل المثال الترشيد الواجب في برامج الضمان الاجتماعي)، وإعادة تنظيم قوة العمل في البلاد، وخفض الضرائب في القطاعات التي تعاني من معدلات ضرائب مرتفعة. وستساعد هذه البرامج –إذا طُبقت- في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وسوف تزيد من الإنتاجية.

ومن الإصلاحات المهمة الأخرى ضرورة تحسين فاعلية النظام القضائي لتأمين بيئة مناسبة للاستثمار، وحقوق الملكيات الخاصة، ومحاربة الجريمة. كما أنه من المأمول أن تبذل الدولة جهودا للارتقاء بالعنصر البشري؛ فترفع من جودة التعليم وذلك حتى تضمن البرازيل استمرار نموها وتطورها في المستقبل.

جوليانا جيومارايس، باحثة برازيلية، حصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة الأميركية، وتحاضر حاليا في كلية نيو هام بجامعة كامبريدج، المملكة المتحدة. وقد نشرت العديد من الدراسات في دوريات تابعة لمراكز دراسات برازيلية وعالمية مرموقة، مجال تخصصها المباشر متعلق بالدراسات الخاصة بالظواهر المجتمعية التي تؤثر سلبا على التنمية البرازيلية كالأمية عموما وأمية المرأة البرازيلية خصوصا، فضلا عن الفقر، وتفاوت الدخل، والعنف المجتمعي. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

هوامش:

(*) الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن أعمال تتم خارج نطاق التنظيم الحكومي رغبة في التهرب من الضرائب أو بعدا عن التعقيدات البيروقراطية، ويدخل ضمنها ما يعرف بالسوق السوداء والرشى. (المحرر)

(**) هناك آراء أخرى تعارض ما ذهبت إليه الباحثة سارا دا سوزا، وما سبق وأن أشار إليه أيضا الباحث تيجو كافالاكانتي خاصة في ما يتعلق بـ "الآثار السلبية للاعتبارات الاجتماعية على الفعالية الاقتصادية"، وخلاصة هذه الآراء أن مراعاة الدولة للأبعاد الاجتماعية وبالأخص لدى شرائح العمال والطبقات ذات الدخل المحدود تقلل من الجريمة والعنف المجتمعي، الأمر الذي ينعكس بدوره على البيئة العامة للاستثمار فيجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال، من ثم -وبالمنظور الاقتصادي البحت- فإن برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ليست دائما عبئا اقتصادية يجب التخلص منه، كما أن هذه البرامج ذاتها -وكما قال البروفيسور كافالاكانتي نفسه-: لا تكلف الحكومة سوى 0.3 % من مجمل الناتج المحلي الإجمالي. (المحرر)

المصادر:

Adrogué, R., Cerisola, M., and G. Gelos (2006). “Brazil’s Long-Term Growth Performance: Trying to Explain the Puzzle”, IMF Working Paper 06/282.

Antunes, A., and T. Cavalcanti (2007). “Start Up Costs, Limited Enforcement, and the Hidden Economy,” European Economic Review, 51(1), 203–224.

Barro, R. J., and J.-W. Lee (2000). “International Data on Educational Attainment: Updates and Implications,” CID Working Paper No. 42.

Barros, Ricardo and Rosane Mendonça, (1996). ``Os determinantes da Desigualdade no Brasil" A Economia Brasileira em Perspectiva IPEA. Vol. 2 pp.421-74.

Bourguignon, F., F. Ferreira, and M. Menéndez (2003). “Inequality of Outcomes and Inequality of Opportunities in .Brazil,” World Bank Policy Research Working Paper 3174

Bezerra, J. and T. Cavalcanti (2009). “Brazil’s Lack of Growth”. In: Love and Baer, Eds. Brazil Under Lula:

Economy, Politics, and Society under the Worker President, Palgrave Macmillan.

Capp, J., H.-P. Estrodt, and W. B. Jones Jr. (2005). “Reining in Brazil’s Informal Economy,” The McKinsey Quarterly, 1.

Cavalcanti, T., Magalhães, A., and J. Tavares (2008). “Institutions and Economic Development in Brazil”, Quarterly Review of Economics and Finance, 48: 412-432.

Cavalcanti, T., Guimarães, J. And Sampaio B (2009). “Barries to Skill Aquisition in Brazil:Evidences from a University entrance exam”, Mimeo.

CNI (2006). “Crescimento: A Visão da Indústria,” Discussion paper، Confederação Nacional da Indústria.

Elstrodt, H.-P., M. A. Laboissieere, and B. Pietracci (2007). “Five Priorities for Brazil’s Economy,” The McKinsey Quarterly, Special Edition: Shaping a new agenda for Latin America.

Ferreira, S. G., and F. A. Veloso (2006): “Intergenerational Mobility of Wages in Brazil,” Brazilian Review of Econometrics, 26(2), 181–212.

Giambiagi, F., and L. de Mello (2006). “Social Security Reform in Brazil: Achievements and Remaining Challenges,” OECD: Working Paper CO/WKP(2006) 62

التهديدات الخارجية:

المهددات الإستراتيجية المحيطة بالبرازيل

أوليفر ستونكيل[14]

بدا الصعود الاقتصادي البرازيلي في العقد الأخير في غير حاجة إلى دليل. صحيح أن هذا النمو لم يكن مبهرا بالدرجة التي بدا عليها في بقية دول البريك (BRIC) (الهند والصين وروسيا، إضافة إلى البرازيل) إلا أن نقطة التميز الأساسية للبرازيل عن بقية دول هذه المجموعة هي أن المهددات الإستراتيجية التي تحيط بها أقل عددا وأخف خطورة.

ولا يعني ذلك أن البرازيل لا تواجه أخطارا، بل هي بالفعل تعاني عددا من المهددات في مقدمتها: تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، والتغير المناخي، وتدمير الغابات الاستوائية في إقليم الأمازون وما ينجم عن ذلك من تداعيات اقتصادية وبيئية وخيمة.

ورغم ذلك يمكننا القول: إن البرازيل في وضع أفضل حين نقارنها بالصين والهند وروسيا؛ فالهند على سبيل المثال لا تواجه فقط نزاعات حدودية مع باكستان في الغرب ومع الصين في الشمال الشرقي، أو عدم استقرار في إقليم نيبال في الشمال، وتهديدات جار مزقته الحرب مثل سريلانكا في الجنوب، بل تعاني أيضا من تمردات ثورية في رقاع مختلفة من المناطق الشرقية والشمالية الشرقية.

أما روسيا فتعاني من تقلص دورها بسبب توسع حلف الناتو على تخومها الغربية، والتعطش الصيني "الشره" للموارد على تخومها الشرقية. كما تواجه روسيا حركات انفصالية كما هو الحال في الشيشان. بل إن روسيا اضطرت إلى غزو جورجيا مؤخرا ولفترة مؤقتة من أجل الدفاع عن مصالحها القومية.

وبالمثل، تواجه الصين توترا داخليا حادا مرتبطا بأقاليمها المسلمة غربا، فضلا عن الأزمة المزمنة في إقليم التبت جنوبا. كما أن للصين نزاعات حدودية مع الهند لم يتم التوصل إلى حل بشأنها، وهو ما قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات عسكرية في المستقبل.

---

[14] أوليفر ستونكيل، باحث أول بمعهد السياسات الدولية في جنيف. حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأميركية، وعلى وشك الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة آخن في ألمانيا. وهو حاليا باحث زائر في كل من جامعة ساو باولو ومعهد إعداد القادة بمدينة ساو باولو. التخصص المباشر لستونيكل هو دراسات القوى الصاعدة وبالأخص الهند والبرازيل، وتأثير سياساتهما الخارجية في بنية النظام الدولي. له خبرة طويلة في سياسات العديد من البلدان التي عمل فيها ضمن بعثة الأمم المتحدة في البرازيل وفيجي وأمانة اتحاد ميركوسور في أوروغواي وألمانيا. وقد نشر العديد من الدراسات، ويكتب بصورة شبه دورية باللغة الإنجليزية في مجلات وصحف كبيرة تصدر في البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والهند. ويتقن ستونكيل الألمانية والإنجليزية والبرتغالية والأسبانية، وعلى دراية بالإيطالية والفرنسية والأوردية.

أما البرازيل فقد نجحت في التوصل لحل آخر مشكلا ا الحدودية قبل قرن مضى. كما أن آخر اشتباك مسلح حقيقي شاركت فيه يعود إلى الحرب العالمية الثانية، وذلك حين أرسلت وحدة من قوا ا إلى إيطاليا.

صحيح أن ال اع بين الدول يترك تأثيرات سلبية خطيرة، إلا أنه ليس النوع الوحيد من التهديدات الإستراتيجية؛ فعادة ما تواجه الدول مهددات دولية بالغة التنوع، والتي يمكن حصرها في ستة مهددات(1):

1. **ال اعات فيما بين الدول وبعضها البعض.**
2. **التهديدات النووية.**
3. **التهديدات الاقتصادية.**
4. **التهديدات المرتبطة بالجرائم.**
5. **التهديدات الأيديولوجية.**
6. **التهديدات البيئية.**

وكغيرها من الدول تعاني البرازيل من عدة ديدات، لكنها ليست علنية وصريحة كالتي تواجهها الصين وروسيا أو الهند. وبينما تأخذ التهديدات التي تصيب الدول الثلاث السابقة شكل الاشتباكات المسلحة أو ال اع على الموارد، فإن التهديدات التي تواجه البرازيل أكثر دقة ومراوغة. فما هذه المهددات؟

وكيف تؤثر على اتجاهات السياسة الخارجية؟

تقدم الورقة التي بين أيدينا إجابة عن هذين السؤالين.

سياق التهديد.. جيران ضعفاء

حتى يمكننا وضع التهديدات التي تحيط بالبرازيل في سياقها، يبدو أنه سيكون من الأفضل أولا أن نقدم وصفا مختصرا لدور البرازيل على المستوى القاري والعالمي؛ فبعد مضي عقود من الثنائية القطبية جلبت اية الحرب الباردة مرحلة جديدة من الأحادية القطبية. وبينما احتفظت الولايات المتحدة بسياد ا في ا الات العسكرية على مدار العقدين الماضيين، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين صعود التعددية القطبية الاقتصادية، وانتقال رئيسي في القوى من الغرب إلى الشرق. وينظر اليوم إلى الصين -وأحيانا إلى الهند والاتحاد الأوربي- على أ ا القوى الرئيسية التي ستمثل تحديا للولايات المتحدة في العقد المقبل.

وتحظى البرازيل باهتمام عالمي خاصة بعد أن أثبت اقتصادها صموده بشكل أثار الإعجاب خلال الأزمة المالية لعامي 2008 و2009. فضلا عن ذلك أسهمت كاريزما الرئيس البرازيلي "لولا" في تفعيل الوجود البرازيلي على الساحة الدولية. وتهدف الحكومة البرازيلية إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وزيادة وزنها في البنك وصندوق النقد الدوليين، فضلا عن طموحها للعب دور أكثر حضورا في مجموعة العشرين.

ويشير العديد من المحللين إلى أن التهديد الرئيس للبرازيل يكمن في عدم قدرتها على تحقيق زعامة إقليمية. ورغم البلاغة الخطابية للرئيس "لولا" إلا أن البرازيل -وهي أكبر دول قارة أميركا الجنوبية مساحة وأعظمها سكانا- ما تزال غير قادرة على تجميع جيرانها في توائم إقليمي تحت ريادتها. وما زال الاتحاد الجمركي المعروف باسم ميركوسور MERCOSUR اتحادا غير مكتمل وحظوظه ضعيفة في تحقيق تقدم.

أما الأوناسور UNASUR (اتحاد دول أميركا الجنوبية) فليس سوى تحالف إقليمي يتسم بالعمومية والشمولية لدرجة تجعله يقبل أي شيء. وفي هذا التحالف ما يزال الزعيم الفنزويلي هوغو شافيز يثير "القلاقل"، وتجد البرازيل نفسها عاجزة عن تحقيق أي استقرار أو ممارسة تأثير على جيرانها.

تعد البرازيل أكبر وأهم دولة في قارة أميركا الجنوبية؛ حيث يشكل سكانها 35 % من إجمالي سكان القارة، وتمثل مساحتها 47 % من إجمالي مساحتها، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للقارة بأسرها. ومع ذلك تبدد البرازيل هذه الفرصة التي يمكن من خلالها التأكيد على أنها قادرة على ريادة القارة إقليميا، وهو المطلب الأساس للأمة البرازيلية التي تحلم بالوصول إلى مصاف الدول العظمى.

هل يمكن القول: إن البرازيل تخسر بعدم قدرتها على التأثير في الجيران؟ الإجابة نعم بالتأكيد. فضعف قدرة البرازيل على التأثير على حكومات دول الجيران يقلل من الأفق الذي يمكن أن تنطلق منه خلاله لمواجهة التهديدات الإستراتيجية التي تحيط بها، خاصة تلك التهديدات التي تتطلب التعاون مع الأطراف المجاورة.

ولأن الخطاب "الجيوبوليتيكي" الكلاسيكي المنادي بالحذر من تهديدات الخضوع للشيوعية والإمبريالية الرأسمالية قد انتهى، فإن تهديدات أخرى مثل التدهور البيئي وتجارة المخدرات والعنف وما يرتبط به من جرائم تطل برأسها هذه المرة.

وعلى نحو ما أن قوة الجيران قد تكون تهديدا، فإن ضعف الجيران يمثل تهديدا أيضا؛ ذلك لأن الدول الضعيفة قد لا تكون قادرة على تقديم الحد الأدنى المطلوب لإقرار الاستقرار العام على المستوى الإقليمي؛ فعلى سبيل المثال، بوسع حالات العنف والفوضى التي قد تنشأ في بوليفيا أن تمتد دون شك إلى الأراضي البرازيلية، وقد يخيف ذلك المستثمرين في البرازيل.

صحيح أن البرازيل قوية وتزداد قوة، لكن جيرانها ضعفاء، وربما يزدادون ضعفا. وفي هذا السياق تواجه البرازيل واحدة من أكبر مهدداتها الأمنية.

نزاعات دول الجوار

لعل أكبر عامل سبب نزاعا واسع المدى في قارة أميركا الجنوبية ما وقع سابقا بين الأرجنتين والبرازيل؛ فخلال الحرب الباردة، أعرب كل طرف عن مصالحه الإقليمية على مستوى الأمن الخارجي. وأدت الحركات القومية وضعف الثقة بين دول النظم العسكرية الاستبدادية في القارة إلى سباق تسلح وصل إلى ذروته حين حاولت كل من البرازيل والأرجنتين تطوير أسلحة نووية. لكن النهج البراغماتي في السياسة الخارجية سرعان ما أدى إلى توقيع معاهدة تلاتيلولكو Tlatelolco (والتي وقعت في 1967، وتم تنفيذها فعليا في 1969) ونصت على منع امتلاك السلاح النووي في القارة، ومهدت لعودة الديموقراطية في ثمانينيات القرن العشرين، ثم أكملت ميركوسور المهمة في عام 1991 (معاهدة أسينسيون) ونقلت منهج العلاقة بين دول القارة من الصدام إلى التعاون.

ومنذ ذلك الحين اختفت من الناحية العملية احتمالية نشوب نزاع بين الأرجنتين والبرازيل، وعلى الرغم من تكرار نشوب نزاعات تجارية بين الجانبين، إلا أن العلاقة بينهما سلمية، حتى إن القوات المسلحة للدولتين عادة ما تتناوب على استخدام التجهيزات العسكرية للدولة الأخرى بشكل تعاوني(2).

ومع التسليم بوجود عثرات أمامها لتحرير التجارة إلا أن ميركوسور قد أثبتت فائدتها الكبيرة للعلاقات الأرجنتينية البرازيلية، بحيث شكلت قاعدة أساسية وخلقت آليات للحد من التوتر بين الجانبين. وفي حقيقة الأمر فإن تراجع معدل التوتر العسكري أو احتمال نشوب نزاع مسلح بينهما إلى درجة الصفر لم يكن ناتجا في الواقع عن الروابط الاقتصادية القوية بين الجانبين، بقدر ما كان السبب هو التعاون بين الجانبين عند مستويات متعددة، والرغبة في تحقيق مصالح مشتركة.

وعلى الرغم من أن البرازيل قد توصلت لحل كافة نزاعاتها الحدودية، ما يزال هناك تهديد مصدره النزاع بين الدول الجيران في القارة، خاصة أن كافة دول قارة أميركا الجنوبية (باستثناء البرازيل) لديها نوع أو آخر من النزاع الحدودي مع دولة واحدة على الأقل من دول الجوار(3).

وبينما تمكنت دول النصف الجنوبي من القارة (المعروفة باسم المخروط الجنوبي) من حل مشكلاتها الأمنية ما تزال دول النصف الشمالي للقارة بعيدة عن ذلك بعدا كبيرا؛ إذ ما تزال أجواء عدم الثقة تسيطر على العلاقات بين دول المنطقة(4).

وإذا كان ال اع بين بيرو والإكوادور قد اشتعل في عام 1995، إلا أن علاقا ما قد تحسنت منذ ذلك الحين. ويتمثل المصدر الأكبر للتوتر في القارة اليوم بين كولومبيا وف ويلا؛ فعلى الحدود المشتركة بينهما تجري عمليات هجرة غير شرعية، وانتشار لتجارة المخدرات وأنشطة العصابات المسلحة.

وقد رصد بعض المحللين مؤخرا زيادة في الإنفاق على برامج التسلح في الإقليم، فيما يعتبر مؤشرا على سـباق للتسلح. وعلى خلاف بقية دول القارة، فإن البرازيل نأت بنفسها عن الانخراط في أي نوع من هذه المشكلات. وليس هناك دولة من دول الجوار لديها المبرر أو القدرة على تشكيل خطر مهدد للبرازيل. ومن غير المنتظـر أن يحدث تغير في تلك الأوضاع في المستقبل(5).

وخارج قارة أميركا الجنوبية، لا تواجه البرازيل أية ديدات من أية دولة في العالم؛ فالقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة أو الصين أو القوة الأوربية ليس لها مصالح في الهجوم على البرازيل.

كانت البرازيل خلال الحرب الباردة قد اعتبرت الاتحاد السوفيتي مصدر ديد لها، لكن من الناحية العمليـة لم تتخذ أية احتياطات أو تدابير عملية لمواجهته نظرا لوقوع البرازيل تحت المظلة الأمنية للولايات المتحدة. وبعـد ا يار الاتحاد السوفيتي، تبدد هذا التهديد كلية. وحين تم اكتشاف احتياطات نفطية ضخمة على أعماق بعيـدة من الساحل البرازيلي في المحيط الأطلسي الجنوبي، لم يكن هناك قلق أو تساؤل حول قدرة البرازيل على حمايـة حدودها البحرية في حدود 200 ميل أمام خط ساحلي يبلغ طوله 7500 كم؛ إذ ليس هناك قوة عظمى أو صغرى مجاورة قد تنازع البرازيل ثرو ا الجديدة.

وفي الوقت الذي تقع فيه القوى الأوربية والآسيوية بعيدة جدا عن أميركا الجنوبية بما لا يشكل ديـدا أمنيـا للبرازيل؛ فإن العلاقات الأمنية بين البرازيل والولايات المتحدة تتسم بقدر من التعقيد والتشابك. فمن الناحيـة التاريخية تعاملت الولايات المتحدة بسبل مختلفة تجاه الخلل الأمني في أميركا الجنوبية ففي بعض الحالات كانـت الولايات المتحدة تقرر التدخل عسكريا على نحو ما فعلت في أميركا الوسطى والكاريبي في ثمانينيـات القـرن العشرين. وفي حالات أخرى فضلت عدم التدخل حين نشبت توترات بين شيلي والأرجنتين في سبعينيات ذلك القرن. وحتى وقت قريب كان هناك تفكير دائم، حتى في البرازيل، بشأن توقع الخطوة التي ستتخذها الولايـات المتحدة بالتدخل أو عدم التدخل في الأحداث التي تشهدها القارة.

وفي الوقت الذي لا تلعب فيه المهددات الواقعة خارج القارة دورا له قيمة في التفكير الإستراتيجي البرازيلـي، فإن الولايات المتحدة كانت على الدوام مصدر ديد للبرازيل تحت أقنعة مختلفة، وخاصة ما تمثله اليوم من ديد للسيطرة على حوض الأمازون ولا سيما موارده من المياه العذبة.

وقد لا يعدو هذا التهديد أن يكون أحد موروثات "جنون العظمة" المتخلفة عن عهد النظم المستبدة التي حكمت البرازيل سابقا، وكانت تحشد أفواجا من الجماهير تهتف بشعار "متوحدون معا، ولن نستسلم". وكانت تلك الحكومات تزعم آنذاك أن القوى الخارجية ستحاول السيطرة على الأمازون. وحتى حينما قال آل جور -حين كان عضوا في مجلس الشيوخ-: إنه "بغض النظر عما يعتقده البرازيليون؛ فإن الأمازون ليس ملكية خاصة بهم، إنه ملك لنا جميعا" فإن ذلك لا يعني أن هناك دولة لديها الرغبة، ولا القدرة، لاحتلال غابات الأمازون. كما أن الاتفاق الكولومبي الذي سمح للولايات المتحدة باستخدام بعض قواعدها العسكرية لا يمثل -على خلاف ما صرح "لولا" في غير مرة- أية تهديد إستراتيجي للبرازيل. وعلى هذا يمكننا القول بقدر كامل من الثقة: إن البرازيل لا تعاني مطلقا من أية مهددات من قبيل النزاعات الدولية.

التهديدات النووية

البرازيل والأرجنتين وفنزويلا هي الدول الثلاث في القارة التي لديها الإمكانية لتطوير أو امتلاك أسلحة نووية؛ ففي عام 1991 وافق برلمان كل من الأرجنتين والبرازيل على توقيع اتفاقية لتكوين هيئة برازيلية-أرجنتينية مشتركة (هيئة أباك ABACC) لتقدير ومراقبة المواد النووية؛ وذلك لضمان مدى تعهد الدولتين باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط.

وفي عام 1995 انضمت الأرجنتين لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، بينما انضمت البرازيل في عام 1998. وكانت فنزويلا قد وقعت بالكاد في ستينيات القرن العشرين. ومن غير المتوقع أن الأرجنتين أو دولة أخرى في أميركا الجنوبية يمكن أن تغير من إستراتيجيتها النووية(6). ومع ترسخ معاهدة تلاتيلولكو في القارة، فإنه حتى لو أصبحت إيران وكوريا الشمالية دولتين نوويتين، وحتى لو انهار الالتزام بالحد من انتشار الأسلحة النووية، ستبقى الأرجنتين على الأرجح ترفض امتلاك السلاح النووي، شريطة أن تفعل البرازيل نفس الشيء.

وقد أعلنت فنزويلا مؤخرا خطتها لبناء مفاعل نووي بهدف تنويع مصادرها من الطاقة(7)، ومن غير المنتظر أن تقوم فنزويلا بإنتاج أسلحة نووية(8). وعلى هذا فإن المهدد النووي في أميركا اللاتينية ليس له وجود.

التهديدات الاقتصادية

توصلت البرازيل إلى حل لكافة نزاعاتها الحدودية بطرق دبلوماسية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ولعبت منذ ذلك التاريخ دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية بين دول القارة. وقد أدى ذلك إلى قناعة الحكومات البرازيلية المتعاقبة بأن التهديدات الأساسية التي تقف في وجه البرازيل ليست أمنية أو دفاعية بل ذات طبيعة اقتصادية.

ويمكن أن تتحقق المهددات الاقتصادية في عدة صور؛ فالتنافس الخارجي يمكن أن يهدد الصناعات البرازيلية غير القادرة على المنافسة؛ فعلى سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والهند حرية التجارة الزراعية خطرا إستراتيجيا مهددا، لأن كل هذه الدول تدعم الصناعات الزراعية، أو أن هذه الصناعات الزراعية غير قادرة على المنافسة المفتوحة. وبالنسبة للدول التي يقوم اقتصادها على التصدير، فإن ظهور حواجز تجارية يعد مهددا إستراتيجيا. ويمكن أن يتحول التهديد إلى درجة حادة إذا لم تكن الدولة لديها قدرة على تنويع صادراتها الزراعية أو لو كانت نسبة عالية من تلك الصادرات تتجه لدولة بعينها. فعلى سبيل المثال تتألف معظم صادرات الدول الإفريقية من منتج واحد أو منتجين على الأكثر (كالذهب أو القطن في حالة مالي). وهو ما يجعل هذه الدولة عرضة لأخطار كبيرة في حال انكماش الطلب العالمي وانهيار الأسعار.

وبطريقة مماثلة فإن دولة مثل المكسيك نوعت من صادراتها، لكن ما يزال أغلب هذه الصادرات يتجه إلى مستورد واحد تمثله الولايات المتحدة. وحين يقع كساد اقتصادي في الولايات المتحدة فإن ذلك يمثل بدون شك تهديدا للمكسيك. وفي النهاية فإن الاستثمار الخارجي يمكن أن ينقطع لو لم تنتهج الدولة سياسات مشجعة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ورغم أن الاقتصاد البرازيلي قد تعرض تاريخيا لأزمات وتراجع (كان أحدثها صدى الأزمة المالية لعام 1999) إلا أن هذا الاقتصاد قد أثبت قدرته على الصمود أثناء الأزمة المالية العالمية خلال سنة 2009/2008. وكانت البرازيل واحدة من أخريات الدول التي دخلت دائرة الركود، وواحدة من أولى الدول التي نجحت في التعافي منه.

ويمكن أن يعود ذلك النجاح إلى عدة أسباب، أولها: أن حكومة الرئيس "لولا" تبنت سياسات مالية محافظة كسبت قدرا من الثقة في سوق الاستثمار البرازيلي؛ فالاستثمار الأجنبي زاد إلى مستويات قياسية مما أدى إلى انتعاش اقتصادي في البلاد. ثانيا: رغم الحجم الضخم للصادرات البرازيلية، تمثل البرازيل سوقا استهلاكية ضخمة بحجم يبلغ نحو 200 مليون مستهلك. ثالثا: رغم قوة وفاعلية القطاع الزراعي البرازيلي، فإن الصادرات البرازيلية تتجه نحو التنويع بشكل متزايد، بما في ذلك تصدير منتجات القيمة المضافة. ولعل أفضل مثال على ذلك شركة "إمبرير" البرازيلية وهي ثالث أكبر شركة إنتاج طائرات في العالم.

وفي النهاية فإن البرازيل تنوع من محطات التصدير وتوجهها إلى عدد كبير من دول العالم. وبشكل تقريبي، تتجه هذه الصادرات بنسبة 15 % إلى الولايات المتحدة، و13% إلى الصين، و12 % إلى الأرجنتين، و5 % لهولندا، و5 % لألمانيا. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة التصدير إلى الصين بقيت نسب التصدير إلى دول أميركا الجنوبية وأوربا والولايات المتحدة بنفس أهميتها، حيث تبقى أسواقا تستقبل منتجات ذات قيمة مضافة.

ويشكل فول الصويا وخامات الحديد نحو ثلثي الصادرات البرازيلية إلى الصين، يليه النفط الخام بنسبة 10 %. ولعل دبلوماسية الحوار بين دول الجنوب التي تديرها البرازيل، وتكوين مبادرة إيبسا IBSA (التي تشمل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) دليل على سعي الرئيس "لولا" لعقد تحالفات قوية مع الدول الصاعدة الأخرى في العالم، وهو توجه يمكن أن يرى جزئيا كمحاولة للحد من التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم.

ومنذ عام 2008 زادت تقديرات المخزون النفطي لدى البرازيل بشكل مفاجئ؛ حيث وصل إلى أكثر من 40 بليون برميل. صحيح أن هذا الاحتياطي أقل من نظيره لدى إيران والعراق وروسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، لكنه يعادل ما تمتلكه دول مثل نيجيريا وفنزويلا. ولعل الاستكشافات النفطية الحديثة تضع البرازيل كواحدة من بين أكبر عشر دول من حيث الاحتياطي النفطي العالمي. ومع ما تمتلكه البرازيل من موارد هائلة من الطاقة المتجددة -معظمها طاقة حرارية- فإنها في الطريق لتصبح دولة مكتفية ذاتيا.

وعلى هذا، يمكن القول: إن البرازيل لا تواجه في حقيقة الأمر تهديدات إستراتيجية دولية في البعد الاقتصادي. صحيح أن هبوطا اقتصاديا حادا في الصين سيؤثر سلبا على البرازيل، لكنه ليس من المتوقع أن يضرب أعمدة الاقتصاد البرازيلي.

في المقابل تواجه البرازيل عدة تحديات اقتصادية داخلية، مثل الحاجة إلى إصلاح قطاع القوى العاملة، وقوانين الضرائب، ورواتب التقاعد. كما أن البرازيل في حاجة للاستمرار في المضي قدما نحو الحفاظ على سياستها المحافظة والموثوق في فاعليتها حتى لا تتسبب في تخويف المستثمرين، أو هروب رؤوس الأموال.

ورغم أنه من الصعب أن نخرج بأحكام عامة حول التكلفة والعائد من التسويات والاتفاقات التجارية الدولية، إلا أن أغلب المحللين يتفقون على أن البرازيل ستستفيد من الدروس المترتبة على مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي انعقدت في قطر في عام 2003 والمعروفة باسم "جولة الدوحة" والتي فشلت فشلا ذريعا.

ولو أن دولا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي خفضت من التعريفات الجمركية التي فرضتها على المنتجات الزراعية المستوردة، وقللت من دعمها الداخلي للمنتجات الزراعية، لكان بوسع البرازيل زيادة صادراتها إلى هذه الدول بشكل ملحوظ. ولعل الفشل في توقيع اتفاق بين الدول النامية والدول المتقدمة سيكون مكلفا بالنسبة للبرازيل، لكنها كلفة لا تشكل تهديدا إستراتيجيا في وقت يتوقع فيه للاقتصاد البرازيلي النمو، بغض النظر عن الفشل الذي أصاب مفاوضات جولة الدوحة.

النشاط الإجرامي في الأمازون

أظهرت مسوح حديثة أن نصف الساسة في البرازيل يعتبرون "تدويل" الأمازون بمثابة " تهديد إستراتيجي بالغ الخطورة". وهذا ما يجعل الأمازون واحدا من أكثر القضايا المهمة أمام صانعي القرار في البرازيل. ومن وجهة

النظر العسكرية، تعد هذه هي الفكرة الأساسية في المهددات التي تتعرض لها الدولة البرازيلية؛ فغيـاب الدولـة وقو ا العسكرية عن الأمازون يشكل المهدد الأكبر للسيادة البرازيلية. وكنتيجة لما سبق هناك جدل حاد حول تحريك قوات برازيلية إلى الأمازون. وهذه القضية عدت الأكثر بروزا في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وكان هدف الجيش البرازيلي هو حماية الأمازون من الإمبريالية الإيكولوجية العالمية.

وبينما تنظر الدوائر العسكرية والسياسية إلى الأمازون كنطاق يمكن أن يأتي من قبله دید للأمـن القـومي في المستقبل، فإن القضية يتم التعاطي معها بشكل عاطفي. وعلى نحو ما شهد عقد خمسينيات القرن العشرين مـن حشد قومي رفع شعار "النفط لنا"، نجح التحالف المدني-العسكري في عقد التسعينيات في رفع شعار "الأمازون لنا"؛ وذلك من أجل تدعيم التنمية والتطوير الإقليمي في تلك المنطقة.

ومن اللافت للانتباه أن المحللين غير البرازيليين عادة ما ينظرون إلى تلك الأحاديث على أ ا نوع مـن جنـون العظمة وبقايا من عصور الماضي حين أطلقت الحكومات البرازيلية المستبدة شعارات دعائية لتوطين السـكان في الأمازون، وكانت تقول للشعب: إنه "إن لم نعمر الأمازون فسيسلبوه منا". ومن الناحيـة التاريخيـة، حظيـت مشكلة الأمازون باهتمام وطني برازيلي ضمن سياق حرب تقليدية خاضها الجيل الثالث من سكان البرازيل.

ومع ذلك فإن هذه المشكلة لا ترتبط بـ اع حدودي بين البرازيل وجيرا ا. بل ترتبط بضعف وجود الدولة في تلك المنطقة الشاسعة وما يرتبط بذلك من جرائم آتية من الخارج تشكل مهددا إستراتيجيا للبرازيل، وخاصة الجرائم المرتبطة بتجارة المخدرات، و ريب الأسلحة، ونشاط العصابات المسلحة، وتدمير الغابات. وعلى الرغم من وجود بعض العصابات وبعض من يقومون بالتنقيب عن المعادن بشكل غير قانوني، وبأعمال استكشافية غير مصرح ا من قبل الدولة، إلا أن المحلل لوسيو فلافيو بينتو Lúcio Flávio Pinto المقيم في ولاية بارا بشمال البرازيل يرى أن الحكومة البرازيلية تبالغ في الأمر كي تبرر "عسكرة وجودها في الأمازون".

وهناك ارتباط وثيق بين تجارة المخدرات و ريب الأسلحة، وأعمال العصابات؛ فالميليشيات اليسارية المتمردة - والمعروفة باسم ميليشيات الثورة الكولومبية FARC ، وهي جماعة يسارية متمردة- تتخذ من الأدغال مقرا لها، وتحصل على مصادر تمويلها من خلال أنشطة محظورة عادة ما تتم على الحدود البرازيلية في الأمازون.

ومن المعروف أنه خلال الحملات المتواصلة التي تشنها الحكومة الكولومبية ضد هذه الجماعة، يقوم المتمردون في بعض الأحيان بالفرار إلى المنطقة الحدودية البرازيلية، وهناك تفتقر السلطات الحكومية البرازيلية القدرة على تحديد هوية تلك الجماعات أو إيقافها. ولعل عدم قدرة الدولة على العمل بفاعلية للتحكم في المنطقة الحدودية مع ڤ ويلا وكولومبيا مبررها أن الحدود بين هذه الدول تمر في قلب الغابة الاستوائية.

وعلى الرغم من أن تجارة المخدرات لا تمثل من الناحية التاريخية تهديدا كبيرا سوى لكولومبيا، أصبحت هذه المشكلة الآن تهديدا "منخفض الشدة" يحيق بعديد من الدول، بما فيها البرازيل؛ ومن ثَم فالمنظمات الإجرامية تقوض بدرجة كبيرة تماسك الدولة ووحدتها، وتكبل السياسيين، وتفسد النظام القضائي، وتتحدى العملية السياسية القانونية والمؤسسية؛ فالمكسيك -التي تواجه اليوم عصابات تتاجر في المخدرات، وتتسم بالاحتراف والمباغتة- أفضل مثال يبين كيف يمكن للجريمة المنظمة أن تشكل تهديدا لدولة كانت تنعم سلفا بالاستقرار. وترتبط أنشطة العصابات في الأمازون بتهديدات محلية داخل الدولة البرازيلية، وخاصة إذا كانت لهذه الجرائم امتدادات وتأثيرات على المراكز الحضرية في البرازيل.

وتجدر الإشارة هنا إلى نموذج فنزويلا بقيادة هوغو شافيز؛ فقد زادت فنزويلا تحت حكم شافيز من الإنفاق العسكري بشكل جذري، بما في ذلك دفعها 4.4 بليون دولار لروسيا نظير أسلحة اشترتها خلال السنوات الأربع الماضية، فضلا عن حصولها على مساعدات فنية عسكرية بقرض بلغت قيمته بليون دولار. ومن غير المتوقع أن تمارس فنزويلا تهديدا عسكريا للبرازيل. ويعود ذلك في المقام الأول لضعف قدرة فنزويلا العسكرية من ناحية، وضعف تدريب جيشها من ناحية ثانية.

لكن لا يمكن إغفال الأثر السلبي الناتج عن الدعم الذي يقدمه شافيز فنزويلا لميليشيات الثورة الكولومبية (FARC) التي تصنفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي حركة إرهابية. وهو دعم يعوق إمكانية إقرار البرازيل للاستقرار في المنطقة الحدودية(9).

التهديدات الأيديولوجية

بينما لم تتمكن الشيوعية ذات النمط السوفيتي من أن تضرب جذورها مطلقا في تربة أميركا الجنوبية، شهدت القارة سلسلة من الحكومات اليسارية الجماهيرية. وإذا كانت كوبا تقع خارج القارة من الناحية الجغرافية، إلا أن هناك تطورات حديثة في قلب القارة شهدتها فنزويلا فيما يعرف باسم "الثورة البوليفارية". وعادة ما تستخدم الحكومات التي تبنت هذا النهج الوسائل الديموقراطية لتعطيل الديموقراطية ذاتها، وفي مقدمتها تداول الفترات الرئاسية، وحرية الكلمة، والحرية الاقتصادية، وذلك في سبيل فرض نظام اقتصاد اشتراكي تقوده الدولة.

وقد تمكنت فنزويلا من دعم المرشحين اليساريين للرئاسة في الإقليم، وكسبت أتباعا لها في الإكوادور ونيكارغوا وهندوراس. وبينما يشكل هوغو شافيز -كما يرى البعض- خطرا على الاستقرار الذي تعيشه أميركا الجنوبية إلا أنه لا يشكل خطرا على البرازيل؛ ذلك لأن نظام شافيز لا يقدم بديلا للنظام السياسي الديموقراطي الذي تتمتع به البرازيل.

قد ينجح شافيز في اختراق تحالف ميركوسور واستخدامه لغاياته السياسية، لكن نظرا لأن الاشتراكية البوليفارية مرتبطة بشكل وثيق بشخص هوغو شافيز فإنه من المتوقع أن تختفي بخروجه من الحلبة السياسية.

وعلى هذا فنحن أمام عجز جلي وعدم قدرة على وضع اية للضغوط التي يمارسها شافيز في القارة، فضلا عن ذلك فليس هناك عملية مؤسسية للدفاع عن الديموقراطية في دول أميركا الجنوبية. ويبدو اتحاد الأوناسور (اتحاد دول أميركا الجنوبية) مستأنسا للغاية، لدرجة عدم قدرته على توجيه النقد لأعضائه، كما أن تحالف ميركوسور قد فشل في الاختبار حين قبل عضوية ف ويلا دون أن يقدم نقدا لممارسات شافيز ذات ال عة الديكتاتورية. وعلى الرغم من أن معظم سكان أميركا الجنوبية يعتقدون أن الديموقراطية هي أفضل أشكال الحكم، ما تزال شريحة معتبرة من سكان القارة يمكنها قبول الحكومات الاستبدادية في ظل ملابسات وظروف بعينها، وتبلغ هذه الشريحة أعلى نسبة لها في الإكوادور (25 % من إجمالي السكان) وغواتيمالا (30 %).

ويعد الإرهاب الذي يمارسه المتعصبون دينيا ديدا آخر حظي بأهمية عالمية متزايدة. فمع تقليص المسافات بفعل العولمة، وتقدم البرازيل لتصبح لاعبا مهما على الساحة العالمية، يصبح من الصعب بقاء البرازيل بعيدة عن أخطار الإرهاب الذي ضرب خلال العقد الماضي أهدافا عدة في الولايات المتحدة وأوربا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا.
ورغم كل شيء فإن أميركا الجنوبية ما تزال بعيدة عن الهجمات الإرهابية، باستثناء حادثتين تعرضت لهما مؤسستان يهوديتان في مدينة بوينس آيرس مطلع تسعينيات القرن العشرين.

المهددات البيئية

باعتبارها أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية، تتعرض البرازيل لخطر كبير يتمثل في تداعيات التغير المناخي؛ فمشكلة الاحترار العالمي برأي كثير من المفكرين هي أكثر التهديدات خطورة على المصالح البرازيلية. وعلى خلاف ما قد يقترحه السياسيون في البرازيل من فترة لأخرى، فإن صفوة المفكرين البرازيليين يعتقدون أن البرازيل في حاجة لأن تشارك بفاعلية في مواجهة التغير المناخي، وخاصة من خلال الحد من تدمير غابات الأمازون، والتي تمثل أكبر مستودع في العالم للعناصر الطبيعية المحتوية على الكربون، ذلك المستودع الذي يقع 60 % منه ضمن حدود البرازيل.

ويمكن أن يؤدي تغير نمط الأمطار نتيجة التغير المناخي إلى نتائج كارثية في بعض المناطق البرازيلية مثل ماتو غروسو؛ حيث تزرع كميات ضخمة من محصول فول الصويا.

ومع ذلك فإن إيقاف قطع الغابات أمر صعب للغاية خاصة مع الأرباح التي يجنيها بعض السكان من وراء ذلك. فبعد أن يتم قطع الأشجار يقوم المزارعون باستغلال الأرض، سواء في رعي الماشية أو زراعة فول الصويا. ولعل ذلك يفسر لماذا يرتبط معدل إزالة الغابات بأسعار اللحوم وفول الصويا، مع وجود فارق زمني بين الحدثين مقداره نحو عام.

ولا يدوم الرخاء الاقتصادي الذي شهدته هذه المناطق طويلا؛ فمعظم المناطق تتراجع إلى مستويا ا الاقتصادية بمجرد أن تنتقل حدود الغابة الاستوائية إلى مكان جديد. كما أن خطر التعرض لأمطار أقل في كافة أرجاء البرازيل ما زال خطرا دائما. وفي مجمل الأمر، تعد إزالة الغابات إحدى التداعيات السلبية الوخيمة التي يمكن أن تصيب الاقتصاد البرازيلي.

الخاتمة

قد يكون من المبالغة القول: إن البرازيل لا تواجه مهددات إستراتيجية، لكن مع ذلك لا يمكن إنكار أ ا تقع في إقليم من العالم يتمتع بخلوه من ال اعات العسكرية. وفي مجمل الأمر فإن التهديدات التي تواجهها البرازيل محدودة التأثير مقارنة بتلك التي تواجهها القوى الصاعدة الأخرى.

تتميز البرازيل بإنفاق ميزانية أقل على الأغراض الدفاعية مقارنة بالقوى العالمية؛ ففي عام 2006 أنفقت البرازيل 14.3 بليون دولار متساوية في ذلك مع أستراليا وأسبانيا، وأقل من الهند وروسيا وألمانيا والتي أنفق كل منها ما بين 20 إلى 30 بليون دولار، وبعيدة جدا عما أنفقته الصين واليابان وفرنسا (40-50 بليون دولار) كما أ ا لا تقارن بما أنفقته الولايات المتحدة (350 بليون دولار).

وللبرازيل جيش محدود نسبيا، لكنه مع ذلك يعد واحدا من أفضل 20 جيشا في العالم، وهو ما يجعل البرازيل الدولة الأكبر حجما من ناحية القوة العسكرية في أميركا الجنوبية؛ فحجم الجيش البرازيلي ثلاثة أمثال نظيره الكولومبي، وأربعة أمثال الجيش المكسيكي، وسبعة أمثال الجيش الأرجنتيني.

وليس هناك ديد عسكري للبرازيل من قبل أي دولة من دول أميركا اللاتينية، حتى إن الجيران يعتبرون البرازيل دولة متفردة عسكريا، كما أن عدة دول صغيرة في القارة تعتبر البرازيل الضامن الأمني الرئيس في أميركا الجنوبية.

ويتمتع الجيش البرازيلي بتخففه من حالة التأهب، وتركه قطاعات طويلة من الحدود البرازيلية دون حماية عسكرية فعلية، وهو وضع لا يمكن لدول أخرى مثل الهند أن تعيشه سيما وأ ا مضطرة إلى وضع قوات ضخمة على أهبة الاستعداد على الحدود الغربية والجنوبية الغربية خوفا من اجتياح محتمل باكستاني أو صيني.

وفي ظل ندرة التهديدات الخارجية، ما تزال السياسة الخارجية موضوعا يناقشه فقط نخبة المفكرين في البرازيل، والمشتغلون بسياسة الأمن الخارجي وذلك في دوائر محدودة للغاية، مقارنة بالدوائر الأوسع التي تنشغل بمناقشة السياسات الاقتصادية والتجارة. ومع ذلك لوحظ مؤخرا نمو ملحوظ في عدد الدارسين لبرامج العلاقات الدولية في الجامعات البرازيلية، ومن المتوقع أن يولي الجيل الجديد عناية أكبر لهذا الموضوع.

ومن بين النتائج المترتبة على انتشار حالة عدم الاهتمام بالسياسة الخارجية أن الحملات الرئاسية في البرازيل نادرا ما تحتوي برامجها على إشارة للمهددات الإستراتيجية أو كيفية مواجهتها. كما أن صناعة السياسة الخارجية البرازيلية منفصلة عن صياغة السياسة الدفاعية؛ فحين تتخذ وزارة الخارجية البرازيلية قرارا، فإن وزارة الدفاع عادة ما لا تتدخل في ذلك. وفي حقيقة الأمر فإن وزارة الخارجية لا ترى ضرورة لاستخدام القوة تحت أي ظرف، باستثناء حالة الدفاع عن النفس.

وما دام الجيش لديه مهام محدودة وممثلة في حماية الحدود، يدور النقاش حاليا حول توظيف الجيش في حل مشكلات وقضايا داخلية، كمكافحة العنف المرتبط بتجارة المخدرات، وضبط الأمن العام، وهي من القضايا الملحة التي تشغل البرازيل أكثر من القضايا الخارجية.

وتبعا للإمكانات العسكرية البرازيلية المحدودة، فإن سياستها الأمنية هي سياسة إقليمية في الأساس، ورغم قيادة البرازيل لمهمة إقرار الأمن في هاييتي MINUSTA إلا أ ا ليست واحدة من المزودين الرئيسيين لقوات الأمم المتحدة بالرجال والعتاد (خاصة في المناطق التي تقدم البرازيل فيها قوات لحفظ السلام مثل السلفادور، وكرواتيا، وأنجولا، وتيمور الشرقية). ولكنها مع ذلك تسعى للعب دور أكبر في هذه المهام.

وكنتيجة جزئية لندرة المهددات الإستراتيجية، ومحدودية القوة العسكرية، تركز السياسة الخارجية البرازيلية بشكل كامل على النهج الدبلوماسي. وتعد مدافعا رئيسيا عن التعددية والمفاوضات متعددة الأطراف. وهي سياسة تـ ع إلى التهدئة، وترغب في رؤية نفسها تلعب دور الوسيط، على نحو ما يتضح حين نراجع محاولات الرئيس "لولا" دعوة كافة أطراف الـ اع في الشرق الأوسط للجلوس على مائدة التفاوض.

وقد وقعت البرازيل عدة معاهدات دولية للحد من التسلح. ونظرا لأ ا سادس أكبر دول العالم امتلاكا لخامات اليورانيوم، فضلا عن قدر ا على تخصيبه؛ فإن البرازيل تقبل أيضا بكافة التعهدات الدولية التي تلتزم ا الدول المصدرة بشكل قانوني للمواد النووية.

وتنشغل البرازيل اليوم بالتفكير في أفضل طريقة لاستخدام قوا ا المسلحة؛ فالكثيرون متفقون على أن عسكرة إقليم الأمازون -وهو الاقتراح الذي كان قد قدمه مانغابيرا أنغر **Mangabeira Unger** الوزير السابق في حكومة الرئيس لولا، وأستاذ القانون في جامعة هارفارد- ليس خيارا عمليا.

وذهب البعض إلى القول: إنه من الواجب الاستفادة من الجيش في ضبط الأمن في المناطق العشوائية في المدن الكبرى التي تفتقر إلى الضبط والنظام. بينما يذهب فريق ثالث إلى أن الأجدى الحفاظ على الهيكل الحالي للجيش مع تدعيمه بمجموعات عسكرية "عالية التميز والاحتراف".

وسيتوقف القرار الذي ستتخذه الحكومة البرازيلية على الدور الذي ترغب الدولة في لعبه عالميا؛ فبعض المحللين يرى أن بناء جيش قوي قادر على الاشتباك في ال اعات في أي منطقة في العالم ربما يسبب سباق تسلح في قارة أميركا الجنوبية. كما أن التعاون الوثيق بين البرازيل والدول الكبرى في القارة، مثل الأرجنتين وشيلي، ربما يثير مخاوف من هيمنة عسكرية برازيلية.

وبينما نجد أن نسبة متزايدة من البرازيليين يرون بلدهم لاعبا عالميا، هناك القليل ممن يربطون ذلك بضرورة مشاركة بلادهم في حل ال اعات البعيدة. وهناك قناعة في البرازيل اليوم بأن الدولة في حاجة لحل مشكلا ا الاجتماعية الداخلية الملحة أولا، مثل الفقر، وعدم التساوي في الدخل، وذلك قبل المضي في الانخراط بحثا عن حلول لمواجهة التهديدات الدولية التي لا تستهدف البرازيل في المقام الأول، مثل الحرب في أفغانستان مثلا. وعلى هذا النحو يمكن توقع استمرار اعتماد البرازيل على الدبلوماسية والحوار متعدد الأطراف كإطار لسياستها الخارجية.

أوليفر ستونكيل، باحث أول بمعهد السياسات الدولية في جنيف. حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأميركية، وعلى وشك الحصول على درجة الدكتوراه من جامعة آخن في ألمانيا. وهو حاليا باحث زائر في كل من جامعة ساو باولو ومعهد إعداد القادة بمدينة ساو باولو. التخصص المباشر لستونيكل هو دراسات القوى الصاعدة وبالأخص الهند والبرازيل، وتأثير سياسا ما الخارجية في بنية النظام الدولي. له خبرة طويلة في سياسات العديد من البلدان التي عمل فيها ضمن بعثة الأمم المتحدة في البرازيل وفيجي وأمانة اتحاد ميركوسور في أوروغواي وألمانيا. وقد نشر العديد من الدراسات، ويكتب بصورة

شبه دورية باللغة الإنجليزية في مجلات وصحف كبيرة تصدر في البرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والهند. ويتقن ستونكيل الألمانية والإنجليزية والبرتغالية والأسبانية، وعلى دراية بالإيطالية والفرنسية والأوردية.

ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

الهوامش

(1) لا يعبر هذا التتابع عن أهمية العناصر، وإن كان من المناسب للعرض أن نبدأ بالـ اعات بين الدول باعتبارها أكثر التهديدات الإستراتيجية الدولية شيوعا.

(2) يمكن تفسير قرار البرازيل بإقامة صناعة سلاح محلية في ثمانينيات القرن العشرين -والذي جعل منها الدولة الوحيدة في القارة القادرة على إدارة أي نزاع عسكري دون الحاجة لاستيراد أسلحة من الخارج- على أنه استجابة لرغبة الحكومة في تحقيق عائدات ربحية من وراء هذه الصناعة، ولم يكن بالضرورة اعتقادا منها أ ا مقبلة على حرب حتمية (de Gouvea 1991). وكنتيجة لتأسيس هذه الصناعة، صارت البرازيل واحدة من مصدري السلاح الكبار، وتبيعه بشكل أساسي إلى دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط، وبصفة خاصة العراق، بل إ ا تبيعه أيضا إلى أعضاء في حلف الناتو مثل المملكة المتحدة (de Gouvea 1991).

(3) حتى أوروغواي، أكثر دول القارة استقرارا، تتنازع مع الأرجنتين على ترسيم الحدود بينهما في منطقة مصب ر ريو دي لابلاتا.

(4) في ثمانينيات القرن العشرين كانت هناك ثلاث حروب تقليدية، وثماني ثورات ضخمة في دول أميركا اللاتينية. وفي التسعينيات كان هناك اثنتان من الثورات وحرب تقليدية واحدة (de Souza 2006). وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فإن الـ اع الوحيد الذي وقع تمثل في حرب العصابات المسلحة في كولومبيا، وهو الـ اع الوحيد المستمر إلى الآن.

(5) كان رد فعل البرازيلي على هجوم باراغواي في عام 1864 قويا بدرجة لم تمح من الذاكرة؛ ففي اية الـ اع فقدت باراغواي مساحات شاسعة من أرضها وأعدادا كبيرة من سكا ا.

(6) من فترة لأخرى يعرب عدد من الساسة والمحللين العسكريين البرازيليين عن استيائهم مما فرضته البرازيل على نفسها من تقييد قدر ا في مجال الأبحاث النووية، ويشار إلى أن البرازيل هي الدولة الوحيدة من بين دول البريك الأربع (التي تضم روسيا والهند والصين) التي لا تمتلك أسلحة نووية. (Brigagao 2006) . ويبدو أنه ليس هناك ما يغير إستراتيجية البرازيل في هذا الصدد؛ حيث يعد مبدأ الحد من انتشار الأسلحة النووية أحد الأعمدة الرئيسية في سياستها الخارجية.

(7) نوعت ق ويلا من مصادر استهلاكها للطاقة؛ فأصبحت تعتمد على الطاقة الكهرومائية بنسبة 75 % من إجمالي مصادر إنتاج الكهرباء في البلاد. بينما تأتي النسبة الباقية من الاعتماد على الغاز الطبيعي والبترول والفحم والديزل. (انظر: Energy Information Administration, "Country

Analysis Briefs: Venezuela," U.S. Department of Energy, October 2007, available at: http://www.eia.doe.gov.)

(8) منذ عام 2005 أعلنت أكثر من 30 دولة لأول مرة خططها لبناء محطات طاقة نووية، ومن بينها ف ويلا. وستحتاج ف ويلا وغيرها نحو 15 سنة لتطوير البنية الأساسية، وتأهيل الكوادر العلمية لتشغيل أول محطة من هذا النوع بشكل آمن، فضلا عن الكلفة العالية لمحطات الطاقة النووية؛ إذ إن كل محطة تتكلف ما بين 5 إلى 10 بلايين دولار. (انظر في ذلك: Sharon Squassoni, "Nuclear Renaissance: Is It Coming? Should It?" Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief No. 69, October 2008)

(9) يذهب بعض المحللين إلى أن شافيز المحاصر لا يمكن التنبؤ بتصرفاته حتى أنه قد يهاجم دولة من دول الجيران لصرف الأنظار عن الأزمة الاقتصادية الشديدة التي تعيشها بلاده. وبما أن الجيش الكولومبي بالغ القوة بدرجة لا يمكن لشافيز دحره، فيمكن أن يولي وجهه شطر غويانا التي لها مشكلة حدودية مع ف ويلا. وفي هذا السيناريو المفرط في تخيلاته النظرية فإن ولاية رورايما البرازيلية ستقع تحت طائلة الخطر؛ نظرا لأ ا تقع بين جنوب شرق ف ويلا وجنوب غرب غويانا.

المراجع:

Armijo, L.E. and P. Sotero (2007): Brazil: To be or not to be a BRIC?, Asian Perspective, Vol.31, No.4, 2007

Bandeira, L. (2006): Brazil as a regional power and its relations to the United States, Latin American Perspectives, Vol.33, No.3, May 2006

Barbosa, R. (2008): Diplomacia da Generosidade e Interesse Nacional, Estado de São Paulo, March 18, 2008; http://arquivoetc.blogspot.com/2008/05/rubens-barbosa-diplomacia-da.html, accessed January 24, 2010

Barrionuevo, A.(2009): Whose Forest is this, anyway?, NYTimes, March 18, 2009; http://www.nytimes.com/2008/05/18/weekinreview/18 barrionuevo.html?pagewanted=print, accessed January 24, 2010

Brigagão, C. and F. Fernandes (2008): Política Externa Brasileira e os Três Eixos Estratégicos, Fundação Heinrich Böll, 2008; http://www.boell-latinoamerica.org/download_pt/POLITICA_EXTERNA_BRASILEIRA_E_OS_TRES_EIXOS_ESTRATEGICOS.pdf, accessed January 24, 2010

Brigagão, C. and L. Paz Neves (2007): Is there an arms race in South America?, in: International Security: A European-South American Dialogue, IV International Security Conference of Forte de Copacabana, Konrad Audenauer Foundation, 2007

Busch, A. (2009): Wirtschaftsmacht Brasilien: Der grüne Riese erwacht, München, Carl Hanser Verlag, 2009

CIA Factbook; www.ciafactbook.com, accessed January 24, 2010

De Gouvea, R.(1991): How Brazil Competes in the Global Defense Industry, Latin American Research Review, Vol. 26, No. 3, 1991

de Onis, J. (2008): Brazil's Big Moment: A South American giant wakes up, Foreign Affairs, Nov/ Dec 2008

De Souza, A. (2008): A Agenda Internacional do Brasil: A Politica Externa do Brasil de FHC à Lula, Rio de Janeiro, Paz e Terra, 2008

Escobar, P. (2006): Hezbollah South of the Border, Asia Times, August 3, 2006; http://www.atimes.com/atimes/Front_Page/HH03Aa01.html

García Pino, G. (2007): Combined Joint Peace Force "Cruz del Sur" (Southern Cross), in: International Security: A European-South American Dialogue, IV International

Security Conference of Forte de Copacabana, Konrad Audenauer Foundation, 2007

Gerami, N. and S. Squassoni (2008): A Nuclear Profile. Proliferation Analysis, December 18, 2008; http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=22568, accessed January 24, 2010

Griffith, I.L. (1995): Caribbean Security: Retrospect and Prospect, Latin American Research Review, Vol. 30, No.2, 1995

Fleitas, D.M. (2007): Arms Race Vs. Cooperation in Security in South America, in: International Security: A European-South American Dialogue, IV International Security Conference of Forte de Copacabana, Konrad Audenauer Foundation, 2007

Hunter, W. (1997): Eroding Military Influence in Brazil: Politicians Against Soldiers. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1997

Huntington, S. (1999): The Lonely Superpower, Foreign Affairs, 1999

Hurrell, A. (1998): Security in Latin America, International Affairs, Vol. 74, No.3, Jul.1998

Jácome, F (2007): Is Cooperation in security feasible in South America?, in: International Security: A European-South American Dialogue, IV International Security Conference of Forte de Copacabana, Konrad Audenauer Foundation, 2007

Johnson, E. (2003): The Taming of the Amazon, Foreign Policy, No. 136 (May - Jun., 2003), pp. 84-85

Khanna, P. (2008): The Second World, New York, Brookings Institution Press, 2008
King, C. (2008): The Five Day War: Managing Moscow after the Georgia Crisis, Foreign Affairs, Nov/ Dec 2008

Kingstone, P. (2009): Brazil, the sleeping giant awakens? World Politics Review, January 12, 2009; http://www.worldpoliticsreview.com/article.aspx?id=3145

Lamas, B.G. (2004): O Brasil e a Reforma do Conselho de Segurança da ONU, Análise Segurança, PUC Minas, December 16, 2004

Latinobarometro (2009); http://www.economist.com/world/americas/displaystory.cfm?story_id=15080535, accessed January 24, 2010

Le Mière, C. (2009): China's Western Front: Can Beijing bring Order to its restive provinces?, Foreign Affairs, August 14, 2009

Luce, E. (2007): Inspite of the Gods: The Strange Rise of Modern India, New York, Random House, 2007

Macfarlane, S.N. (2006): The 'R' in BRICs: Is Russia an emerging power?, International Affairs, Volume 82, Number 1, January 2006

Mahbubani, K. (2008): The New Asian Hemisphere: The Irresistible shift of global power to the east, New York, Public Affairs, 2008

Mangabeira Unger, R. (2007): Presentation at the VIII National Seminar of Strategic Studied (ENEE), Brasília, November 7, 2007

Marconini, M. (2006): Politica externa em Perspectiva, Rio de Janeiro, Paz e Terra, 2006

Martins, J. R., and D. Zirker (2000): The Brazilian Army under Cardoso: Overcoming the Identity Crisis, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, Vol. 42, No. 3 (Autumn, 2000), pp. vi-170

Military Expenditure Database of the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), www.sipri.org, accessed January 21, 2010

Mohan, R. (2006): India and the Balance of Power, Foreign Affairs, July/August 2006

Perry, W. and M. Primorac (1994): The Inter-American Security Agenda, Journal of Interamerican Studies and World Affairs, Vol.36, No.3, Autumn 1994

Rossi, C. (2010): O filho é maior que o pai?, Folha de São Paulo, January 21st, 2010; http://www1.folha.uol.com.br/folha/pensata/clovisrossi/ult10116u682809.shtml, accessed January 24, 2010

Schwartz, M. (2008): Russia Loans Venezuela $1 Billion for Military, The New York Times, September 26, 2008

Truitt, R.D. (1976): Latin American Security Issues, Military Affairs, Vol. 40, No.4, Dec 1976